جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالديدامون – شرقية

مآخذ السيرافي النحوية على الفراء في شرحه كتاب سيبويه (دراسة تحليلية)

إعداد

دكتور: أحمد محمد حسين محمد

المدرس في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

بالديدامون- شرقية- جامعة الأزهر الشريف.

البريد الإلكتروني: ahmedhussein.sha.b@azhar.edu.eg

العدد الثامن

١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م

مآخذ السيرافي النحوية على الفراء في شرحه كتاب سيبويه " دراسة تحليلية "

أحمد محمد حسين محمد

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، بالشرقية، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإليكتروني: ahmedhussein.sha.b@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث بدراسة المآخذ النحوية التي أخذها السيرافي على الفراء؛ إذ رأيته قد خطأه وتعقبه في بعض المسائل النحوية، فأردت أن أتحقق من هذه المآخذ، وهل كان السيرافي محقا فيها، أو كان متحاملا على الفراء؟،كذلك عني هذا البحث بمحاولة الكشف عن الأصول العامة التي بنى عليها السيرافي مآخذه، وفي ضوئها تتم المناقشة والموازنة بين الأقوال، ثم الترجيح بينها، وقد استخدم الباحث منهج العرض والتحليل والمقارنة للوصول إلى نتائج البحث، والتي من أهمها: إظهار أن السيرافي كان صاحب شخصية نحوية مستقلة، استطاع بعلمه أن ينقد ويمحص التراث النحوي، كان يعتمد أصول المذهب البصري

الكلمات المفتاحية: السيرافي-ابن مالك-الفراء-النحو-أقوال النحاة-سيبويه

The grammatical considerations of the seraphic on Al-Far in "his explanation of Sibawayh's book "An Analytical Study

Ahmed Mohamed Hussein Mohamed
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic .Studies for Boys, Sharqiya, Al-Azhar University, Egypt
Email: ahmedhussein.sha.b@azhar.edu.eg

Abstract:
This research aims to study the grammatical concerns that seraphs took on fur; I saw that he had made a mistake and tracked it down in some grammatical issues, so I wanted to verify these arguments, and was the seraphic right in them, or was he prejudiced against the fur? Among the sayings, then weighting them, the researcher used the method of presentation, analysis and comparison to reach the results of the research, the most important of which are: to show that the seraph was the owner of an independent grammatical personality, who was able with his knowledge to criticize and scrutinize the grammatical heritage, he was based on the origins of the visual doctrine

Keywords: Seraph - Ibn Malik - Fur - Grammar - Sayings of grammarians - Sibawayh

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده سبحانه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، إنه من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا .

وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد .

فيُعد شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي من أهم وأفضل شروح كتاب سيبويه، ويتميز هذا الشرح بأنه لم يقتصر على ما جاء به سيبويه، وإنما يعرض لآراء النحاة بعد سيبويه كأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، والكسائي، والفراء والأخفش، وأبي عثمان المازني، والمبرد، وغيرهم، وقد ردَّ السيرافي كثيرا من هذه الآراء وناقش أصحابها، مؤيدا ومعترضا، وكان الفراء من بين هؤلاء النحاة الذين تعرضوا للنقد والتعقيب من السيرافي .

ولما كان الفراء من أعلام مدرسة الكوفة المشهود لهم بالعلم والذكاء، وله آراء كثيرة لم يذكرها في كتبه، وإنما نقلها النحاة عنه ونسبوها له، وكان السيرافي من هؤلاء النحاة الذين نسبوا للفراء بعض الآراء التي لم يذكرها في مؤلفاته، فرأيت أن أسلط الضوء في هذا البحث على أراء الفراء التي نقدها السيرافي وعقب عليها، مبينا ما اعتمده السيرافي من أدلة الترجيح .

الدراسات السابقة:

١- آراء نحاة الكوفة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي بين الرد والقبول عرضا ومناقشة، وهي رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالمنوفية للدكتور: علي أحمد إبراهيم مخلوف . وقد درس الباحث فيها آراء الفراء مع غيرها من آراء نحاة الكوفة، من غير تخصيص لأحد .

٢- أراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي، وهي رسالة ماجستير للباحث: حسن عبد الهادي عبد النبي – كلية التربية، جامعة القادسية– العراق . ولما قرأت ملخصها، وجدته قد درس فيها الآراء المنسوبة للكوفيين، وقد قسمها ثلاثة فصول، الفصل الأول: تناول فيه آراء

الكوفيين الصوتية، وفي الفصل الثاني: تحدث عن آرائهم الصرفية، وفي الفصل الثالث درس آراءهم النحوية .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهارس فنية .

أما المقدمة فقد بينت فيها أسباب اختياري هذا الموضوع، والدراسات السابقة، وعملي في هذا البحث

وفي التمهيد: عرفت بالفراء، وبالسيرافي، وسلطت الضوء على شرحه كتاب سيبويه .

وتناولت في المبحث الأول المسائل النحوية التي للسيرافي فيها مأخذ على الفراء .

أما البحث الثاني فقد خصصته للحديث عن أسلوب السيرافي في مآخذه، وأدلة الترجيح عنده .

وفي الخاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث .

ثم وضعا ثبتا للمصادر والمراجع، وفهرسا للموضوعات .

عملي في هذا البحث:

أولا: قمت بجمع المسائل التي للسيرافي فيها مأخذ على الفراء، ثم رتبتها حسب ترتيب ابن مالك في ألفيته.

ثانيا: وضعت عنوانا مناسبا لكل مسالة، ثم بدأت المسألة بتمهيد، بينت فيه أصل المسألة وموضع الاختلاف، مع الإشارة إلى رأي الفراء، ومأخذ السيرافي عليه .

ثالثا: درست المسألة بذكر أقوال النحاة وأدلتهم، مع ذكر رأي الفراء، وذكرت مأخذ السيرافي عليه، وبينت ما اعتمده من الأدلة والبراهين .

رابعا: اجتهدت في أغلب المسائل فذكرت موقفي من مأخذ السيرافي على الفراء، داعما تأييدي له أو اعتراضي عليه بالأدلة ، وبما ذكره النحاة .

خامسا: رجحت ما رأيته راجحا – من وجهة نظري– وكان ذلك مشفوعا بالأدلة .

سادسا: قمت بتوثيق نسبة الأقوال والآراء، وذلك بردها لمصنفات أصحابها إن أمكن، وإلا فبتوثيقها من أمهات كتب النحو المعتمدة، مع النص على الآراء والأقوال التى حدث فيها خلط أو خطأ فى النسبة.

سابعا: خرجت الآيات القرآنية من المصحف الشريف، وذلك بذكر رقم الآية، واسم السورة، الكريمة، كذلك خرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات، ومن كتب التفاسير التي عنيت بذكر القراءات القرآنية.

ثامنا: خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الصحاح والمسانيد والسنن .

تاسعا: خرجت الشواهد الشعرية والأرجاز من دواوين أصحابها ومن الكتب الواردة فيها، مع بيان بحر كل بيت وقائله، والمعاني اللغوية، والمعنى العام إن لم يكن واضحا، والشاهد فيه في أغلب الأحيان.

هذا وإني لأرجو أن يكون عملي خالصا لمرضاة الله – سبحانه – والزلفى لديه، ولخدمة كتابه العزيز، وأن ينفع به رواد لغة القرآن والباحثين، فإن أوفيتُ على الغاية وحققت المراد فلله الحمد والمنة، وإن تعثرت في عارض أو ثابت فمن عجزي وتقصيري، وهذا من طبيعة البشر، فالكمال لله وحده، والعمل البشري – مهما كان حرص صاحبه على الكمال – لا يخلو من نقص ، ومن حاجة إلى إعادة نظر فيه .

وما أبرئ نفسي إنني بشر .... أصيب وأخطئ ما لم يحمني القدر

أحمد محمد حسين محمد
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالشرقية

التمهيد:

وفيه:

- التعريف بالفراء.
- التعريف بالسيرافي.
- التعريف بشرح كتاب سيبويه للسيرافي.

التعريف بالفرَّاء

(١٤٤ - ٢٠٧ هـ = ٧٦١ - ٨٢٢ م)

هو أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، اشتهر بالفرّاء، ولم يعمل في صناعة الفِراء، فقيل: لأنه كان يفري الكلام.

ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنيه، فكان أكثر مقامه بها، فإذا جاء آخر السنة انصرف إلى الكوفة فأقام أربعين يوما في أهله يوزع عليهم ما جمعه ويبرهم.

كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس.

كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. وقال ثعلب غير مرّة: لولا الفرّاء ما كانت عربيّة؛ لأنه خلّصها وضبّطها، ولولا الفرّاء لسقطت العربية، لأنها كانت تتنازع ويدّعيها كلّ من أراد، ويتكلّم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب .

وكان مع تقدمه في اللغة فقيها متكلما، عالما بأيام العرب وأخبارها، عارفا بالنجوم والطب .

وكان يحب الكلام ويميل إلى الاعتزال، وكان متديّنا متورّعا، ولما مات وُجِد كتاب سيبويه تحت رأسه، فقيل: إنه كان يتتبع خطأه ويتعمد مخالفته.

وقد ترك الفراء تراثا ضخما في مختلف العلوم والفنون، تفصح عن ثقافته وعلمه الغزير، فمن مؤلفاته المطبوعة: (المقصور والممدود - ومعاني القرآن - والمذكر والمؤنث - والأيام والليالي)

ومن مؤلفاته المفقوده: كتاب اللغات - والفاخر في الأمثال - و ما تلحن فيه العامة - وآلة الكتاب - واختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف - والجمع والتثنية في القرآن- والحدود - ومشكل اللغة)

ومات الفراء بطريق مكة سنة سبع ومائتين، عن سبع وستين سنة [1].

□

• (١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ٢/ ٣٣٣، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٤/ ٧ - ٩، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٦/ ١٧٦ ، والأعلام ٨/ ١٤٥ .

التعريف بالسيرافي

(٢٨٤ - ٣٦٨ هـ = ٨٩٧ - ٩٧٩ م)

هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي النحوي، المعروف بالقاضي؛ سكن بغداد وتولى القضاء بها، وكان من أعلم الناس بنحو البصريين .

سُمي بالسيرافي نسبة إلى مدينة سيراف، وهي من بلاد فارس على ساحل البحر مما يلي كرمان.

وكان أبوه مجوسياً اسمه بهزاد فأسلم فسماه ابنه أبو سعيد: عبد الله .

قرأ القرآن الكريم على أبي بكر ابن مجاهد، واللغة على ابن دريد، والنحو على أبي بكر ابن السراج النحوي، وكان الناس يدرسون عليه: القرآن الكريم والقراءات، وعلوم القرآن، والنحو، واللغة، والفقه، والفرائض، والحساب، والكلام، والشعر، والعروض والقوافي.

وكان نزهاً عفيفاً جميل الأمر حسن الأخلاق، وكان معتزلياً، وكان لا يأكل إلا من كسب يده، ينسخ ويأكل منه .

من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه - وألفات الوصل والقطع - وكتاب " أخبار النحويين البصريين - وكتاب الوقف والابتداء - وكتاب " صنعة الشعر والبلاغة - وشرح مقصورة ابن دريد .

توفي يوم الاثنين ثاني رجب سنة ثمان وستين وثلثمائة ببغداد، وعمره أربع وثمانون سنة، ودفن بمقبرة الخيرزان، رحمه الله تعالى [1].

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٢/ ٧٨ ، وإنباه الرواه ١/ ٣٤٨، والأعلام ٢/ ١٩٦ .

شرح كتاب سيبويه للسيرافي

أجمع الباحثون على أن كتاب سيبويه هو أقدم كتاب وصل إلينا في تاريخ النحو العربي، وهو كتاب يمثل خلاصة الفكر النحوي للرعيل الأول من النحاة العرب، وبلغ من إعجاب القدماء به أن سموه "قرآن النحو"[1] .

وقد احتفل دارسو النحو العربي بكتاب سيبويه فألَّفُوا عليه الشروح بعد الشروح، والتعليقات بعد التعليقات، ولم يُعرف أن القدماء اهتموا بشيء قدر اهتمامهم بهذا الكتاب .

وكان السيرافي من أعظم النحاة الذين اهتموا بكتاب سيبويه، إذا رأى أن الحاجة تدعو إلى شرحه وإيضاحه، وبيان مبهمه، فعرض آراء سيبويه، وآراء غيره من النحاة، وناقش هذه الآراء، وبسط أوجه الخلاف فيها، وكان يهدف إلى أن يكون شرحه واضحا سهلا يتفهمه الدارسون، وهذا هو منهج أبو سعيد في بسطه مادة النحو .

ولم يقتصر في شرحه على ما جاء به سيبويه، وإنما كان يعرض لآراء النحاة الذين خلفوا سيبويه، كالكسائي، والمبرد، والأخفش، والفراء، والمازني، ومدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة .

هذا وقد سيطر المنهج الكلامي على السيرافي في معالجته قضايا الكتاب، وفي ردوده على النحاة، فكان يكثر من التعليلات، فكان يخرج من تعليل إلى آخر، ومن مشكلة إلى غيرها .

وكان السيرافي بصري المذهب، فكان إذا عرض رأيا من آرائهم قال عنهم "أصحابنا"، ويؤيدهم ويدفع عنهم، وكان يناقش الكوفيين، ويرد عليهم .

وكان للسيرافي منهج في شرحه يتميز بما يأتي:

خلو شرحه من مقدمة حيث بدأ الشرح بقوله: " بسم الله الرحمن الرحيم، قال أبو سعيد: قال سيبويه: هذا باب (علم ما الكلم من العربية):هذا موضوع كتابه الذي نقله عنه أصحابه، ويسأل في ذلك عن أشياء: فأولها: أن يقال: إلام أشار سيبويه بقوله: (هذا) والإشارة بها تقع إلى حاضر؟

---

(١) ينظر: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي صـ: ٧٣ .

فالجواب عن ذلك أنه يحتمل ثلاثة أوجه،..... " [1].

وكان لا يلتزم طريقاً واحداً ومنهجا منظما، بل له في شرحه طرقٌ عدة ومسالك متنوعة، فكان يذكر كامل الباب كما ورد في الكتاب، ثم يبدأ بالشرح مستهلاً بعبارة (قال أبو سعيد) .

وأحيانا كان يشرح بعض كلام سيبويه ويترك الباقي لوضوحه، فمثلا يقول:" والفرق بين جواز بدل المكنيّ من المضمر ومن الظّاهر وبطلان التوكيد والصفة بالمكنيّ من الظاهر أنّ الصّفة تطلب المشاكلة بينها وبين الموصوف في التعريف أو التنكير، والبدل ليس يطلب ذلك إذ جاز بدل النكرة من المعرفة، والمعرفة من النّكرة، وقد ذكرت في غير هذا الباب أنّ النكرة لا تؤكّد بما أغنى عن إعادته، وباقي كلامه مفهوم " [2].

ودائما ما نجد السيرافي يعتني بذكر مقدمةٍ للباب، أو تأصيل للمسألة، فمثلاً في باب ليس ولا يكون، يقول سيبويه هذا باب (لا يكون و (ليس) وما اشبههما) . ثم يأتي السيرافي ويذكر مقدمة للباب وذلك بقوله: (الأصل في الاستثناء (إلا) وسائر ما يستثنى به من اسم أو فعل أو حرف موضوع موضع إلا؛ والدليل على ذلك أنها تكفي من ذكر المستثنى منه في قولك: ما قام إلا زيد..... " [3].

وكان يذكر الخلافات النحوية بين البصريين والكوفيين، ويذكر الرأي البصري ويقدمه ثم يذكر الكوفي ثم يرجح البصري بعد ذلك .

ونجد السيرافي أحيانا لا يشرح عبارة سيبويه فقط، بل كان يخرج عن النص مع التزامه بالفكرة العامة.

وكان شرحه سهلا واضحا لا غموض فيه ولا تعقيد، وكان يكثر من التعليل والمنطق، وهذا ظاهر في مآخذه على الفراء.

هذا وقد ذكر السيرافي بعض المآخذ على الفراء أثناء شرحه كتاب سيبويه، سأتناولها -إن شاء الله- بالدراسة والتحليل في المبحث الآتي:

---

(١) شرح السيرافي ١/ ٩ .

(٢) شرح السيرافي ٣/ ١٥٢ .

(٣) شرح السيرافي ٣/ ٩٦.

المبحث الأول:

دراسة مآخذ السيرافي النحوية على الفراء

المسألة الأولى: الأصل في كلا وكلتا

(كلا وكلتا): اسمان ملازمان للإضافة، وإضافتهما إمَّا إلى ضمير، أو إلى اسم ظاهر، وقد اتَّفَقَ النُّحَاةُ على أنَّهما مثنيان من حيث المعنى، أمَّا من حيث اللفظ: فكان الفراء يرى أن فيهما تثنية لفظية، فالألف في (كلا وكلتا) للتثنية . وغلَّطَه السيرافي، وأجاب عن أدلته التي استدل بها، فقال: " وقال الفراء الألف في (كلا وكلتا) للتثنية، وتعلق ببيت أنشده لا يعرف قائله ولا فيه حجة وهو قوله:

في كِلْتَ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ ... كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ

وهذا غلط من المحتج به ....." [1] .

الدراسة والتحليل:

اختلف البصريون والكوفيون في (كلا وكلتا) هل هما مثنيان لفظا، أو مفردان ؟ وذلك على قولين:

القول الأول: ذهب البصريون إلى أنَّ (كلا، وكلتا) فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في (عصا ورحا)، للتأنيث، وليست للتثنية.

وقد استدل البصريون لذلك بأنَّ الضمير العائد إليهما يفرد تارة، ويثنى أخرى، فتقول: كلا الرجلين قائم، وكلا الرجلين قائمان، فلو تطابق لفظهما ومعناهما على شيء واحد لم يجز اختلاف الضمير [2].

فأمَّا رَدُّ الضمير مفردًا حملًا على اللفظ فقد جاء ذلك كثيرًا مسموعا، منه قول الله تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[3]، فقال: (آتَتْ) بالإفراد حملًا على اللفظين ولو كان مثنى لفظًا ومعنًى لكان يقول: (آتَتا) كما تقول: الزيدان ذهبا، والعمران ضربا، ومنه قول الشاعر:

---

(1) ينظر شرح السيرافي ٥/ ٢٩٠ .

(2) ينظر معاني القرآن للأخفش:٢/ ٤٣٠، والمقتضب:٣/ ٢٤١، والإنصاف:٢/ ٤٣٩-٤٤١، ونتائج الفكر صـ: ٢٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش:١/ ٥٤، وشرح التسهيل:١/ ٦٧، ٢٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور:١/ ٢٧٥-٢٧٧، وشرح الرضي:١/ ٩٣.

(3) من الآية: (٣٣) من سورة الكهف .

كِلَا أَخَوَيْنَا ذو رجال، كأنهم ... أُسُودُ الشَّرَىٰ من كل أَغْلَبَ ضَيْغَمِ[1]

فقال (ذو) بالإفراد حملًا على اللفظ، ولو كان مثنىٰ لفظًا ومعنًىٰ لقال (ذَوَا) .

وقول الآخر:

أُكَاشِرُهُ وأعلم أن كِلَانَا ... علىٰ ما ساء صاحِبَهُ حَرِيصُ[2]

فقال (حريص) بالإفراد ولم يقل (حريصان)، وقال الآخر:

كِلَا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يومُ صَدٍّ ... وإن لم نَأْتِهَا إلا لَمَامَا [3]

فقال (يوم) بالإفراد .

وأما رَدُّ الضمير مثنىٰ حملًا علىٰ المعنىٰ فَعَلَىٰ ما حُكِي عن بعض العرب (كِلَاهُمَا قَائِمَان، وكِلْتَاهُمَا لقيتهما). وقول الشاعر:

---

(١) البيت من الطويل، ولم أجد قائله .

و(الشرىٰ): طريق في جبل سلمىٰ أحد جبلي طيّئ كثير الأسد، والأغلب و(الضيغم): من أسماء الأسد، أو من صفاته.

والشاهد فيه: (كلا أخوينا ذو رجال)، حيث أخبر عن (كلا) بالمفرد؛ فدلّ علىٰ أن (كلا) له جهة إفراد في اللفظ .

والبيت في الإنصاف: ٢/ ٤٤٢، وتوجيه اللمع صـ: ٢٧١ .

(٢) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد. و(أكاشره): أضاحكه وأمازحه. و(الحريص): الشره الجشع.

والمعنىٰ: أتبسم في وجهه، وأمازحه، وأعلم- كما يعلم- أنني أتمنىّ ما يسوؤه، كما يتمنّي ما يسوؤني

والشاهد فيه قوله: "أن كلانا حريص" حيث أخبر عن (كِلا) بالمفرد.

والبيت في الكتاب:٣/ ٧٤، والمقتضب:٣/ ٢٤١، وشرح الأبيات مشكلة الإعراب صـ:١٢٧، والإنصاف:٢/ ٤٤٣، وشرح المفصل: ١/ ٥٤.

(٣) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه . و(لمامًا): أحيانًا علىٰ غير مواظبة.

والمعنىٰ: يريد أنّه يزور أمامة في بعض الأحيان علىٰ غير مواظبة، وهي دائمًا تصدّه .

والشاهد فيه قوله: (كلا يومي أمامة يوم) حيث أخبر بـ(يوم) وهو مفرد عن (كلا)، وذلك يدل علىٰ أن (كلا) مفرد لفظًا.

والبيت في شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ:١٢٦، والإنصاف: ٢/ ٤٤٢، وشرح المفصل: ١/ ٥٤، ولسان العرب: (كلا).

كلاهما حين جَدَّ الجَرِّيُ بينهما ... قد أَقْلَعَا، وكلا أَنْفَيهِمَا رَابِي[1]

فقال (أقلعا) حملًا على المعنى، وقال (رابي) حملًا على اللفظ .

والحَمْلُ في (كلا، وكلتا) على اللفظ أكثر من الحَمْلِ على المَعْنَى.

ومما استدلوا به: أنَّهما إذا كانا مثنيين لفظا وَجَبَ أنْ يُجْعَلا من باب المثنى الذي لا واحد له نحو: (اثنين)، لأنَّهم لا يقولون: (إِثْنٌ)، وكذلك لا يقولون: (كلٌ ولا كلْتَ) في الواحد، وذلك قليل، بل باب التثنية أنْ يكونَ مبنيًا على واحد ملفوظ به كرجُلَينِ[2].

وأنَّهما لو كانا مثنيين لم تجز إضافتهما إلى اثنين فتقول: (كلا الرجلين)؛ لئلا تكون قد أضفتَ الشيء إلى نفسه من غير مسوغ، وإنّما سوّغَ ذلك عندنا كون (كلا وكلتا) مفردين في اللفظ وما بعدهما مثنى، فلما خالفا ما بعدهما بهذا القدر من المخالفة ساغت الإضافة، لأنَّه لا يجوز: (اثنا رجلين) في ضرورة، ولا في فصيح كلام.

ومن الأدلة: أن العرب تجعلهما -في حال إضافتهما إلى الظاهر- بالألف في جميع الأحوال رفعا ونصبا وخفضا، ولو كانا مثنيين لكانا بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والخفض[3].

---

(1) البيت من البسيط، وقد نسب للفرزدق .

و(كلاهما): يقصد عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق، أو جريرًا وابنته. و(أقلعا): كفا عنه وتركاه. و(رابي): منتفخ.

والمعنى: إنَّ عضيدة وزوجها حينما جَدَّ الخطب تركاه، ويا لسوء منظرهما وأنفهما منتفخ قبيح.

والشاهد فيه قوله: (كلاهما قد أقلعا) وقوله: (وكلا أنفيهما رابي) فقد أعاد الضمير إلى (كلاهما) في العبارة الأولى بمثنى، وذلك قوله: (أقلعا) مراعاة لمعنى (كلا). وأخبر عن (كلا) في العبارة الثانية بمفرد، وذلك في قوله (رابي) مراعاة للفظ (كلا)، فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ (كلا)، ومراعاة معناها.

والبيت في الخصائص:٣/ ٣١٤، والإنصاف: ٢/ ٤٤٧، واللباب: ١/ ٤٠٠، وشرح المفصل: ١/ ٥٤، وشرح التسهيل: ١/ ٦٧، ٣/ ٢٤٥، ولسان العرب:(سكف)، والارتشاف:٤/ ١٤١٨، والتصريح:١/ ٧٠٩، وشرح الأشموني:١/ ٥٦، وخزانة الأدب:١/ ١٣١ .

(2) ينظر الإنصاف: ٢/ ٤٤٨، ٤٤٢، وشرح المفصل: ١/ ٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٧٧ .

(3) ينظر الإنصاف: ٢/ ٤٤١، ٤٤٢، واللباب: ١/ ٣٩٩، وشرح المفصل: ١/ ٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٧٧ .

القول الثاني: ذهب الكوفيون: إلى أنَّ (كلا، وكلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل كِلا: (كل) فَخُفِّفت (اللام)، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كلتا) للتأنيث، و(الألف) فيهما كـ (الألف) في الزيدان، والعمران، ولَزِمَ حَذْفُ نون التثنية منهما للزومهما الإضافة، وقالوا: إن أصلهما (كل) المفيد للإحاطة، فَخُفِّفَ بحذف إحدى اللامين، وزِيْدَتْ ألف التثنية، حتى يُعْرَفَ أنَّ المقصودَ: الإحاطة في المثنى، لا في الجمع، قالوا: ولم يستعمل واحدهما، إذ لا إحاطة في الواحد، فلفظهما كلفظ الاثنين سواء [1].

وقد احتج الكوفيون على أنهما مثنَّيان لفظًا ومعنًى، وأن الألف فيهما للتثنية، بقول الشاعر:

في كِلْتَ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ ... كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ [2]

فأفرد قوله(كِلْتَ) فدلَّ على أنَّ (كِلْتَا) تثنية .

ومما استدلوا به: أنَّ الألف تنقلب (ياء) في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر، وذلك نحو: "رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كلتيهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما، فلو كانت الألف في آخرهما كالألف في آخر (عصًا، ورحًا)، لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما، نحو: (رأيت عصاهما ورحاهما، ومررت بعصاهما ورحاهما) فلمَّا انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف (الزيدان، والعمران) دَلَّ على أنَّ تثنيتهما لفظية ومعنوية .

---

(1) ينظر معاني القرآن للفراء: 2/ 142، والإنصاف: 2/ 439، نتائج الفكر للسهيلي صـ: 220، تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ – 1992م، وشرح المفصل: 1/ 54، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 277، وشرح الرضي: 1/ 93.

(2) البيت من الرجز، ولم أجد قائله . و(السّلامى) -بضم السين وتخفيف اللام-، واحدة السلاميات، وهي العظام التي تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع في اليد أو الرجل.

والشاهد في (كلت رجليها) حيث يرى الكوفيون أن (كلت) هنا مفردة. وأن (كلا وكلتا) مثنيان لفظا ومعنى، والألف فيهما زائدة للدلالة على التثنية، والتاء في كلتا، للتأنيث

والبيت في الإنصاف: 2/ 439، واللباب: 1/ 399، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 276، وشرح الرضي: 1/ 93، 83، ولسان العرب: (كلا)، والتذييل والتكميل: 1/ 257، وشرح الأشموني: 1/ 55، وخزانة الأدب: 1/ 129 .

ومن الأدلة: أنَّ (كلا وكلتا) يؤكدان المثنى، ولا يُؤكد الاثنان بواحد، كما لا يُنْعَتُ الاثنان بواحد، فَدَلَّ على تثنيتهما"[1].

وكان السيرافي قد نسب هذا القول للفراء، ثم اعترضه وغلَّطَه، فأنكر هذا البيت من ناحية، ومن ناحية أخرى رده بحجة أنه لو كان مثنى لما اختلفت حالة الإضافة إلى المظهر والمضمر.

فقال السيرافي: وقال الفراء الألف في (كلا وكلتا) للتثنية، وتعلق ببيت أنشده لا يعرف قائله ولا فيه حجة وهو قوله:

في كِلْتَ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ ... كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ

وهذا غلط من المحتج به؛ لأنه أضافه إلى (رجليها) وهما اثنتان، فان كانت (كلتا) مثناة وهي مضافة إلى اثنين، فالواحدة مضافة إلى واحدة، فكان ينبغي أن يقال: في كلت رجلها، وأما ما حكاه عن أبي الخطاب أنهم يقولون: هاتان، يريدون معنى هنين، ففيه مذهبان، أحدهما أن يقال: إن سيبويه أراد أن (هنانين) وإن كان بمعنى (هنين)، فهو لفظ على حياله ليس بمشتق من (هن)، كما أن (كلا) ليس بمأخوذ من لفظ (كل)، والمذهب الآخر: أن هي لام الفعل منه واو يجمع هنوات، ولام الفعل من هنانان نون، فصار كأنه في الواحد هنن وأبدلت الثانية (واوا)"[2].

هذا، وأتفق مع السيرافي في اعتراضه الفراء:

يؤيد ذلك: أنه لو كان مثنى لم تختلف حالة الإضافة إلى المظهر والمضمر، ولأنه أُعرب إعراب المفرد في موضع، وإعراب المثنى في موضع .

وإنما لم تُقْلَبْ (الألف) فيهما مع المظهر وقلبت مع المضمر؛ لأنَّهما لزمتا الإضافة وجر الاسم بعدهما؛ فأشبهتا (لَدَى وإلى وعَلَى)، وكما أنَّ (لدى، وإلى، وعلى) لا تقلب ألفها (ياء) مع المظهر نحو: (لَدَى زيدٍ، وإلى عمروٍ، وعلى بكر) وتقلب مع المضمر نحو: (لديك، وإليك، وعليك) فكذلك (كلا، وكلتا) لا تُقْلَبُ ألفهما (ياء) مع المظهر، وتقلب مع المضمر. والذي يدُلُّ على صحة ذلك: أنَّ القلب في (كلا،

---

(١) الإنصاف: ٢/ ٤٤١، ونتائج الفكر صـ: ٢٢١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٧٨ .

(٢) ينظر شرح السيرافي ٥/ ٢٩٠ .

وكلتا) إنَّما يختص بحالة النصب والجر، دون حالة الرفع؛ لأنَّ (لَدَيْكَ) إنَّما تُسْتَعْمَلُ في حالة النصب والجر، ولا تُسْتَعْمَلُ في حالة الرفع؛ فلهذا المعنىٰ كان القلب مختصًّا بحالة النصب والجر دون حالة الرفع [1].

أمَّا استشهادهم بأنَّ الشاعر قد استخدم مفردها في قوله: (في كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَىٰ واحده .....

فقد أجابَوا عنه بأنَّ الشَّاعر لم يَسْتَخْدِمْ مفردها؛ لأنَّ الرِّواية بفتح (التاء) وقد حُذِفَتْ الألف للضرورة، وأُبْقِيَتْ الفتحة للدلالة عليها، كما قال رؤبة:

كأنَّها وهي تَهادَىٰ في الرقَّ ... (مِنْ ذَرَوِها شِبْرَاقُ شَد ذِي عَمَقّ)[2]

أراد: في الرقاق وهي الأرض السهلة".

الترجيح:

أرىٰ أنَّ الأَوْلَىٰ بالقبول في هذه المسألة هو قول جمهور البصريين ومن وافقهم من أنَّ (كلا وكلتا) مفردان لفظا، مثنيان معنىٰ، والألف فيهما للتثنية؛ وذلك لقوة الشواهد التي استشهد بها البصريون، ومنها قول الله تعالىٰ: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[3].

وأنَّ الألف فيهما -عند إضافتهما إلىٰ اسم ظاهر- تنقلب إلىٰ (ياء) في حالتي النصب والجر. وجواز إضافتهما إلىٰ المثنىٰ. وأنَّهما يخبر عنهما بالمفرد، ويعود الضمير إليهما مفردا .

□

---

(١) ينظر الإنصاف: ٢/ ٤٥٠، وشرح التسهيل: ١/ ٦٧ .

(٢) البيت من البسيط، وهو لرؤبة بن العجاج . وهذا البيت مأخوذ من بيتين، ورواية الديوان هي:

ترمي بأيديها ثنايا المنفرق ...كأنَّها وهي تَهادَىٰ في الرقّ

مِنْ ذَرَوِها شِبْرَاقُ شَد ذِي عَمَقّ... حين احتداها رُفْقَة من الرَّفق

و(الرَّقاقُ): هي الأرض السَّهلةُ المُنبسِطة المُستوِية اللَّيِّنةُ الترابِ تحت صلابة. و(الشِّبْرِقَةُ)، كزِبْرِجَةٍ: الشَّيْءُ السَّخِيفُ القَلِيلُ من النَّباتِ والشَّجَرِ. وقيل هو: نبات غض . وقيل : شجر منبته نجد وتهامة ، وثمرتها شاكة صغيرة الجرم ، حمراء مثل الدم ، منبتها السباخ والقيعان .

والشاهد فيه قوله: (في الرقق) فالألف حُذفت من (كلتا) كما حُذفت هنا من (الرقق) والأصل فيها (الرقاق) .

والبيت في ديوانه صـ: ١٠٨، والمحكم والمحيط الأعظم: ٦/ ٦٠٤، ولسان العرب: (رقق)، وتاج العروس: (شبرق) .

(٣) من الآية: (٣٣) من سورة الكهف .

المسألة الثانية: إعراب الكاف في (أرأيتك)

الْكَاف غير الجارة: حرف معنىً لَا محَل لَهُ من الإعراب، وَمَعْنَاهُ الْخطاب وَهِي اللاحقة لاسم الْإِشَارَة نَحْو: (ذَلِك وَتلك) وللضمير الْمُنْفَصِل الْمَنْصُوب فِي قَوْلهم (إياك وإياكما) وَنَحْوهمَا، ولبعض أَسمَاء الْأَفْعَال نَحْو: حيهلك ورويدك، ولـ(أرأيت) بِمَعْنىً أَخبرنِي، نَحْو قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾[1]، فالتاء فَاعل، وَالْكَاف حرف خطاب، وهَذَا هُوَ قَول سِيبَوَيْهِ.

وَعكس ذَلِك الْفراء فَقَالَ التَّاء حرف خطاب وَالْكَاف فَاعل[2] . واعترضه السيرافي فقال:" وبعض النحويين-يقصد الفراء- يزعم أن موضعها رفع، وبعضهم يقول: موضعها نصب، فأما الذي يزعم أن موضعها رفع فالحجة عليه أن يقال: إنّا لم نر شيئا يعمل عمل الفعل وليس بفعل يتصل به ضمير الفاعل ظاهرا، وإنما يكون الضمير في النية كقولك: حذار زيدا.....ومن الحجة عليه...[3].

الدراسة والتحليل:

إن ضُمنت "أرأيت" معنىً "أخبرني" واتصلت بها كاف الخطاب، ففي إعراب هذه الكاف ثلاثة مذاهب:

أحدها: ذهب سيبويه، والمبرد، وأبو علي الفارسي، والعكبري، وأبو حيان: إلى أن الكاف في (أرأيتك) حرف الخطاب لا موضع لها من الإعراب .

وأن الفاعل هو التاء، ويبقىٰ هذا الفاعل مفردا مذكرا دائما، وتظهر علامات الفروع في كاف الخطاب، فتقول: أرأيتك، وأرأيتك، وأرأيتكما، وأرأيتكم، وأرأيتكن [4] .

وقد صرح سيبويه بهذا فقال: " وينبغي لمن زعم أنَّهنّ أسماءٌ أَنْ يزعُمَ أنّ كافَ ذاك اسمٌ، فإذا قال ذلك لم يكن له بدٌّ من أنْ يزعُمَ أنّها مجرورة أو منصوبة، فإن كانت منصوبةً انبغىٰ له أن يقول: ذاك نفسَك زيدٌ، إذا أراد الكاف، وينبغي له أن يقول: إن كانت مجرورة ذاك نفسِك زيدٌ، وينبغي له أن يقول: إنّ

---

(1) مغني اللبيب ٣/ ٢٧ .

(2) من الآية (٦٢) من سورة الإسراء .

(3) ينظر شرح السيرافي ٢/ ١٤٧.

(4) ينظر الكتاب لسيبويه: ١/ ٢٤٥، والمقتضب: ٣/ ٢١٠، والتبيان ١/ ٤٩٥، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٠٣.

تاءَ أنتَ اسمٌ، وإنَّما تاء أنتَ بمنزلة الكاف، ومما يدلّك على أنَّه ليس باسمٍ، قولُ العرب: أَرَأَيْتَكَ فلاناً ما حالُه، فالتاءُ علامة المضمر المخاطَب المرفوع، ولو لم تُلحِق الكافَ كنتَ مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطَبُ مقبِلاً عليك عن قولك: يا زيدُ، ولحَاقُ الكاف كقولك: يا زيدُ، لَمَنٌ لو لم تَقُلْ له يا زيدُ استغنيتَ، فإنَّما جاءت الكاف في أَرأيتَ والندَّاءُ في هذا الموضع توكيداً، وما يجيء في الكلام توكيداً لو طُرِحَ كان مُسْتَغنىً عنه كثير [1].

والمذهب الثاني: ذهب الفراء إلى أن التاء حرف خطاب، وليست اسما، وأن الكاف هي الفاعل، فالفعل مسند إليها، لأن التاء لما تجردت للخطاب، وأفردت له، لم يجز أن تكون مرفوعة لإفرادها؛ لأن التاء إذا كانت ضميرا لم تفرد مذكرة لمثنى ومجموع ومؤنث، بل تطابق ما كانت ضميرا له، فدل ذلك على سلب الاسمية منها، ولما ظهرت المطابقة في الكاف ادعينا أنها هي المسند إليها الفعل على جهة الفاعلية، ولما لم يمكن أن تطابق بضمير الرفع لقلق اللفظ فكان يقال: أرأيتتم، ولا أرأيتنا، استعير ضمير غير الرفع لذلك، فكان هو الفاعل.

وقد صرح الفراء بهذا فقال: " وموضع الكاف نصب، وتأويله رفع كما أنك إِذَا قلت للرجل: دونك زيدًا وجدت الكاف فِي اللفظ خفضًا وَفِي المعنى رفعًا " [2].

وكان السيرافي قد ذكر قول الفراء، ثم اعترضه قائلا: " ولا موضع للكاف عند سيبويه ومن ذهب مذهبه من نصب ولا رفع ولا جرّ، وهي عندهم بمنزلة الكاف في (ذلك وذلكما) لا موضع لها من الإعراب.

وبعض النحويين يزعم أن موضعها رفع، وبعضهم يقول: موضعها نصب، فأما الذي يزعم أن موضعها رفع فالحجة عليه أن يقال: إنّا لم نر شيئا يعمل عمل الفعل وليس بفعل يتصل به ضمير الفاعل ظاهرا، وإنما يكون الضمير في النية كقولك: حذار زيدا.

ومن الحجة عليه- أيضا- أنا قد نقول: (رويد زيدا) فنحذف (الكاف) ونقدّر في (رويد) ضميرا مرفوعا في النية؛ فلو كانت (الكاف) هي الفاعلة ما جاز حذفها.

---

(١) الكتاب لسيبويه: ١/ ٢٤٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣٣ .

وزعم الفراء أن العرب تجعل "أرأيتك" على مذهبين مختلفين، فإذا قلت: رأيتك منطلقا، كما تقول: حسبتك ذاهبا، فعدّيتك فعل المخاطب إلى نفسه كان موضع التاء رفعا، وموضع الكاف نصبا، وثنيت وجمعت فقلت: (رأيتماكما منطلقين، ورأيتموكم منطلقين ورأيتنّكنّ منطلقات) لجماعة المؤنث، فإن أدخلت ألف الاستفهام على هذا أقررته على حاله فقلت: (أرأيتماكما منطلقين) فهذا أحد المذهبين، والمذهب الآخر: أن تقول: أرأيتكم زيدا ما فعل؟ على معنى أخبرني عن زيد؟ وإذا ثنى وجمع لحقت التثنية والجمع (الكاف) وكانت (التاء) مفردة على كل حال فقلت: أرأيتكما زيدا ما فعل؟ قال الله عز وجل: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً ﴾[1]" فاستدل بتوحيد التاء في هذا على أنه لا موضع لها وأن الموضع للكاف، وقد بيّنا ما تقدّم من الاحتجاج أن لا موضع للكاف.

ويجوز أن يكون إفرادهم التاء استغناء بتثنية الكاف وجمعها؛ لأنها للخطاب وإن كان لا موضع لها كما أن التاء للخطاب، وإنما استغنوا بتثنية الكاف وجمعها عن تثنية التاء وجمعها؛ للفرق بين (أرأيت) إذا كان في معنى أخبرني، وبينها إذا أردت به معنى علمت "[2].

يلاحظ أن السيرافي ردَّ قول الفراء الذي قال فيه إن الكاف موضعها رفع، بحجة أن الكاف كانت متصلة باسم فعل، وأسماء الأفعال يضمر فاعلها في النية، ولا يظهر .

وإن كان الفراء يستدل بتوحيد (التاء) في هذا على أنه لا موضع لها وأن الموضع للكاف.

فقد أجاب السيرافي عن هذا: بأنهم استغنوا بتثنية الكاف وجمعها عن تثنية التاء وجمعها للفرق بين (أرأيت) إذا كان في معنى (أخبرني)، وبينها إذا أردت به معنى (علمت) .

وأرى أن اعتراض السيرافي في محله؛ لأن "التاء لا يستغنى عنها، والكاف يستغنى عنها، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه؛ ولأن التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل"[3].

---

(١) من الآية (٤٧) من سورة الأنعام .

(٢) ينظر شرح السيرافي ٢/ ١٤٧.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٤٧ .

المذهب الثالث: ذهب الكسائي إلى أن الكاف لها موضع من الإعراب، وهو النصب[1].

وقد رُدَّ هذا المذهب بأنها لو كانت في موضع نصب لكانت المفعول الأول من المفعولين اللذين يقتضيها "رأيت"، والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني، وأنت إذا قلت: أرأيتك زيدا ما فعل، و ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾[2]، استحال أن يكون المخاطب غائبا، فلا تكون إذا المفعول الأول، فإذا لم يكن إياه علمت أنه لا موضع له من الإعراب، وأن "زيدًا" هو المفعول الأول، وما بعده في موضع المفعول الثاني[3].

الترجيح:

أرى أن الراجح أن الكاف لا موضع لها من الإعراب في (أرأيتك) لأن التاء لا يستغنى عنها، والكاف يستغنى عنها، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه .

---

(١) ينظر شرح السيرافي ٢/ ١٤٧، والجنى الداني صـ ٩٣، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٠٤.

(٢) مغني اللبيب ٣/ ٢٧ .

(٣) المسائل العسكرية صـ ١٣٩ .

المسألة الثالثة: بناء (كان) لما لم يسم فاعله

تنقسم الأفعال بالنظر إلى بنائها لما لم يسم فاعله ثلاثة أقسام، القسم الأول اتفق النحويون على أنه لا يجوز بناؤه لما لم يسم فاعله، وهو كل فعل لا يتصرف نحو: نعم، وبئس، وعسى، وفعل التعجب، وليس، وحبذا، والقسم الثاني فيه خلاف، وهو (كان) وأخواتها، والقسم الثالث اتفق النحويون على جواز بنائه لما لم يسم فاعله، وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة [1].

لكن الفراء أجاز بناء (كان) لما لم يسم فاعله، فقال: كين أخوك، في: كان زيد أخاك .

واعترضه السيرافي في ذلك، وأفسد ما ذهب إليه، فقال: "وكان الفراء يجيز "كين أخوك" ... غير أنّ " كان" لا يجوز نقلها إلى ما لم يسّمّ فاعله، بأن يقام الخبر مقام الاسم؛ لأنّا إذا قلنا: " كان زيد أخاك " فزيد والأخ لا يستغنى أحدهما عن الآخر .... [2] .

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في بناء (كان) الناقصة لما لم يسم فاعله، وذلك على قولين:

القول الأول: يمنع بناء (كان) لما لم يسم فاعله، وهو مذهب الفارسي، وابن خروف، وابن أبي الربيع، وأبي حيان، والشاطبي[3]، ونُسب هذا القول للبصريين، يقول الصيمري: " وأما "كان زيد أخاك" فلا يجوز عند البصريين ردها لما لم يسم فاعله "[4] .

كذلك نقل الشاطبي المنع عن البصريين فقال: " فمنعَ جمهورُ البصريين بناءَ كان لما لم يُسَمَّ فاعلُه بإطلاق، وهو الذي يُشير إليه كلام الناظم" [5].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٥ .

(٢) شرح السيرافي ١/ ٣٠١، ٣٠٢ .

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/ ٥٢٣، ٥٢٤، والبسيط ٢، ٧٧٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٥، ١٣٢٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٧ .

(٤) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ١٢٥ .

(٥) المقاصد الشافية: ٣/ ٧ .

ويعللون لذلك بأنه لابد للمبتدأ من الخبر، فلو رُدَّتْ (كان) لما لم يسم فاعله، لوجب حذف اسمها وهو المبتدأ، ونُبقي الخبر من غير مبتدأ ملفوظٍ به أو مقدَّر، وحَذْفُ الفاعل في هذا الباب ليس حُكماً راجعاً للّفظ خاصّة، بل اللفظ والنِيَّة، فكما لا يجوز الاقتصارُ على أحد مفعولي (ظننت) كما جاز ذلك في مفعولي (أعطيتُ) فكذلك هذا" [1].

أما سيبويه فقد اختلف النحاة في فهم كلامه حين قال: " وتقول كُنَّاهم كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم نكنِّهم فمَن ذا يكونُهم ،كما تقول: إذَا لم نَضربُهم فمن يضربهم، قال أبو الأسود الدُّؤَلِيّ:

فإنْ لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنه .... أخُوها غَذَتْهُ أمُّه بِلبانه

فهو كائن ومكَونٌ، كما تقول: ضاربٌ ومضروبٌ " [2].

وقد تأول الفارسي، والأعلم قول سيبويه: (مكون) على أنه من (كان) التامة[3].

وتفسيرهم كلام سيبويه بأنه يقصد (كان) التامة، فهذا يعني أنه لا يجيزها في الناقصة .

القول الثاني: أجاز بناء (كان) لما لم يسم فاعله، ولكنهم اختلفوا في وجه الجواز، ونُسب هذا القول للكسائي، والفراء، وهشام، كذلك نُسب للكوفيين[4].

فالفراء أجاز بإطلاق بناء كان الناقصة لما لم يسم فاعله، فيحذف المرفوع، ويقيم المنصوب مقامه، فيقول: كين أخوك، في: كان زيد أخاك .

نقل عنه السيرافي هذا القول فقال: " وكان الفراء يجيز "كين أخوك" في: "كان زيد أخاك" [5].

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٢٥، والمقاصد الشافية: ٣/ ٧ .

(٢) الكتاب ١/ ٤٦ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٦ .

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٢٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٦ .

(٥) شرح السيرافي ١/ ٣٠١، ٣٠٢ .

وذهب الكسائي مع الفراء إلى جواز بناء كان لما لم يسم فاعله، فيقول في: (كان زيد يقوم): كِينَ يُقام، فيجعل المسندَ إليه ضميرَ الشأن - الذي يسميه الكوفيون ضميرَ المجهول - كأنّه على معنى: كِينَ الأمرُ يُقام[1].

أما السيرافي فيجيز ذلك على أن يحذف اسم كان، وينحذف الخبر لحذفه، ويقام ضمير مصدرها مقام المحذوف، فيقول في كان زيد منطلقا: كين الكون زيد منطلق، وقد صرح بذلك في شرحه كتاب سيبويه فقال: " وأما قوله: كائن ومكون، فالكائن اسم الفاعل من كان؛ لأنك إذا قلت: "كان زيد قائما" جاز أن تقول: "زيد كائن قائما"، وأما "مكون" فهو لما لم يسمّ فاعله، غير أنّ "كان" لا يجوز نقلها إلى ما لم يسّمّ فاعله، بأن يقام الخبر مقام الاسم؛ لأنّا إذا قلنا: "كان زيد أخاك" فزيد والأخ لا يستغنى أحدهما عن الآخر، كالمبتدأ والخبر، فلا يجوز أن تحذف زيدا، فيبقى الخبر منفردا، وقد كان لا يجوز استغناؤه عن الاسم، كما أنك لا تقول: " حسبت زيدا "، ولا تأتي له بخبر؛ لأن كان وحسب جميعا إنما يدخلان على اسم وخبر.

ولكن الوجه الذي يصح منه "مكون" أن تحذف الاسم والخبر جميعا، وتصوغ كان لمصدرها، وذلك المصدر ينوب مناب الاسم والخبر، ويكون الاسم والخبر تفسيرا له، فتقول: "كين الكون زيد منطلق"، فالكون اسم ما لم يسمّ فاعله لكين، وزيد منطلق جملة هي تفسير الكون، ألا ترى أنه لو قال قائل: "هل كان زيد منطلقا"، لقلت: "قد كان ذاك". وإنما تريد: قد كان ذلك الكون، فيفهم المخاطب بذلك أنّ زيدا منطلق، وكذلك إذا قلت: "كان زيد منطلقا كونا" ثم نقلته إلى ما لم يسمّ فاعله، أقمت الكون مقام الفاعل، وجعلت الجملة تفسيرا للكون، فقلت: "كين الكون زيد منطلق"، ويجوز إضمار الكون؛ لدلالة الفعل عليه، إذ كان مصدرا، فتقول: "كين زيد منطلق" و "مكون زيد منطلق" [2].

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٨ .

(٢) شرح السيرافي ١/ ٣٠١، ٣٠٢ .

وجاء السيرافي واعترض الفراء فيما أجازه من بناء (كان) لما لم يسم فاعله، مع حذف المرفوع وإقامة المنصوب مقامه، وأفسد ما قاله، فقال: " وكان الفراء يجيز "كين أخوك" في "كان زيد أخاك" ويزعم أنه ليس من كلام العرب، ولكن على القياس، وقد بينا القياس في فساد ذلك.

وكان مما بينه السيرافي من فساد قول الفراء: أنه بعد حذف المبتدأ-اسم كان- يكون الخبر موجودا ولا مخبر عنه، يقول السيرافي: " غير أنّ " كان" لا يجوز نقلها إلى ما لم يسّمّ فاعله، بأن يقام الخبر مقام الاسم؛ لأنّا إذا قلنا: " كان زيد أخاك " فزيد والأخ لا يستغنى أحدهما عن الآخر، كالمبتدأ والخبر، فلا يجوز أن تحذف زيدا، فيبقى الخبر منفردا، وقد كان لا يجوز استغناؤه عن الاسم، كما أنك لا تقول: " حسبت زيدا "، ولا تأتي له بخبر؛ لأن كان وحسب جميعا إنما يدخلان على اسم وخبر " [1].

وذهب ابن عصفور إلى جواز ذلك بشرط أنْ يتعلَّق بكان ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور، فإذا بُنِيَتْ للمفعول حُذِفَ الاسمُ لذلك، وحُذِفَ الخبرُ لحَذْفِ الاسم فبقيَ المجرورُ أو الظرفُ نائباً، فتقول: مِنّ: كان في الدار زيدٌ مقيماً: كِينّ في الدار، ومِنّ: كان يومَ الجمعة زيدٌ جالساً: كِينَ يومُ الجمعة.

يقول ابن عصفور: " والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول، وهو مذهب سيبويه، لكن لابد ن أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف، فتقول: كينَ في الدار، فالأصل مثلا: كان زيد قائما في الدار، على أن يكون في الدار متعلقا بـ (كان) حُذف المرفوع لشبهه بالفاعل، وحُذف بحذفه الخبر، إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه، ثم أقيم المجرور مقام المحذوف " [2].

هذا وقد نُسب ابن خروف، وابن عصفور، وأبو حيان، إلى سيبويه جواز بناء (كان) لما لم يسم فاعله [3].

---

(١) شرح السيرافي ١/ ٣٠١، ٣٠٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٥، ٥٣٦.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٥.

الترجيح:

أرىٰ أن الراجح هو قول جمهور البصريين، الذين يمنعون بناء (كان) لما لم يسم فاعله؛ لأنه لم يسمع، ولا فائدة فيه، كذلك يستلزم وجود خبر عن غير مخبر عنه[1].

أمَّا مذهبُ الكسائي فخارجٌ عمّا عُهِدَ من كلام العرب؛ إذا لا يوجد مرفوعٌ يُحْذَفُ فيُبْنَىٰ فعلُه لضمير المجهول، وأيضاً لا فائدة في ذلك الكلام؛ إذا لا يخلو الوجودُ من كونِ قيامٍ موجوداً، وأيضاً لا يُحذفُ المبتدأُ اقتصاراً أبداً .

وما ذهب إليه السيرافي مردود؛ لأنه بَنَىٰ مذهبَه علىٰ أنَّ (كان) تَدلُّ علىٰ الحَدَث، وهذا بناءٌ فاسدٌ؛ لأن (كان) الناقصة وأخواتها لا مصدر لها .

وأمَّا رأيُ ابن عصفور فرُدَّ بأنْ (كان) الناقصةَ إذا لم يكن خبرٌ فلا ثمرةَ لها، وإنَّما سُمّيَتْ ناقصةً لأنَّها لا بُدَّ لها من اسم وخبر بخلاف التي تكتفي بالفاعل، وأيضاً لو فُرِضَ أنْ يُسْمَعَ مثلُ: كِينَ في الدار، علىٰ فَرْضِ أن يكونَ مُفيداً لم يجز أن يقال: إنَّه من كان الناقصة لاحتماله التَّامةَ، فما الحاجة إلىٰ تكلّف غير ذلك؟ [2].

---

(١) تعليق الفرائد ٤/ ٢٦٢ .

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٥، وشرح التسهيل ٢/ ١٣٠، والمقاصد الشافية ٣/ ٩، وتعليق الفرائد ٤/ ٢٦٣ .

المسألة الرابعة: حذف نون الوقاية من (ليت)

نون الوقاية هي نون مكسورة تلحق قبل ياء المتكلم، إذا نُصبت بفعل، نحو: أكرمني، أو باسم فعل، نحو: عليكني، بمعنى: الزمني، أو بـ(إن) وأخواتها، نحو: ليتني؛ لأنها حروف أشبهت الأفعالَ، وأُجريت في العمل مُجراها، فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعلَ.

وهي مع هذه الحروف ثلاثة أقسام:

قسم لا تحذف منه إلا نادراً، وهو ليت.

وقسم لا تلحقه إلا نادراً وهو لعل.

وقسم يجوز فيه الأمران، وهو: إن، وأن، ولكن، وكأن[1].

وقد أجاز الفراء أن تلحق نون الوقاية (ليت)، كما يجوز أن تتجرد منها.

وجاء السيرافي واعترضه وأبطل ما ذهب إليه فقال: "وأما الفراء فإنه اعتل لسقوط النون في: (إنّ، وكأن، ولعل) بأنها لم تخرج على لفظ الفعل .... ويلزمه على هذا الاعتلال أن يلزم في (أنّ) المفتوحة النون أكثر من لزومها في (ليت) ..... "[2].

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في حكم إلحاق نون الوقاية بـ (ليت)، وذلك على قولين:

القول الأول: ذهب سيبويه وأكثر النحويين إلى وجوب إلحاق نون الوقاية بـ (ليت) ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر.

وقد بين سيبويه أنه إذا حُذفت النون من (ليت) فحذفها حينئذ ضرورة، وحذفها كحذف النون من اسم الفاعل إذا أضيف، فقال: " قد قال الشعراء: ليتي إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربي والمضمَر منصوب. قال الشاعر زيد الخليل:

---

(١) ينظر: الجنى الداني صـ ١٥٠ .

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٣/ ١٣٤ .

كمُنية جابرٍ إذ قال لَيْتي ... أُصادِفُه وأفقدُ جلَّ مالِي [1]

واحتجوا لذلك بقياس (ليت) على أخواتها (إن، وكأن، ولعل) في لحاق النون بها؛ لشبهها بالأفعال المتعدية، يقول ابن يعيش: " وقالوا: "لَيتَنِي"، وقَلَّ في كلامهم: "لَيْتي"، وكان من قبيلِ الضرورة، ومع ذلك، فإنها حروفٌ أجريت مُجرى الفعل في العمل، وليست أفعالاً، فهي بحكم الشَّبَه تلزمها نونُ الوقاية كالفعل "[2] .

القول الثاني: أجاز الفراء وثعلب أن تلحق نون الوقاية (ليت)، كما يجوز أن تتجرد منها، فكما يجوز أن يقال: ليتني، فإنه لا يمتنع في -الاختيار- أن يقال: ليتي [3].

ووافقهما الدماميني في ذلك فقال: " ونص سيبويه على أن الحذف مع ليت ضرورة. وقال الفراء: ليتي وليتني جائز. وظاهره أنه يجوز في الاختيار [4].

واستدلوا لذلك بمجيئها في الشعر من غير نون الوقاية، قال زيد الخيل:

كمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال لَيْتِي ... أُصادِفُه وأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي [5]

كذلك استدلوا بأن (ليت) قوي شبهها بالفعل؛ لكونها على مثال من أمثلته، إذ أولها مفتوح، وثانيها حرفُ علّةٍ ساكنٌ، وثالثها مفتوحٌ، فهو كـ "قَامَ، وبَاعَ" [6] .

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٦٩ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٤٢.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٣/ ١٣٤، ومجالس ثعلب صـــ١٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٩٠-٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٥ .

(٤) تعليق الفرائد ٢/ ٦١ .

(٥) البيت من البحر الوافر ، وهو منسوب لزيد الخيل .

والمنية: ما يتمنّاه المرء. جابر: رجل من غطفان كان يتمنّى لقاء زيد، ولمّا لقيه قهره زيد. ويروى: جُلَّ مالي، وجلّ: معظم.

والشاهد فيه قوله: "ليتي" حيث حذف نون الوقاية.

والبيت في: الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٧٠، ومجالس ثعلب: ١٠٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٠، وشرح المفصل ٣/ ٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٥ .

(٦) ينظر: شرح السيرافي ٣/ ١٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٥ .

واعترض السيرافيُّ الفراء فيما ذهب إليه، فقال:" وأما الفراء فإنه اعتل لسقوط النون في: (إنّ، وكأن، ولعل) بأنها لم تخرج على لفظ الفعل، يعني: بِنْيَة الفعل، وأنّ (ليت) لما خرج على وزن الفعل قوي فيها إثبات النون.

ووزن الفعل الذي عناه في (ليت) أنّ أوله مفتوح، وثانيه ساكن، وثالثه مفتوح، وهو يشبه الفعل الماضي المعتل العين نحو: باع، وكال.

ويلزمه على هذا الاعتلال أن يلزم في (أنّ) المفتوحة النون أكثر من لزومها في (ليت)؛ لأن ما يوجد من أمثلة (أنّ) في الفعل أكثر مما يوجد من أمثلة (ليت)؛ لأن (أنّ) لفظها فعل: أنّ يئنّ، ومثله من المضاعف من نحو: (ردّ، وعضّ) ما لا يحصى كثرة، وقد اعتلّوا لحذف ذلك بأشياء لم يكن في ذكرها طائل "[1].

وأرى أن اعتراض السيرافي كان صحيحا؛ لأن مدار إثبات النون أو حذفها قائم على التعليل بشبه (إنَّ) وأخواتها بالفعل قوة وضعفا، وهذا ما دفع السيرافي للاعتراض على الفراء؛ إذ لو كان الأمر كذلك للزمت نون الوقاية (أنَّ) لأن شبهها بالفعل أكبر من شبه (ليت) .

أما ما استشهدوا به من الشعر فقد خرجه من أوجب نون الوقاية بأن البيت ضرورة شعرية، قال سيبويه " قد قال الشعراء: (ليتي) إذا اضطروا .... .

الترجيح:

أرى أن الراجح هو قول من منع تجرد (ليت) من نون الوقاية، إذا اتصلت بها ياء المتكلم، إلا في ضرورة الشعر، وذلك لأن الشعر الذي استدل به الفراء ومن وافقه قليل جدا، لا يحتمل أن تُبنى عليه قاعدة نحوية، ولم يستدلوا من النثر بشيء يعضد الشعر الذي جاؤوا به، فكان تخريج ذلك على الضرورة أولى .

ولو كان الأمر كما ذكره الفراء من جواز إلحاق النون (ليت) وتجردها، لشبهها بالفعل، للزمه أنّ يقلّ حذفُها مع "أنَّ" المفتوحة؛ لأنّها كـ "ردَّ"، فعدم لزوم العرب نون الوقاية (أن) مع قوة شبهها بالفعل، دل على أن ما حذفت له نون الوقاية مع (ليت) هو غير ما ذكره الفراء[2].

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ٣/ ١٣٤ .

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٦ .

المسألة الخامسة: العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل استكمال الخبر

لا خلاف بين النحاة في جواز نصب الاسم المعطوف على اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر، وذلك نحو: إنَّ زيدا وعمرا قائمان، ولكنهم اختلفوا في رفع هذا الاسم قبل مجيئ الخبر، فالبصريون يمنعون رفع هذا الاسم عطفا على موضع اسم (إنَّ)، ولكنهم يرفعونه على أنَّه مبتدأ وخبره محذوف، وذلك نحو: (إن زيدا وعمرو قائم)[1]. أما الفراء فذهب إلى جواز العطف بالرفع على اسم (إنَّ) إذا خفي إعرابه، وذلك مثل: إنك وعمرٌو ذاهبان، واعترضه السيرافي وأبطل ما ذهب إليه فقال: " وأما الفراء فإنه يجيز فيما لم يتبين فيه عمل إن كقولك إنّي وزيد ذاهبان، وإن الذي في الدار وزيد قائمان، ولا يجيزه فيما يتبين فيه عمل إن، لا يجيز إن عمرا وزيد قائمان؛ لأنهم يزعمون أن عمل إن ضعيف ..... وهذا غلط منهم ومناقضة "[2].

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، وذلك مثل: إن زيدا وعمرو قائم[3]، وذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب البصريون: إلى أنَّه لا يجوز العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر على كل حال؛ لئلا يودي ذلك إلى أنْ يعمل عاملان، وهما: (إنَّ)، والمعطوف (المبتدأ)، في اسم واحد، وهو: الخبر، وذلك محال، لأنَّك إذا قلت: (إنك وزيدٌ قائمان)، وجب أنْ يكون (زيد) مرفوعا بالابتداء، ووجب أنْ يكون عاملا في خبر (زيد)، وتكون (إنَّ) عاملة في خبر (الكاف) وقد اجتمعا في لفظ واحد، فلو قلنا: إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر؛ لأدَّى ذلك إلى أنْ يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال "[4].

---

(١) ينظر الأصول في النحو: ١/ ٢٥٣، والإنصاف: ١/ ١٨٦، والتبيين: صـ ٣٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٦٩ .

(٢) شرح السيرافي ٢/ ٤٦٣، ٤٨٢ .

(٣) أما إذا كان الخبر مثنى مثل: إن زيدا وعمرو قائمان، فهذا التركيب مخالف للقياس، وقد خطأه سيبويه. الكتاب: ٢/ ١٥٥.

(٤) الإنصاف: ١/ ١٨٧ .

هذا وقد رَدَّ سيبويه على من يرفع عطفا على موضع اسم (إنَّ)، فقال: " واعلم أنَّ ناسًا من العرب يَغْلَطُون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم[1]، كما قال:

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً[2]

على ما ذكرتُ لك . وأمَّا قوله عز وجل: (والصابئون)، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله (والصابئون) بعدما مضى الخبر[3].

وقد أيَّدَ هذا القول طائفة من النحاة منهم: الزجاج، وابن السراج، والأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام، والزبيدي[4].

---

(١) يعني يقدر مبتدأ للاسم المرفوع .

(٢) عجز بيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى، وصدره (بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى)، ورواية الديوان (ولا سابقا)، ولا شاهدَ فيه على هذه الرواية.

والمعنى: عرفت بتجربتي في هذه الحياة وأنني لن أحصل على شيء مضى وراح، ولن أحصل على شيء قبل أوانه.

والشاهد فيه قوله: ولا سابق شيئا؛ بجر (سابق) عطفًا على خبر ليس (مدرك)؛ لتوهمه أن الخبر مجرور، لكثرة مجيئه مجرورًا بالباء الزائدة.

والبيت في ديون زهير: صـ ١٤٠ ، والكتاب: ١/ ٣٠٦، ٢/ ١٥٥، والأصول في النحو: ١/ ٢٥٢، والخصائص: ٢/ ٣٥٣، ٣٢٤، والإنصاف: ١/ ١٩١، وشرح المفصل ابن يعيش: ٢/ ٥٢، ٧/ ٥٦، ٨/ ٦٩، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٧، وشرح الرضي: ٤/ ١٢١، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢٤٩، ١١/ ٣٢٥، ولسان العرب: (نهش)، وخزانة الأدب: ٩/ ١٠٢، ١٠/ ٢٩٣ .

(٣) الكتاب: ٢/ ١٥٥.

(٤) ينظر معني القرآن للزجاج: ٢/ ١٩٣، والأصول في النحو:١/ ٢٥٣، والإنصاف: ١/ ١٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٦٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٥٢، وشرح التسهيل: ٢/ ٥١، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٩٥، مغني اللبيب: ٥/ ٤٧٠، وائتلاف النصرة: صـ١٦٨ .

القول الثاني: ذهب الكسائي إلى أنَّه يجوز العطف بالرفع على موضع اسم (إنَّ) على كل حال سواء كان يظهر فيه عمل (إنَّ) أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان. لأنه لا يمتنع أن يُعطف على اسم (إنَّ) بالرفع؛ لأنه لن يجتمع عاملان-وهما: (إنَّ) والابتداء على معمول واحد - وهو الخبر- ؛ لأن (إنَّ) لا تعمل في الخبر؛ لضعفها، وإنما يرتفع بها كان يرتفع به قبل دخولها، وإنما كانت المسألة تفسد لو قلنا: إن (إنَّ) هي العاملة في الخبر، فيجتمع عاملان فيكون محالا، ونحن لا نذهب إلى ذلك، فصح ما ذهبنا إليه[1].

وقد استدل الكسائي، ومن وافقه من الكوفيين بقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾[2] ووجه الدليل أنه عطف (الصابئون) على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر وهو قوله: (من آمن بالله واليوم الآخر)[3].

كذلك استدلوا بقراءة رفع (ملائكته) [4] عطفا على محل اسم (إن) في قوله -تعالى- ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ ﴾[5] .

واستدلوا بما جاء عن بعض العرب: إنَّك وزيدٌ ذاهبان [6].

---

(١) ينظر الإنصاف: ١/ ١٨٦، وشرح التسهيل: ٢/ ٥١، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٩٤.، والتصريح: ١/ ٣٢٣ .

(٢) الآية: (٦٩) من سورة المائدة .

(٣) ينظر الإنصاف: ١/ ١٨٦، وأسرار العربية: صـ ١٥٢، والتبيين: صـ ٣٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٦٩، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٩٤، ومغني اللبيب: ٥/ ٤٧٠، وائتلاف النصرة: صـ ١٦٧ ، والتصريح: ١/ ٣٢٢ .

(٤) هي قراءة أبي عمرو وابن عباس وعبد الوارث. ينظر الكشاف:٥/ ٩٢، البحر المحيط: ٧/ ٢٣٩، والدر المصون: ٩/ ١٤١.

(٥) ينظر التذييل والتكميل: ٥/ ١٩٤، والتصريح: ١/ ٢٢٨، وشرح الأشموني: ١/ ٣١٤ .

(٦) ينظر الإنصاف:١/ ١٩٨، وأسرار العربية: صـ ١٥٢-١٥٣، واللباب:١/ ٢١٢، وشرح المفصل:٨/ ٦٩، والتذييل: ٥/ ١٩٤.

ومن الشعر قول البُرجُمِي: فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمدينةِ رَحْلُهُ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[1]

فعطف (قيار) وهو اسم فرسه أو جمله، على محل ياء المتكلم في (فإني) الواقع اسمًا لـ(إنَّ) قبل مجيء الخبر وهو (لغريب).

ومن أدلتهم قياس (إنَّ) على (لا) فكما يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو: لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك، فكذلك مع (إنَّ)؛ لأنها بمنزلتها، وإن كانت للاثبات، و(لا) للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره "[2].

وما ذهب إليه الكسائي والكوفيون قد ردَّه النحاة، أمَّا احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ فقيل إنَّ عائشة -رضي الله عنها- أرادت أن تغير ثلاثة مواضع من المصحف، إحداها هذا، فتجعله (والصابئين)..... ويجوز أن يكون (الصابئون) معطوفا على الضمير في (هادوا) فإنهم يجيزون العطف على المضمر من غير توكيد .

ونُسب هذا التخريج للكسائي[3]، وقد اعترض عليه الزجاج وخطأه؛ لأنَّ (الصابئ) في هذا القولِ يشاركُ اليهوديَّ في اليهوديَّة، وليس كذلك، فإنَّ الصابئ غيرُ اليهوديِّ، وفي هذا يقول: " وهذا القول

---

(1) البيت من الطويل، وهو: لضابئ بن الحارث البرجمي .

و(الرحل): الإقامة. و(القيّار): هو اسم راحلته.والمعنى: إن من كانت إقامته في المدينة كان غريبًا فيها هو وراحلته.

والشاهد في قوله: (فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ) حيث عطف (قيار) على محل اسم (إن) قبل استكمال الخبر (غريب)، وهذا على مذهب الكسائي والفراء.

وبعض النحويين، يرى أن (قيار) مبتدأ محذوف الخبر؛ لِدلالة خبر (إن) عليه، أو (غريب) خبره، وخبر (إن) محذوف.

والبيت في الكتاب: ٢/ ١٥٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١/ ٢٤٤، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٣٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٦٨، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٥٥، ولسان العرب: (قير)، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٩٥، ومغني اللبيب: ٥/ ٤٧٢، وائتلاف النصرة: صـ ١٦٨، والتصريح:١/ ٣٢٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٢/ ٨٦٧، وخزانة الأدب: ١٠/ ٣١٢.

(2) ينظر الإنصاف: ١/ ١٨٦، والتبيين: صـ ٣٤٤، وائتلاف النصرة: صـ ١٦٧ .

(3) ينظر معني القرآن للزجاج: ٢/ ١٩٤ وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٧٧ .

خطأٌ من جهتَيْن، إحداهما: أنَّ الصابئ يشاركُ اليهوديَّ في اليهوديَّة، وإن ذَكر أن (هَادُوا) في معنىٰ (تَابُوا) فهذا خطأ في هذا الموضع أيضا؛ لأنَّ معنىٰ (الَّذِينَ آمَنُوا) ههنا، إنما هو إيمانٌ بأفواهِهِم؛ لأنه يُعنىٰ به المنافقون، ألا ترىٰ أنه قال: مَنْ آمَنَ منهُمْ بالله، فلو كانوا مؤمنين ، لم يحتجْ أنْ يقال : إن آمنوا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ "[1].

ويجوز أن يكون (الصابئون والنصارىٰ) مبتدأ، وخبره ما بعده، ويكون خبر (إنَّ) محذوفا في نية المذكور، لدلالة خبر ما بعده عليه "

ونُسِبَ هذا الرأي للأخفش والمبرد وهشام بن معاوية، يقول ابن الشجري: " وإن لم تثن الخبر فقلت: إنَّ زيدًا وعمرو منطلق، ففي ذلك قولان: أحدهما أن يكون خبر (إن) محذوفًا دلَّ عليه الخبر المذكور، فالتقدير: إن زيدًا منطلق وعمرو منطلق، وإلىٰ هذا ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد "[2] .

ورجح ابن مالك هذا الوجه؛ لسهولته، ولأنَّ حذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب، وفي هذا يقول:" وأسهل من التقديم والتأخير، تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل: (إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصائبون والنصارىٰ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون). فإنّ حذْف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب قبل دخول إن، كقول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راضٍ والرأيُ مختلف "[3] .

---

(١) ينظر معني القرآن للزجاج: ٢/ ١٩٤ .

(٢) ينظر أمالي ابن الشجري: ٣/ ١٧٧، ١٧٨، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٨٨، والدر المصون: ٤/ ٣٥٩ .

(٣) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم .

والشاهد في قوله: نحن بما عندنا، حيث حذف الخبر، قصدا للاختصار مع ضيق المقام، والذي جعل حذفه سائغا، دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه، والتقدير: نحن راضون، والحذف من الأول لدلالة الثاني عليه شاذ، والأصل الغالب هو الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

أو يكون فيه تقديم وتأخير، ويكون المعنىٰ: إن الذين آمنوا والذين هادوا مَن آمن بالله واليومِ الآخر منهم، فلا خوفَ عليهم ولا هم يحزَنون، و(الصابئون والنصارىٰ) مبتدأٌ، وخبرُه محذوف لدلالة خبر (إنَّ) عليه، فيكون الظاهر خبرَ (إنَّ) ويكون في النيّة مقدّمًا، و(الصابئون والنصارىٰ) رفع بالابتداء، كأنّه كلامٌ مستأنَفٌ، والمراد: (والصابئون والنصارىٰ كذلك) .

وهذ التخريج لسيبويه ومن وافقه، إذ يرَون أن الاسم المرفوع هو مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ؛ لدلالةِ خبر الأول عليه، والنيةُ به التأخيرُ، والتقديرُ: إنَّ الذينَ آمَنُوا والذينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ منهم إلىٰ آخره والصَّابِئُونَ كذلك، ونحوه :إنَّ زَيْداً وعمرٌو قائمٌ، أي: إنَّ زَيْداً قائِم وعمرٌو قائمٌ "[1] .

القول الثالث: ذهب الفراء: إلىٰ جواز العطف بالرفع علىٰ اسم (إنَّ) إذا خفي إعرابه، وذلك مثل: إنك وعمرٌو ذاهبان. وقد نصَّ علىٰ هذا فقال: "﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾[2] فإنَّ رفع (الصَّابِئونَ) عَلَىٰ أَنَّهُ عطف عَلَىٰ (الذين)، و(الذين) حرف علىٰ جهة واحدة فِي رفعه ونصبه وخفضه، فلمّا كَانَ إعرابه واحدًا وَكَانَ نصب (إنَّ) نصبا ضعيفًا، وضعفه أَنَّهُ يقع علىٰ الاسم ولا يقع عَلَىٰ خبره، جاز رفع (الصابئون). ولا أستحبُّ أنْ أَقُولَ: إنّ عبد الله وزيد قائمانِ؛ لتبين الإعراب فِي (عبد الله)"[3].

وهو يرىٰ ذلك لأنَّ الأوَّل إذا لم يظهر فيه الإعراب سهل مخالفة الثاني المعطوف عليه لهأ وإذا كان الاسم الأول معربا، ظهر قبح المخالفة "[4].

والبيت في: الكتاب لسيبويه: ١/ ٧٥، والمقتضب: ٣/ ١١٢، والإنصاف: ١/ ٩٥، والتبيين: صـ ٣٤٥، وشرح التسهيل: ٢/ ٥٠ ، والتذييل: ٥/ ١٨٩، ولسان العرب: (قعد).

(١) ينظر الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٥٥، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٧٨، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٨٨ .

(٢) من الآية: (٦٩) من سورة المائدة .

(٣) معاني القرآن للفراء: ١/ ٣١٠، ٣١١ .

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور: ٢/ ٤٥٢، وينظر مغني اللبيب: ٥/ ٤٧٠ .

ويعتمد في قوله هذا على السماع، إذ لم يُسمع من كلامهم الرفع في المعطوف، إلا حيث لا يظهر الإعراب في المعطوف عليه أنحو: إنَّك وعمرٌو ذاهبان[1] .

والمسموع عن العرب في هذا فهو كثير، منه:

وَإِلا فاعلموا أَنَّا وَأَنْتُم ... بُغَاة ما حيينا فِي شِقَاقِ[2] .

وقال الآخر:

يا لَيْتَنِي وأَنْتِ يا لَمِيسُ ... ببلدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيس[3]

وكان السيرافي قد نصَّ على رأي الفراء، ثم جاء واعترضه فقال :" وأما الفراء فإنه يجيز فيما لم يتبين فيه عمل إن كقولك إنّي وزيد ذاهبان، وإن الذي في الدار وزيد قائمان، ولا يجيزه فيما يتبين فيه عمل

---

(1) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1/ 452 .

(2) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم. و(البغاة): جمع باغٍ، وهو الذي يعدل عن الحق ويميل. و(الشقاق): الاختلاف والفرقة. والمعنى: سنبقى- نحن وأنتم- جائرين وبعيدين عن الحقّ ما بقينا على اختلاف وفرقة، لم نجتمع على رأي واحد.

والشاهد فيه قوله: (أنّا وأنتم بغاة) حيث رفع (بغاة) على خبر (إنَّ)، والنيّة به التقديم، ويكون (أنتم) ابتداءً مُسْتَأْنَفًا، وخبره محذوف دلّ عليه خبر ("أنّ).

والبيت في ديوانه: صـ 165،والكتاب لسيبويه: 2/ 156، والأصول في النحو:1/ 253، وشرح أبيات سيبويه:2/ 31، والإنصاف: 1/ 190، وشرح المفصل:8/ 69، وشرح التسهيل:2/ 51، وشرح الرضي:4/ 351، والتذييل والتكميل:5/ 195، والتصريح:1/ 322، وخزانة الأدب:10/ 312.

(3) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج .

و(لميس): اسم امرأة. و(أنيس): مؤنس . والمعنى: أتمنى أن أكون أنا وأنت يا لميس في بلد، ليس فيه أحد غيرنا.

والشاهد في قوله :(يا ليتني وأنت)، حيث استشهد به الفراء على جواز العطف على محل اسم (ليت) قبل استكمال الخبر إذا خفي إعراب الاسم .

والبيت في: ملحق ديوان رؤبة: صـ 176، تحقيق: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة – الكويت، ومعاني القرآن للفراء: 1/ 311، ومجالس ثعلب: 6/ 262، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 52، والتذييل والتكميل: 5/ 207، وأوضح المسالك: 1/ 364، والتصريح: 1/ 325، وهمع الهوامع: 3/ 207 ، وخزانة الأدب: 10/ 314.

إن، لا يجيز إن عمرا وزيد قائمان؛ لأنهم يزعمون أن عمل إن ضعيف، وأنه يعمل في الاسم وحده، وأنه لا يتخطى إلى الخبر، وأن الخبر مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخول إنّ، وقد بينا بطلانه [1].

وكان مما بينه من إبطال قول الكوفيين والفراء، قوله: "وأهل الكوفة يقولون في خبر إن وأخواتها إنه مرفوع، كما كان يرتفع به قبل دخول (إن) و (أن)؛ لأن (أن) دخلت وعملها ضعيف فعملت في الاسم ولم تجاوزه، وبقي الخبر مرفوعا على ما كان قبل دخول (إن) وهذا غلط منهم ومناقضة، فأما الغلط فلأن خبر المبتدأ كان يرتفع بالتعري من العوامل اللفظية، وقد دخلت (إن) فزال ذلك التعري، وأما المناقضة فإنهم يقولون زيد قائم، كل واحد منهما يرفع الآخر، وإذا دخلت (إنّ) بطلت المرافعة فكيف يبقى الخبر على حاله [2].

يلاحظ أن السيرافي قد ربط بين ما ذهب إليه الفراء من جواز العطف بالرفع على اسم (إنَّ) إذا خفي إعرابه، وبين ما ذهب إليه الكوفيون من أن خبر (إن) وأخواتها مرفوع، كما كان يرتفع به قبل دخول (إن)؛ لأن عملها ضعيف فعملت في الاسم ولم تجاوزه، وبقي الخبر مرفوعا على ما كان قبل دخول (إن) .

وأرى أن السيرافي كان مصيبا في اعتراضه؛ لأنَّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلَّا ويعمل الرفع، فما ذهبوا إليه يؤدى إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز، فَوَجَبَ أنَّ تعمل في الخبر الرفع، كما عَمِلَتْ في الاسم النصب .

وأنَّ هذه الأحرف تعمل في الخبر؛ لأنَّها أَشْبَهَتْ الفعل لفظا ومعنى، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أنْ يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبها بالفاعل، والمنصوب مشبها بالمفعول، وقُدِّم المنصوب على المرفوع مع (إنَّ)؛ لأنَّ عملها فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع (الفرع)، أو لأنَّ هذه الحروف لمَّا أشبهت الفعل لفظا ومعنى، ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع؛ ليعلم أنَّها حروف أشبهت الأفعال وليست أفعالا "[3] .

---

(1) شرح السيرافي ٢/ ٤٨٢ .

(2) شرح السيرافي ٢/ ٤٦٣.

(3) الإنصاف: ١/ ١٧٧، ١٧٨ ، ١٨٥.

الترجيح:

أرىٰ أنَّ الراجح في هذه المسألة هو مذهب البصريين ومن وافقهم، وذلك لأنَّ (إنَّ) وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بالأفعال لفظًا ومعنىٰ واختصاصًا، فهي كـ (كان) وأخواتها، فكما امْتَنَعَ أنْ يكونَ لمعمولي (كان) إعرابٌ باعتبار المحل فكذلك (إنَّ)، ولو جاز أنْ يكون اسم (إنَّ) مرفوع المحل؛ لجاز ذلك لخبر (كان) لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب"[1].

ولأنَّ ما استدل به الكوفيون من قول العرب: (إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان) يمكن أنْ يُخَرَّجَ علىٰ أنَّ الأَوَّل أَصْلُهُ: إنَّهم هم أجمعون ذاهبون، فـ (هم) مبتدأ و(أجمعون) توكيد و(ذاهبون) خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر (إنّ)، وأَصْلُ الثاني: إنك أنت وزيد ذاهبان، فـ (أنت) مبتدأ و(زيد) معطوف، و(ذاهبان) خبر المبتدأ، والجملة خبر (إنّ) وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنىٰ جائز بإجماع "[2].

المسألة السادسة: الخِلافُ في مَرْفُوعِ الأَوَّلِ عند إِعْمَالِ الثَّانِي في باب التنازع

إذا اجتمع عاملان علىٰ معمول واحد، وكان الثاني يطلبه للمفعولية، مع طلب الفعل الأَوَّلِ له للفاعلية، نحو: (ضربني وأكرمت زيدا)، فسيبويه وجمهور البصريين يوجبون إضمار فاعل في الفعل الأول فيقولون في التثنية والجمع: (ضرباني وأكرمت الزيدين، وضربوني وأكرمت الزيدين)[3].

وكان الفراء لا يضمر الفاعل قبل ذكره . واعترضه السيرافي لمخالفته كلام العرب، فقال: "وكان الفراء لا يضمر الفاعل قبل ذكره في شيء من هذه الأفعال التي ذكرنا ..... وأما الفراء فإن قوله مخالف لكلام العرب ....."[4].

□

---

(١) التذييل والتكميل: ٥/ ١٩٦ .

(٢) ينظر شرح التسهيل: ٢/ ٥١ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه: ١/ ٧٩

(٤) شرح السيرافي ١/ ٣٦٢ .

الدراسة والتحليل:

إذا أُعمل العامل الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع، نحو: ضربني وأكرمت زيدا، ففي المسألة خلاف بين النحاة، وذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب سيبويه وجمهور البصريين: إلى وجوب إضمار فاعل في الفعل الأول مطابق للاسم المتنازع عليه، في الإفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فَيَسْتَكِنُّ في فعل الواحد، ويَبْرُزُ في التثنية والجمع، فتقول: (ضربني وأكرمتُ زيدًا، وضرباني وأكرمتُ الزَّيدَينِ، وضربوني وأكرمتُ الزَّيدِينَ، وضربَتْنِي وأكرمتُ هندا، وضربتاني وأكرمتُ الهِنْدَينِ، ضربْنَنِي وأكرمتُ الهنداتِ)[1].

وقد استدل البصريون بما حكاه سيبويه من قولهم: ضربوني وضربتُ قومَك، إذ يقول: "وكذلك تقول: ضربوني وضربتُ قومَك، إذا أَعْمَلْتَ الآخِر فلا بُدَّ فى الأوّل من ضمير الفاعلِ لئلاَّ يَخْلُوَ من فاعلٍ، وإنَّما قلت: ضربتُ وضربَنى قومُك، فلم تَجعل في الأوّل الهاءَ والميمَ؛ لأنَّ الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعلُ بغير فاعل"[2].

كذلك استدلوا بقول الشاعر:

جَفَوْني ولم أَجفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّني ... لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلُ[3]

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه: ١/ ٧٩، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٠٥، والتذييل والتكميل: ٧/ ١٠٠، والارتشاف: ٤/ ٢١٤٣، والتصريح: ١/ ٤٨٤.

(٢) الكتاب لسيبويه: ١/ ٧٩ .

(٣) البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله . و(جفوني): ابتعدوا عني. و(الأخلاء): جمع الخليل، وهو الصديق.

والمعنى: يقول: إن أصدقائي قد ابتعدوا عني، في حين أنني لم أبتعد عنهم، ولا أذكر إلا جميلهم، وأتناسى كل قبيح صدر عنهم.

والشاهد فيه قوله: (جفوني ولم أجف الأخلاء) حيث تنازع العاملان "جفوني" و"لم أجف" معمولا واحدا هو "الأخلاء"، فأعمل العامل الثاني لقربه منه، وأضمر في العامل الأول. هذا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيعملون العامل الأول لأسبقيته في الورود، ولكن أكثر النحاة رجحوا مذهب البصريين.

فقد أعمل الشاعر العامل الثاني وهو: (لم أجف) في (الأخلاء) فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل الأول في ضميره، وهو: (واو الجماعة)، وأثبت الضمير .

وبقول الآخر: هَوَيْنَنِي وهَوَيْتُ الغانيات إلى ... أن شبت فانصرفت عنهن آمالي[1]

فقد أعمل الشاعر العامل الثاني وهو: (هَوَيْتُ) في (الغانيات) فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل الأول في ضميره، وهو: (نون النسوة)، وأثبت الضمير .

القول الثاني: ذهب الكسائي[2]، وهشام من الكوفيين[3]: إلى أن الفاعل في الفعل الأول محذوف، وليس مضمرا . ووافقهما أبو جعفر بن مضاء[4] .

وقد رجح الكسائي حذف الفاعل من الفعل على الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّه يرى أن الإضمار قبل الذكر مستبعد في كلام العرب[5] .

والبيت في شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٦٤٥، وشرح التسهيل: ٢/ ١٧٠، والتذييل والتكميل: ٧/ ١٠٦، ومغني اللبيب: ٥/ ٥٣٥، وتمهيد القواعد: ٤/ ١٩٧١، والتصريح: ١/ ٤٨٤، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٢٢ .

(١) البيت من البسيط، ولم أعثر على قائله . و(هويتني): أحببتني. و(الغانيات): جمع الغانية، وهي الفتاة التي استغنت بجمالها عن الزينة. و(انصرفت عنهن آمالي): أي أنه لم يبق له فيهن مأرب.

والمعنى: يقول: إنه أحب الغانيات وأحببنه، ولكنه لما كبر وشاب شعر رأسه صرف همه عنهن، ولم يبق له فيهن مأرب.

والشاهد: قوله: (هويتني وهويت الغانيات) حيث تنازع عاملان على معمول واحد، والعامل الأول "هويتني" يطلبه فاعلا، والآخر "هويت" يطلبه مفعولا به، وقد أعمل الشاعر العامل الثاني في المفعول، وأعمل العامل الأول في ضميره، ولم يحذف هذا الضمير لكونه فاعلا فلا يجوز حذفه . والبيت في: شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٦٤٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٢٢ .

(٢) نسب هذا القول للكسائي في شرح المفصل: ١/ ٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦١٤، وشرح التسهيل: ٢/ ١٧٤، وشرح الرضي: ١/ ٢٠٥، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢١٧، ٧/ ١٠٢، والتصريح: ١/ ٤٨٥.

(٣) ينظر رأي هشام في: التذييل والتكميل ٧/ ١٠٣، الارتشاف ٤/ ٢١٤٣، والتصريح ١/ ٤٨٥.

(٤) ينظر: الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي صـ ٨٧ .

(٥) ينظر: الأمالي لابن الحاجب ٢/ ٤٩٧، ٤٩٨.

كما أنَّهم يجيزون حذف الفاعل وإبقاء الفعل دون إضمار، واستدلوا لذلك بقول الشاعر:

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لَهَا وأَرَادَهَا ... رِجَالٌ فبذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ[1]

إذ لو كانت من إعمال الأول؛ لأضمر في الثاني ما يحتاجه، فكان يقول: (أرادوها)[2].

كذلك خَطَّأَ أبو علي الفارسي، الكسائيَّ في حذفه الفاعل، ومع ذلك فهو يراه أقرب إلى الصواب، فقال: وقول الكسائي أشبه، وإلى الصواب أقرب، وإن كان خطأ عندنا؛ أن له أن يقول: شبهت الفاعل بالمبتدأ فحذفته من حيث اجتمعا في أنَّ كل واحد منها محدَّث عنه"[3].

وقد علل النحويون لمنع حذف الفاعل من الجملة بأنه " إن حُذف اقتصارًا لم يكن كلامًا، ولا يفيد لأنه لفظ مفرد، وإن حُذف اختصارًا[4] لم يجز؛ لأن العرب قد جعلته مع الفعل بمنزلة شيء واحد بدليل إسكانهم آخر الفعل له في ضربت "[5].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعلقمة الفحل .

و(تعفق): لجأ واستتر. و(الأرطى): نوع من الشجر. و(بذت): فاقت وغلبت. و(النبل): السهام. و(الكليب): جماعة من الكلاب.

والمعنى: يصف الشاعر صيد البقرة الوحشية بقوله: إن الرجال والكلاب قد استتروا بشجر الأرطى لاصطياد البقرة الوحشية، فاستطاعت بفضل سرعتها وقوتها أن تنجو منهم، فقد فاتت سهامهم وعجزت عن اللحاق بها كلابهم.

والشاهد: قوله: "تعفق ... وأرادها رجال" حيث أعمل عاملين هما: "تعفق" و"أرادها" في معمول واحد "رجال"، فأعمل الثاني في المعمول، وحذف ضمير "الرجال" من "تعفق"، ولو أظهره لقال: "تعفقوا وأرادها رجال .

والبيت في: ديوانه صـ ١٢، شرح التسهيل٢/ ١٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٦١٩، ولسان العرب (ع ف ق)، والتذييل والتكميل ٧/ ١٠٢، وأوضح المسالك٢/ ٢٠١، وتمهيد القواعد٤/ ١٧٨٥، والتصريح١/ ٤٨٥، وتاج العروس(ع ف ق) ٢٦/ ١٦٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ١٠٢ .

(٣) المسائل الحلبيات: صـ ٢٣٩ .

(٤) حذف الاختصار: هو الحذف لدليل، وحذف الاقتصار: هو الحذف لغير دليل .

(٥) ينظر التذييل والتكميل: ٦/ ٢١٨ .

ويُرَدُّ على الكسائي: بأنَّ حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر؛ إذ قد ثبت في كلامهم الإضمار قبل الذكر لغرض، ولم يثبت في كلامهم حذف الفاعل، فحمله على أمر قد ثبت مثله أولى من حمله على وجه لم يثبت مثله في كلامهم"[1].

وما نُسب للكسائي من أن الفاعل هنا محذوف وليس مضمرا، فيه نظر.

إذ إنَّ حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ومن الكوفيين، وما نقل عن الكسائي من جواز الحذف باطل في نحو: ضربني وضربت الزيدين، بل الفاعل عنده ضمير مستتر[2] .

ويظهر الفرق بين مذهب سيبويه وبين مذهب الكسائي في التثنية والجمع، فتُظْهِر علامةَ التثنية والجمع على مذهب سيبويه؛ لأنَّ فيه ضميرًا . فتقول في التثنية: (ضَرَباني وضربتُ الزيدَيْن)، وفي الجمع: (ضربوني وضربتُ الزيدِين).

أمَّا على مذهب الكسائيّ فتُوحّد الفعلَ الأول في كل حال لخُلُوّه من الضمير، فتقول: (ضربني وضربتُ زيدًا)، وفي التثنية:(ضربني وضربتُ الزيدَيْن)؛وفي الجمع:(ضربني وضربت الزيدِين)"[3].

القول الثالث: ذهب الفراء: إلى أنَّ الفعلين إذا اختلفا في طلب المعمول، كأن يطلبه الأَوَّلُ لأنْ يكون فاعلا، ويطلبه الثاني لأنْ يكون مفعولا، فهذا التركيب عنده باطل؛ لأنَّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، أو إلى حذف الفاعل .

وإصلاح هذه المسألة عنده إمَّا بإعمال الأول، أو بإضمار هذا الفاعل مؤخرا كأن نقول: ضربني وضربت زيدا هو[4].

---

(١) ينظر الأمالي لابن الحاجب: ٢/ ٤٩٨، وشرح الرضي: ١/ ٢٠٦، وحاشية الصبان: ١/ ١٥٠ .

(٢) ينظر مغني اللبيب: ٥/ ٥٣٥، وهذا رأي الدكتور. عبد اللطيف الخطيب في تحقيقه مذهب الكسائي، وهذا ما أميل إليه.

(٣) ينظر شرح المفصل: ١/ ٧٧.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦١٧، الارتشاف: ٤/ ٢١٤٤، والتصريح: ١/ ٤٨٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٢٢.

أما السيرافي فقد نقل عنه هذا الرأي فقال: "وكان الفراء لا يضمر الفاعل قبل ذكره في شيء من هذه الأفعال التي ذكرنا . ثم اعترضه واصفا قوله بأنه قد خالف فيه كلام العرب فقال: " وأما الفراء فإن قوله مخالف لكلام العرب؛ لأن الرواة قد أنشدوا قول طفيل الغنوي:

كمتا مدمّاة كأنّ متونها ... جرىٰ فوقها واستشعرت لون مذهب

فنصب "لونا" باستشعرت، وجعل في "جرىٰ" ضمير فاعل، كأنه قال: جرىٰ فوقها لون مذهب، واستشعرت لون مذهب مع ما حكاه البصريون من قول العرب: "ضربني وضربت زيدا"، واختيارهم لإعمال الفعل الثاني، وإذا أعملوا الفعل الثاني جعلوا في الأول ضمير فاعل " [1].

وقد رُدَّ علىٰ الفراء: بأن القول بوجوب عمل أحد العاملين يخرج المسألة من باب التنازع [2].

الترجيح:

أرىٰ أنَّ الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه من وجوب إضمار الفاعل في العامل الأول وذلك إذا أعملنا العامل الثاني، وذلك لسماعه عن العرب، فقد حكىٰ سيبويه عنهم: ضربوني وضربتُ قومَك" [3].

وأنَّه قد ثَبَتَ في كلامهم الإضمار قبل الذكر لغرض، ولم يثبت في كلامهم حذف الفاعل، فحمله علىٰ أمر قد ثبت مثله أولىٰ من حمله علىٰ وجه لم يثبت مثله في كلامهم [4] .

وأنَّ حُلُوَّ الفِعْلِ من الفاعل لفظا أو تقديرا، ممتنع، وغيرُ معروف في شيء من كلامهم، فكان الحمل علىٰ الإضمار أَوْلَىٰ؛ لأنَّ له نظيرا في كلام العرب، كما أنه أَقَلُّ مخالفة [5].

---

(١) شرح السيرافي ١/ ٣٦٢ .

(٢) ينظر تمهيد القواعد: ٤/ ١٨٠٢ .

(٣) الكتاب لسيبويه: ١/ ٧٩ .

(٤) ينظر الأمالي لابن الحاجب: ٢/ ٤٩٨، شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٧٧ .

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٧٧ .

المسألة السابعة: الخِلافُ في عِلَّةِ بِنَاءِ (الآن)

(الآن) من ظروف الزمان، ومعناه الزمن الحاضر، وهو الذي يقع فيه كلام المتكلم، وهو الفاصل بين ما مضىٰ، وبين ما هو آتٍ، وهو مبني علىٰ الفتح[1].

واختلف النحاة في علة بنائه علىٰ أقوالٍ، منها ما ذكره الفراء: أنَّه بُني؛ لأنَّ أصله فعل ماضٍ من قولهم: (آن يَئِينُ) [2] .

وخطأه السيرافي فقال: " ومعنىٰ "الآن" أنه للزمان الذي كان يقع فيه كلام المتكلم، وهو الزمان الذي هو آخر ما مضىٰ وأول ما يأتي من الأزمنة. وقال الفراء: فيه قولان:

أحدهما: أن أصله من آن الشيء يئين، إذا أتىٰ وقته، كقولك: "آنَ لك أن تفعل" و "أَنَىٰ لك أن تفعل" و "أَنَّىٰ لك أن تفعل كذا" أي أتىٰ وقته. وآخر "آن لك" مفتوح؛ لأنه فعل ماض.

وزعم الفراء أنهم أدخلوا الألف واللام علىٰ "آنَ" وهو مفتوح فتركوه علىٰ فتحه، كما يروىٰ عن النبي -صلّىٰ الله عليه وسلّم- أنه نهىٰ عن قيل وقال[3]، وقيل وقال فعلان ماضيان، وأدخل عليهما الخافض، وتركهما علىٰ ما كانا عليه. والقول الثاني: أن الأصل فيه: " أوان " ثم حذفوا الواو فبقي " آن " كما قالوا: رياح وراح.

والذي قاله الفراء خطأ، أعني الوجه الأول من الوجهين ..... " [4].

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في علة بناء (الآن)، وذلك علىٰ ستة أقوال:

القول الأول: ذهب الفراء إلىٰ أنَّ (الآن) مبنيّ؛ لأنَّ أصله فعل ماضٍ من قولهم: (آن يَئِينُ) أي: حان، وبقي الفعل علىٰ فتحته، وقد أدخل عليه (اللام) بمعنىٰ: (الذي): أي: الوقت الذي حان ودخل، وتُركَ علىٰ البناء الذي كانا عليه[5] .

---

(١) ينظر الأصول في النحو لابن السراج: ٢/ ١٣٧، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢١٨ .

(٢) معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٦٨، ٤٦٩ .

(٣) حديث شريف أخرجه البخاري في كتاب الأدب:٨/ ٤، وكتاب الرقائق:٨/ ١٠٠، ومسلم في كتاب الأقضية: ١٣٤٠.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ١٠١ .

(٥) ينظر الإنصاف: ٢/ ٥٢٠ م ٧١، وشرح الرضي علىٰ الكافية: ٣/ ٢٣٠ .

وقد نصَّ على هذا فقال: " وإنْ شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك: (آن لك أن تفعل)، ثم أَدْخَلْتَ عليها الألف واللام، ثُمَّ تَرَكْتَهَا عَلَى مذهب (فَعَلَ) فأتاها النصبُ من نصب (فَعل)، وهو وجه جيِّد كما قالوا: نَهَى رسولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- عَن قيل وقال وكثرة السؤال "[1].

وقد خطَّأَ السيرافيُّ الفراءَ فيما ذهب إليه، وكان ذلك لسببين: الأول: أنَّه لو كان فِعْلا، لَمَا استغنى عن فاعله، إذ الفعل يلزم فاعله، ولا يفارقه.

والثاني: أنه لو كان فعلا، لَمَا دخله الألف واللام؛ إذ هما لا يدخلان على الأفعال إلا في ضرورة الشعر، فقال: " والذي قاله الفراء خطأ، أعني الوجه الأول من الوجهين؛ لأن الألف واللام وإن كانتا للتعريف، كدخولهما في " الرجل "، فليس لأن الذي هو فعل فاعل، وإن كانتا بمعنى "الذي" لم يجز دخولهما إلا في ضرورة، كاليُجدّع، واليتقصّع. وقد ذكرناهما.

أمَّا عن تشبيه الفراء (الآن) بـ (قيل، وقال) فقد رَدَّهُ السيرافي وأبطل الشبه بينهما، فقال: "وأما ما شبّهه به من نهيه -عليه السّلام- عن قيل وقال، فغير مشبه له؛ لأنه حكاية والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى، ولا تدخل عليها الألف واللام، ألا ترى أنك تقول: "مررت بتأبط شرا"، ولا تقول: "هذا التأبط شرا"، وإنما حكي: قيل وقال عندي، من قبل أن فيهما ضميرا قد أقيم مقام الفاعل، ومتى ورد الفعل ومعه فاعله، حُكي لا غير، كما ذكرنا في:"تأبط شرّا" و"برق نحره" "[2].

ومأخذ السيرافي في محله في؛ إذ لم تدخل (أل) على المنقول من فِعْلٍ ماض، ولو كان كذلك لجاز فيه الإعراب كما يجوز في: قيل وقال[3].

---

(١) معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٦٨، ٤٦٩ . وقد نسب الأنباري هذا القول للكوفيين، ينظر الإنصاف: ٢/ ٥٢٠ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ١٠١ .

(٣) ينظر الدر المصون: ١/ ٤٣٣، وهمع الهوامع: ٢/ ١٣٧ .

وقد حكم ابن الشجري على قول الفراء بأنَّه يلي قول أبي علي[1] في البُعد فقال: "وأبعدها قول أبي علي، ويليه في البعد قول الفراء" [2].

القول الثاني: ذهب الزجاج -ونسبه الأنباري للبصريين- إلى أنَّه بُنِيَ؛ لأنَّه أشبه اسم الإشارة، وقد نابت (اللام) فيه عن (اسم الإشارة)؛ لأنَّ الألف واللام إنَّما يدخلان للجنس والعهد، فلمَّا دخلا في (الآن) على غير هذين الوجهين، ودخلا على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر، صار معنى قولك: (الآن) كقولك: هذا الوقت فأشبه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبنى كذلك هاهنا" [3].

وقد نصَّ الزجاج على هذا فقال: "وبنى (الآن) وفيه الألف واللام؛ لأن الألف واللام دخلتا بعهد غير متقدم، إنما تقول: الغلام فعل كذا، إذا عهدته أنت ومخاطبك، وهذه الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة، المعنى أنت إلى هذا الوقت تفعل، فلم يعرب (الآن) كما لا يعرب هذا" [4].

وهذا القول هو أجود الأقوال عند ابن الشجري[5]، كما اختاره ابن مالك فقال: "وبنى لتضمنه معنى الإشارة؛ فإن معنى قولك أفعل الآن: أفعل في هذا الوقت" [6].

ورُدَّ هذا المذهب معللين لذلك بأنَّه لو كان اسم إشارة ما دخله الألف واللام؛ إذ كثير من الأسماء فيها الألف واللام لغير العهد، ولم يبن، نحو: أيها الرجل، ونظرت إلى هذا" [7].

القول الثالث: ذهب أبو علي الفارسي: إلى أنَّه بُنِيَ لتضمنه معنى لام التعريف؛ لأنَّه استعمل معرفة وليس علما، و(أل) فيه زائدة كما هي في (الذي) وبابه [8]

---

[1] مذهب أبو علي: أنه بنى لتضمنه معنى لام التعريف، وسيأتي ذكره .

[2] ينظر الأمالي الشجرية: ٢/ ٥٩٧ .

[3] ينظر الإنصاف: ٢/ ٤٢٤، ٤٢٥ .

[4] معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ١٥٣ .

[5] ينظر الأمالي الشجرية: ٢/ ٥٩٧ .

[6] شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢١٩ .

[7] ينظر الإغفال: ١/ ٢٩٧ ، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٣٥٢ وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ١٠٤ .

[8] ينظر الإغفال: ١/ ٢٩٧- ٣٠١، والإنصاف: ٢/ ٥٢٣ .

واستبعد ابن الشجري هذا القول فقال: "وأبعدها قول أبي علي" [1].

وضَعَّفَه ابنُ مالك؛ لأنَّ التضمين اختصارٌ، فكيف نختصر الشيء ثم نأتي بمثل هذا اللفظ، فقال: "وَضَعْفُ هذا القولِ بَيِّنٌ؛ لأنَّ تضمين اسمٍ معنىٰ اختصارٌ ينافيٰ زيادة ما لا يُعتد به، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه، فكيف إذا كان إياه "[2] .

القول الرابع: أنَّه بُنِيَ لمخالفة نظائره؛ إذ الأسماء التي تدخل عليها الألف واللام تكون نكرة ثم تعرف بها، في حين أنَّه هو وقع معرفة بالألف واللام في أول أحواله، ونُسب هذا القول للمبرد[3] واختاره ابن السراج[4] والزمخشري[5] .

قال ابن السراج: "أما (الآن) فقال أبو العباس -رحمه الله- إنما بُنِيَ؛ لأنَّه وقع معرفة، وهو مِمَّا وقعت معرفته قبل نكرته، لأنَّك اذا قلت: (الآن) فإنما تعنيٰ به الوقت الذيٰ أنت فيه من الزمان فليس له ما يشركه، ليس هو (آنٌ وآنٌ) فتدخل عليه الألف واللام للمعرفة، إنَّما وقع معرفته لِمَا أنت فيه من الوقت"[6] .

هذا وقد رَدَّ ابنُ مالك هذا القولَ -أيضا- إذ لو كان هذا سبب بنائه لبنيٰ: (الجماء الغفير، واللات) ونحوها مما وقع في أول أحواله بالألف واللام، ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء؛ لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وعدم ذلك مجمع عليه فوجب طراح ما أفضيٰ إليه"[7].

---

[1] ينظر الأمالي الشجرية: ٢/ ٥٩٧ .

[2] شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢١٩.

[3] نُسب للمبرد في شرح السيرافي: ١/ ١٧٩، والأصول في النحو: ٢/ ١٣٧، والإنصاف: ٢/ ٥٢٢، وهمع الهوامع: ٢/ ١٣٦

[4] الأصول في النحو: ٢/ ١٣٧ .

[5] وقد قال الزمخشري: وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام هي علة بنائها. المفصل: صـ ٢١٥ .

[6] الأصول في النحو لابن السراج: ٢/ ١٣٧ .

[7] شرح التسهيل: ٢/ ٢١٩ .

القول الخامس: ذهب السيرافي إلى أنَّه بُنِيَ؛ لأنَّه أَشْبَهَ الحرف في لزومه وضعا واحدا؛ لأنَّه لا يُثَنَّي ولا يُجْمَعُ ولا يُصَغَّرُ بخلاف: (حين، ووقت، وزمان)، فقال: "وأقول إنَّ لزومها في هذا الموضع في الأسماء، قد ألحقها بشبه الحروف، وذلك أنَّ الحروف لازمة لمواضعها التي وقعت فيها في أوليتها، غير زائلة عنها ولا بارحة منها"[1].

وقد أجاز ابن مالك هذا القول فقال: " وجائز أنْ يُقَالَ بُني لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد، فإنه لا يُثنىٰ ولا يُجمَع ولا يُصغّر، بخلاف (حين، ووقت، وزمان، ومدة) "[2].

وقد ردَّ أبو حيان هذا الوجه بالكلام نفسه الذي ردَّ به ابن مالك علىٰ القول السابق، فقال: " يرد علىٰ المصنف (ابن مالك) في قوله: "إنَّه بُنِيَ لشبه الحرف في ملازمة لفظٍ واحد لأنَّه لا يُثنىٰ ولا يُجمع ولا يُصغراً بخلاف حين ووقت وزمان ومدة؛ لأنَّ مخالفة (الآن) في هذه الأشياء ليست موجبة لشبه الحرف واستحقاق البناء فَيُرَدُّ علىٰ المصنف قَولهُ بقولِهِ "[3].

القول السادس: ذهب ابن يعيش إلى أنَّه بُنِيَ لإبهامه ووقوعه علىٰ كل حاضر من الأزمنة ، فقال: " وأمّا علةُ بنائه؛ فلإبهامه ووُقوعِه علىٰ كلّ حاضر من الأزمنة، فإذا انقضىٰ، لم يصلح له، ولزمه حرفُ التعريف، فجرىٰ مجرىٰ (الذي، والتي) "[4] .

وقد اختار هذا الوجه السيوطي فقال: "والمختار عندي القول بإعرابه؛ لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة، فهو منصوب علىٰ الظرفية وإن دخلته (من) جر"[5] .

وقد ضعَّف ابن مالك هذا الرأي، فقال: " وفىٰ الاستدلال بهذا ضعف؛ لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ويكون فىٰ بناء (الآن) لغتان (الفتح والكسر) كما في (شتان) إلا أن الفتح أكثر وأشهر[6] .

---

[1] شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ١٧٩ .

[2] شرح التسهيل: ٢/ ٢١٩ .

[3] الذييل والتكميل: ٨/ ٨ .

[4] شرح ابن يعيش: ٤/ ١٠٤ .

[5] الهمع: ٢/ ١٣٧.

[6] شرح التسهيل: ٢/ ٢٢٠ ، ولم أقف علىٰ هذه اللغة في كتب المعاجم .

الترجيح:

أرىٰ أنَّ قول المبرد ومن وافقه هو الراجح، و(الآن) بُني؛ لموافقته أسباب البناء؛ فقد أشبه الحرف فىٰ لزومه وضعا واحدا، كما أنَّه لا يُثَنَّي، ولا يُجْمَعُ، ولا يُصَغَّرُ بخلاف: (حين، ووقت، وزمان) .

كما أنَّه قد خالف نظائره في عدم التصرف فيه بنزع (اللام) عنه؛ إذ الأسماء التي تدخل عليها الألف واللام تكون نكرة ثم تعرف بها، في حين قد وقع (الآن) معرفة بالألف واللام في أول أحواله.

المسألة الثامنة: عَامِلُ النَّصبِ في المُسْتَثْنَى

الاستثناء: هو الإخراج بـ(إلا) أو إحدىٰ أخواتها لِمَا كان داخلًا في حكم ما قبلها، حقيقة أو تقديراً[1].

والاسم المستثنىٰ قد يكون واجب النصب وهو المستثنىٰ من كلام تام موجب وذلك نحو: جاءني القوم إلا زيدًا، والثاني جائز فيه النصب والبدل وهو المستثنىٰ من كلام تام غير موجب كقولك: ما جاءني أحد إلا زيدًا وإلا زيدٌ[2]

وقد اختلف النحاة في عامل النصب في المستثنىٰ علىٰ أقوال، منها ما نُسِبَ للفراء من أنَّه منصوب بـ(إنَّ) المُدْغَمَةُ في (لا)، وهي أصل تركيب (إلا) [3].

واعترضه السيرافي في دعوي التركيب وأبطل قوله .

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في عامل النصب في المستثنىٰ، وذلك علىٰ سبعة أقوال:

---

(١) فمثلاً: قرأت الكتاب إلا صفحةً، فكلمة (صفحة) أُخْرِجَتْ بواسطة (إلا)، وقد كانت داخلة في حكم ما قبلها ، وهو (قرأت)، وهذا دخول حقيقي؛ لأن الصفحة بعض الكتاب، وهذا الاستثناء المتصل.

ونحو: جاء القوم إلا سيارةً. ما بعد (إلا) أُخرج عن حكم ما قبلها، وهو المجيء، ولولاها لكان داخلاً، وهذا دخول تقديري، لأن السيارة ليست من جنس القوم، وهذا الاستثناء المنقطع. ينظر: توضيح المقاصد للمرادي: ٢/ ٦٦٩، والمقاصد الشافية: ٣/ ٣٤٣، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٠.

(٢) ينظر المفصل للزمخشري صـ: ٩٦، ٩٧ .

(٣) ينظر الإنصاف: ١/ ٢٦١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٧٦، وشرح التسهيل: ٢/ ٢٧٨، ٢٧٩ .

القول الأول: أنَّ العامل في المستثنىٰ هو الفعل أو معنىٰ الفعل بتوسط إلا؛ وقد نُسب هذا القول للبصريين. واحتجوا لذلك بأن الفعل هو الأصل في العمل، والفعل وإن كان لازمًا في الأصل، إلا أنه قوي بـ(إلا) فتعدىٰ إلىٰ المستثنىٰ، كما تعدّىٰ الفعل بالحروف المعدّية؛ ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه؛ نحو: (استوىٰ الماء والخشبة) فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية (الواو)، فكذلك ههنا "[1].

وقد اختلف النقل عن سيبويه في هذه المسألة، فنُسِبَ له القول بأنَّ العامل في الاستثناء هو الفعل المتقدم بواسطة (إلا)[2] . كما نُسب له القول بأنَّ (إلا) نفسها هي العاملة في المستثنىٰ [3].

والصحيح -من وجهة نظري- أنَّ مذهب سيبويه هو نصب المستثنىٰ بالفعل المتقدم عليه، وهو تفسير السيرافي، وقد اختار هذا القول أبو علي الفارسي، والعكبري، وابن يعيش[4].

القول الثاني: ذهب المبرد إلىٰ أنَّ الناصب للمستثنىٰ هو معنىٰ الفعل -أستثني- الذي أُبدلت منه (إلا)، وقد صرَّح المبردُ بهذا فقال: " وَذَلِكَ لأَنَّك لما قلت: جَاءَنِي الْقَوْم، وَقع عِنْد السَّامع أَنَّ (زيدا) فيهم، فَلَمَّا قلت: إِلَّا زيدا، كَانَت (إِلَّا) بَدَلا من قَوْلك: أَعنِي زيدا، وَاسْتثنىٰ فِيمَن جَاءَنِي زيدا، فَكَانَت بَدَلا من الْفِعْل " [5]. وقد نُسَبَ هذا القول للكوفيين، كما نُسبَ للزجاج أيضا، وقد رَجَّحَهُ السخاوي، ووَصَفَهُ السيوطي بأنَّه من أقوىٰ الآراء[6].

---

(1) ينظر الإنصاف 1/ 261، واللباب: 1/ 303، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 76، وشرح الرضي: 2/ 80 .

(2) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 76 .

(3) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 273 .

(4) ينظر الكتاب لسيبويه: 2/ 319، 330، وشرح السيرافي: 8/ 183، والإيضاح العضدي: صـ 206، واللباب: 1/ 303، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 76 .

(5) المقتضب: 4/ 390 .

(6) ينظر الإنصاف: 1/ 261، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 76 ، المفضل في شرح المفصل للسخاوي: صـ 266، تحقيق: د. يوسف الحشكي – دار الثقافة- عمان ، و همع الهوامع: 2/ 188 .

لم يُصَرِّحْ الزجاج بهذا، وقد جمع الدكتور: شعبان صلاح مواضع الاستثناء بـ(إلا) في معاني الزجاج، وتوصَّل إلىٰ أنَّ الزجاج لم يصرح بهذا، وإنَّما رأيه الصريح هو: أنَّ المستثنىٰ منصوب بـ(إلا) نفسها، وقد نص الزجاج علىٰ هذا فقال: "

وهذا القول مردود؛ إذ لو كانت (إلا) بمعنى (أستثني) لم يكن في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي نحو: (ما جاءني أحد إلا زيدٌ، وما مررت بأحد إلا زيدٍ)، فدلَّ على أنَّها ليست هي العاملة بمعنى (أستثني).

ولو جعلنا (إلا) بمعنى (أستثني) لكان الكلام جملتين، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة، ومتى أمكن أنْ يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جَعْلِه جملتين من غير فائدة [1].

القول الثالث: ذهب الكسائي إلى أنَّ ناصب المستثنى هو (أنَّ) مقدرة بعد (إلا)؛ لأنَّ قولك: قام القوم إلا زيدا، تأويله: قام القوم إلا أنَّ زيدا لم يقم .

وما قاله الكسائي فيه نظر؛ لأنَّه لا حاجةَ للمعنى في إضمار (أن)، وما لا يحتاج إلى إضمار أَوْلَى مما يحتاج، خاصة إذا كان المعنى مفهوما على الاستثناء دون حذف .

وأنَّ (أنَّ) لو كانت هي العاملة، ثم حُذفت لأدَّى ذلك إلى رفع الفعل بعدها لا نصبه، ومجيئه منصوبا بعد الحذف لم يرد عن العرب، ولا نظير لهذا عندهم .

" والذي يفسد به قول الكسائي: أنَّ (أنَّ) إذا وقعت بعد (إلا) فلها تقدير؛ لأنَّها واسمها وخبرها في موضع اسم يقدر له عامل يعمل فيه، فلو قيل: (قام القوم إلا أن زيدا لم يقم). فـ (أنَّ) موضع من الإعراب وهو نصب، وعامله هو العامل في (زيدا) إذا نصب، فيعود الكلام إلى أن تطلب الناصب لموضع (أن) " [2].

وهناك قولان آخران نُسبا للكسائي، هما:

الأول: أنَّ العامل في المستثنى هو معنى المخالفة، أي: مخالفة المستثنى للمستثنى منه، فلو قلت: قام القوم إلا زيد، فما بعد (إلا) منفي عنه القيام، وما قبلها موجب له القيام [3].

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ ، موضع (ما) نصب بـ (إلا) . ينظر معاني القرآن للزجاج: ٢/ ١٤١، ومن آراء الزجاج النحوية: صـ ١٠٣ .

(١) ينظر الإنصاف: ١/ ٢٦٤ .

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٨١ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٥٣، والجنى الداني: ١/ ٥١٧، وهمع الهوامع: ٢/ ١٨٨ .

الثاني: أنَّ المستثنى ينتصب لأنه مشبه بالمفعول، يقول السيرافي: "وحكي عن الكسائي أنه شبه المستثنى بالمفعول" [1].

وقد ضعف ابن عصفور ما نُسب للكسائي من أنَّ الناصب للمستثنى هو معنى المخالفة، فقال: " وهو باطل؛ لأنَّ الخلاف لو كان يُوجِبُ النصب لأوجبه في قولك: قام زيد لا عمرو؛ لأنَّ ما بعد (لا) مخالف لما قبلها ، ولوجب النصب في مثل: ما قام زيد لكن عمرو؛ لأن ما بعد (لكن) مخالف لما قبلها " [2].

" وأمَّا ما حُكِيَ عنه: من أنَّ المستثنى ينتصب؛ لأنَّه مشبه بالمفعول، فهو أيضا قريب من قول البصريين، لأنه لا عامل هاهنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم" [3].

القول الرابع: أنَّ العامل في المستثنى هو (إلا) نفسها؛ لأنَّها بمعنى الفعل، وقد نُسب إلى سيبويه والمبرد ، ونسبه الأنباري إلى الكوفيين[4] .

وقد صرَّح الجرجاني بهذا فقال: " النوع الرابع من الأنواع المعلومة، ينصب اسما ، ومثاله: جاءني الأولاد إلا زيدًا، وله سبعة أحرف فقط .... و (إلا) في الاستثناء "[5] .

وهذا هو اختيار ابن مالك، إذ يقول: "ثم قلت: بها لا بما قبلها، مشيرا إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـ(إلّا)، واخترتُ نصبه بها نفسها، وزعمتُ أني في ذلك موافق سيبويه والمبرد والجرجاني " . واختاره بدر الدين بن مالك، والمرادي، والأشموني[6] .

---

(١) شرح كتا سيبويه للسيرافي: ٨/ ١٨٧ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٥٣ .

(٣) ينظر الإنصاف: ١/ ٢٦٥ .

(٤) ينظر الإنصاف: ١/ ٢٦٠ .

(٥) العوامل المئة للجرجاني صـ ١٠٤، تحقيق: أنور الداغستاني، طبعة دار المنهاج- السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م

(٦) ينظر شرح التسهيل: ٢/ ٢٧١، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ: ٢٩٢، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٦٧٤، وشرح الأشموني: ١/ ٥٠٣ .

وقد احتجوا لذلك بأنَّ: " (إلا) حرف مُخْتَصٌّ بالأسماء، غير منزل منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل، فيجب في (إلا) أن تكون عاملة " [1].

وأنَّ (إلا) قامت مقام (أستثنى)، ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيدا، كان المعنى فيه: (أستثنى زيدا)، ولو قلت: أستثنى زيدا؛ لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه " [2].

وقد رُدَّ هذا القول:

بأن (إلا) لا تعمل؛ لأنها غير مختصة بالأسماء، لجواز دخولها على الفعل الثابت كقولهم: (نشدتك الله إلا فعلت) و (ما تأتيني إلا قلت خيرًا) و (ما تكلم زيد إلا ضحك).

وبأن (إلا) لو كانت عاملة لا تصل بها الضمير، ولعملت الجر قياسًا على نظائرها.

القول الخامس: أنَّ الناصب للمستثنى: ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال، أي: من غير واسطة (إلا) ونسب هذا القول لابن خروف "[3] .

ورأْيُ ابن خروف في شرحه على كتاب سيبويه خِلَافُ ما نُسِبَ إليه؛ فقد نصَّ على أنَّ المستثنى منصوب بالفعل المتقدم عليه بواسطة (إلا)، وقوله في شرحه: " والعامل في الاسم المنصوب في الصحيح من الأقوال-وهو قول سيبويه- الفعلُ الأولُ، أو الابتداء بواسطة (إلا)، لأن (إلا) تُصيِّرُ الكلام بمعنى (غير) وهي من التوابع، فعملَ في الاسم المنصوب الفعلُ كما عمل في (غير) " [4].

وقد نقل عنه ابن مالك أنَّه يرى أنَّه منتصب بالفعل عن طريق الاستقلال، وبين حجته، ثم اعترض عليه فقال: " والذى دعا ابن خروف إلى هذا الرأى انتصاب (غير) إذا وقعت موقع إلا المنتصب ما بعدها نحو: قاموا غير زيد، فنصبوها على الاستثناء، قال: فلو كان المنصوب على الاستثناء مفتقرا إلى

---

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ: ٢٩٢ .

(٢) الإنصاف: ١/ ٢٦١ .

(٣) نُسب له هذا الرأي في: الإنصاف: ١/ ٢٦١ ، وشرح التسهيل: ٢/ ٢٧٧، ٢٧٨ .

(٤) شرح الجمل لابن خروف: ٢/ ٩٥٨ .

واسطة لم تنصب "غير" بلا واسطة، وجرأه على هذا ـ أيضا ـ قول سيبويه في باب (غير): "ولو جاز أن نقول أتاني القوم زيدا تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصبا.

وما قاله ابن خروف حكم بما لا نظير له، قال ابن مالك: "الثاني: أن الناصب ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال، وهو قول ابن خروف، وهو أيضا حكم بما لا نظير له، وذلك أنَّ المنصوب على الاستثناء بعد (إلا) لا مقتضى له غيرها؛ لأنَّها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير فوجب اجتنابه "[1].

القول السادس: أن المستثنى منصوب بعد تمام الكلام يقول ابن عصفور: " ومنهم -أيضًا- من ذهب إلى أنَّه انتصب عن تمام الكلام، وهو الصحيح، وهو في ذلك بمنزلة التمييز " [2]. وهذا القول قريب من قول سيبويه .

القول السابع: ذهب الفراء إلى أنَّ (إلَّا) مركبة من (إنَّ) التي للتوكيد، و(لا) التي للعطف، ثم خففت (إنّ) بحذف إحدى نونيها، ثم أُدْغِمَتْ في (لا) فإذا جاء ما بعد (إلا) منصوبا، فالنصب مستفاد من (إنَّ)، وإذا كان مرفوعا فمراعاة لـ(لا) العاطفة[3]. وقد نُسب هذا القول أيضا للكوفيين[4] .

وكان السيرافي أول من نسب هذا القول للفراء فقال: " وقال الفراء: "إلا" أخذت من حرفين: "إن" التي تنصب الأسماء ضمت إليها "لا" ثم خففت فأدغمت النون في اللام فصارت "إلا"، فأعملوها فيما بعدها عملين: عمل "إنّ" فنصبوا بها، وعمل "لا" فجعلوها عطفا .

كذلك بين السيرافي حجة الفراء، فقد شبه (إلا) بـ (حتى) و (لولا)، فقال: " وشبهها بـ (حتى)، حين ضارعت حرفين أجروها في العمل مجراهما، فخفضوا بها: لأنها بتأويل "إلى" وجعلوها كالعطف: لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد حروف العطف إذا قلت: ضربت القوم حتى زيد، أي: حتى

---

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٢٧٧، ٢٧٨ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٥٤ .

(٣) ينظر رأى الفراء في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨/ ١٨٧، والإنصاف: ١/ ٢٦١، وشرح الكافية للرضى: ١/ ٢٢٦، وشرح الجمل للزجاج: ٢/ ٢٥٣

(٤) ينظر اللباب للعكبري: ١/ ٣٠٣ .

انتهيت إلى زيد، وحتى زيدا، أي حتى ضربت زيدا، وشبهها أيضا بـ "لولا" لأنها "لو" و "لا" ركبتا وجعلتا حرفا واحدا "[1].

ثم جاء السيرافي وأفسد ما ذهب إليه الفراء، وأبطل حججه، فردَّ أولا ما ادعاه من تضمنها معنى حرفين، ثم استبعد شبهها بـ "حتى" فقال: " والذي قاله الفراء فاسد؛ لأنه لا خلاف بينهم في أن يقال: "ما قام إلا زيد" فيرفع ولا شيء قبله فيعطف عليه، ولا هو منصوب فيحمل على "أن" فبطل أثر الحرفين جميعا في هذا الموضع.

وأما تشبيهه إياها بـ "حتى" فبعيد؛ لأن "حتى" حرف واحد ليس بمركب من حرفين فيعمل عمل الحرفين، وإنما هو حرف واحد يتأول فيه تأويل حرفين في حالين، فإن ذهب به مذهب الحرف الجار فكأنه الحرف الجار لا يتوهم غيره، وإن ذهب به مذهب حرف العطف فكأنه حرف العطف لا يتوهم به غيره، و "إلا" عنده "إن" و "لا" منطوق بهما وكل واحد منهما يعمل عمله مفردا لو لم يكن معه الآخر.

ويقال للمحتج عنه: إذا كان كل واحد منهما يعمل عمله مفردا فينبغي ألا يبطل عمله ألبته؛ لأن "لا" إذا كانت للعطف مفردة لم يبطل العطف بها، و "إنّ" إذا كانت ناصبة مفردة لم يبطل النصب بها. وهو لم يجعل "إلا" كذلك؛ لأنه إذا اعتمد على أحد الحرفين بطل عمل الآخر وهو حاضر منطوق به. ليس بمستنكر عندنا ولا عند غيرنا أن يركب حرفان فيبطل معنى كل واحد منهما مفردا.

ويحدث معنى ثالث كقولك في حروف التحضيض: لولا ضربت زيدا و " ألا ضربت زيدا " و"لولا" و "لو ما" إذا كن للتحضيض وقد بطل من " هلا " معنى "هل" ومعنى "لا".

وكذلك سائر الحروف إذا فصّلت. وقد قال بعض النحويين: إن هذا القول قال له صاحبه ليخالف مذهب النحويين إلى قول ينسب إليه.

ونحن متى قلنا: إن "إلا" بكمال حروفها موضوعة لمعناها كوضع "حتى" بكمال حروفها لمعناها، كنا متمسكين بظاهر لفظها وهو جملة هذه الحروف لهذا المعنى.

---

(١) شرح السيرافي ٣/ ٦٢ .

والذي يزعم أن بعض هذه الحروف منفصل من بعض فهو يدعي ما يحتاج إلى برهان عليه[1].

وأرى أن السيرافي كان مصيبا في ردِّه قول الفراء؛ وذلك: لأنَّ التَّركيبَ خلافُ الأصلِ، فلا يَثْبُتُ إلا بدَليلٍ ظاهرٍ.

وأنَّه لم يبقَ من المركَّبِ حكمٌ؛ لأنَّ (إنْ) لا تنصبُ وبعدَها حرفُ نفيٍ، لو قلتَ: (إنْ لا زيدٌ) لم يَجُزْ. و (لا) لا تُعطَفُ على هذا المعنى؛ لأنَّها إذا دَخلت على مَعرفةٍ لم تَعملْ فيها ولزمَ تكريرُ تلك المعرفة، وإنْ جُعلتْ حرفَ عطفٍ فَسَدَ المعنى؛ لأنّ حرفَ العطفِ يُشرِّك بين الشَّيئين في الإعراب، و (إلا) لَيست كذلك.

وأنَّ القول بتركيبها يبطل معه المعنى؛ لأنَّ (لا) لا تأتي إلا بعد الاثبات، و(إلَّا) تأتي بعد الإثبات والنفي، ومن مجيئها بعد النفي: ما جاءني القوم إلا زيد، وقد أشار الرضي إلى هذا فقال: "وفيما قال نظر من وجوه: لأنَّ(لا)على المعنى الذي أَوْرَدْنَاه، غير عاطفة، ومع التسليم،فإنَّ(لا) العاطفة، لا تأتي إلا بعد الاثبات، نحو: جاءني زيد لا عمرو، وأنت تقول: ما جاءني القوم إلا زيد .

ومِمَّا يُبْطِلُ القولَ بتركيبها أنَّه يؤدي إلى أنْ يجتمعَ حُكْمَانِ في موضع واحد، وهذا لا يجوز، يقول الرضي: " ولأنَّ فيما قال عزلا لـ (إنْ) مرة، ولـ (لا) أخرى عن مقتضييهما، وذلك لأنَّه ينصب بها مرة، ويتبع ما بعدها لما قبلها أخرى، ولا يجتمع الحكمان معا في موضع . ولأنَّ المعطوف عليه قليلا ما يحذف، والمتعدد الذي هو المعطوف عليه -عنده- مطرد الحذف نحو: ما قام إلا زيد" [2] .

الترجيح:

أرى أنَّ الأَوْلَى بالقبول في هذه المسألة، هو قول سيبويه ومن وافقه وهو أنَّ المستثنى منصوب بالفعل المتقدم أو ما في معناه، بواسطة (إلا) وهذا يشمل العامل اللفظي والعامل المعنوي، فاللفظي مثل: (حضر القوم إلا زيدا)، والمعنوي مثل: (القوم إخوتك إلا زيدا)؛ وذلك لأن الاسم المنصوب

---

(١) شرح السيرافي ٣/ ٦١، ٦٢ .

(٢) شرح السيرافي: ٣/ ٦٢، والإنصاف: ١/ ٢٦٤، والتبيين صـ ٤٠١، وشرح المفصل: ٢/ ٧٦، وشرح الرضي: ٢/ ٨١ .

لابد له من عامل يعمل فيه، وهذا الفعل " وإن كان لازما في الأصل إلا أنه قُوي بـ (إلا) فتعدىٰ إلىٰ المستثنىٰ كما تعدىٰ الفعل بالحروف المعدية "

وهذا المذهب هو أقل الأقوال تعرضا للنقد، ولا يقدح فيه ما نقله السيوطي من أنه " قد لا يكون قبل (إلا) فعل نحو: القوم إخوتك إلا زيدا "[1]؛ لأنهم قالوا: إن الناصب له " ما فيه من معنىٰ الفعل؛ لأن التقدير فيه: القوم يصادقونك إلا زيدا " [2] .

" ولأنَّ الفعل الذي قبل (إلا) أو ما جرىٰ مجراه هو الطالب الاسم الذي بعدها والمتضمن له، ولولاه لم يكن، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن، فلا عمل إلا بذلك "[3] .

---

(١) همع الهوامع: ٢/ ١٨٨ .

(٢) الإنصاف: ١/ ٢٦٤ .

(٣) رصف المباني صـ: ١٧٦ .

المسألة التاسعة: حاشا[1] الاستثنائية بين الفعلية والحرفية

تأتي (حاشا) علي ثلاثة أقسام:

الأول: أنْ تكون فعلاً ماضياً، بمعنى استثنى، ومضارعها أحاشي. كقول النابغة:

ولا أرَى فاعِلًا في الناس يُشْبِهُهُ ... ولا أُحَاشِي من الأقْوام من أحدِ[2]

الثاني: أنْ تكون للتنزيه، كقولهم: (حاشى لزيد) وحاشى هذه ليس معناها الاستثناء، بل معناها التنزيه عما لا يليق بالمذكور، و(حاشى) التي للتنزيه ليست حرفاً، بلا خلاف.

ولم يرد في القرآن الكريم من أقسام (حاشا) إلا التي للتنزيه فقد وردت مرتين في سورة يوسف[3].

الثالث: أنْ تكون من أدوات الاستثناء، نحو: قام القوم حاشا زيد، وقد وقع خلاف بين النحاة فيها بين الفعلية والحرفية [4].

---

(١) في (حاشا) التي يستثنى بها لغتان: حاشى بإثبات الألفين، وحشى بحذف الألف الجنى الداني صـ ٥٦٧ .

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني .

والمعنى: لا أعْتقد أنّ أحدًا من الناس يشبه النعمان بن المنذر في أفعاله الحميدة، ولا أستثني أحدًا.

والشاهد فيه قوله: "لا أحاشي" فقد استشهد به الجرمي والمبرد على أن "حاشا" كما تكون حرفا تكون فعلا بدليل تصرفها في مثل هذا البيت.

والبيت في ديوان النابغة صـ: ١٢، والأصول في النحو لابن السراج: ١/ ٢٨٩، وأسرار العربية صـ: ٢٠٨، والتبيين للعكبري صـ: ٤١٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٠٩، والجنى الدانى صـ: ٥٥٩، ٥٦٣، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٢٤، ولسان العرب: (حشا)، وهمع الهوامع: ٢٢١٣، وشرح الأشموني: ٢/ ٥٠٧، وشرح شواهد المغني: ١/ ٣٦٨، وخزانة الأدب: ٣/ ٤٠٣، ٤٠٥.

(٣) الموضعان هما: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ يوسف: ٣١ ، و: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ يوسف: ٥١.

(٤) ينظر الجني الداني: ٥٥٨ ، ٥٥٩، ومغني اللبيب: ٢/ ٢٤٩- ٢٥٦ .

فذهب الفراء إلى أنها فعل بغير فاعل. ورد السيرافي ما ذهب إليه الفراء واعترضه فقال: "وهذا ظريف وهو كالمحال؛ لأن الفعل لا يكون بغير فاعل، وزعم أن الأصل حاشا لزيد، فكثر الكلام حتى أسقطوا اللام، وخفضوا بها"[1] .

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في (حاشا) الاستثنائية هل هي فعل، أو حرف؟ وذلك على أربعة أقوال:

القول الأول: ذهب سيبويه وأكثر البصريين: إلى أنَّ (حاشا) حرف جر فيه معنى الاستثناء كـ (إلا)، وليس باسم ولا فعل [2].

وقد أشار سيبويه إلى هذا فقال: " وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر (حتى) ما بعدها، و فيه معنى الاستثناء" [3] .

وقد وافق سيبويه في هذا القول: ابنُ جني في أحد قوليه، والأنباري، والعكبري، وابن يعيش [4].

واستدلوا بقول الشاعرِ:

حاشَى أَبي ثَوبان إنَّ أبا ... ثَوبانَ لَيسَ بِبُكْمَةٍ فَدَمِ

عَمرُو بنُ عبدِ الله إنَّ بِه ... ضَنّاً على المِلْحَاةِ والشَّتمِ[5]

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٩٩ .

(2) ينظر الكتاب: ٢/ ٣٤٩، ورصف المباني صـ: ٢٥٥، ٢٥٦، وأسرار العربية صـ: ٢٠٧، والجني الداني صـ: ٥٦١، وشرح الأشموني: ٢/ ٤٩٨ .

(3) الكتاب: ٢/ ٣٤٩ .

(4) ينظر المحتسب ١/ ٣٤١، والإنصاف: ١/ ٢٨٤، وأسرار العربية صـ: ٢٠٩، والتبيين صـ: ٤١٠، ٤١١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٤٨، ٤٩ .

(5) البيت من الكامل، وهو للجميح الأسدي .

واللغة فيه: (البكمة): الأبكم. و(الفدم): الغبي العيي . (ضنّا): بخلًا بسبب الحرص. و(الملحاة): الملامة. و(الشتم): السباب.

والمعنى: أستثنى أبا ثوبان مما سبق القول به، فهو حريص على ألاّ يناله سباب أو لوم.

فجرَّ بها، وليسَ (أَبي) مضافًا إلى ياء المُتكلم؛ لأنَّ اسمَه: أَبو ثَوبان بدليل قوله: (إن أبا ثوبان) .

ومن تعليلاتهم: أنَّك تقولُ: (حاشايَ)، ولا تقولُ: (حاشانِي)، ولو كانَ فِعْلاً لقلتُهُ كما تقولُ: رامانِي وعاطانِي.

ولو كانت فعلا بمنزلة (خلا وعدا) لجاز أنْ تقع في صلة (ما) فتقول: (أتاني القوم ما حاشا زيدا) كما تقول: (ما خلا زيدا وما عدا عمرا) فلما لم يجز ذلك دَلّ على أنَّها حرف

ولو كان فعلاً لكانَ له فاعِلٌ، وبيانُه أنَّك تقول: حاشاكَ من كذا، فتَصِلُ به الكافَ، وحاشايَ ويَدخل على اليَاء، وليس هناك فاعِلٌ " [1] .

القول الثاني: ذهب الكوفيون –عدا الفراء– إلى القول بأنَّ (حاشا) في الاستثناء فعل ماض ناصب للاسم بعده بمنزلة: (عدا زيدا، وخلا زيدا) [2] .

وقد احتجَّوا: بأنَّه قد صُرّفَ فيقال: حاشَيتُهُ، وأُحاشيه، ومنه قولُ النَّابغة:

ولا أُحاشِي من الأَقوامِ مِنْ أَحَدِ

وإذا كان متصرفًا فيجب أنْ يكون فعلًا؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال.

واحتجوا كذلك بنصب الاسم بعده في قول الشاعر:

حاشَى أَبَا ثَوبان إنَّ أبا ... ثَوبانَ لَيسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

فقد جاءت (حاشا) فعلا فنصبت ما بعدها[3] .

والشاهد فيه قوله: "حاشا أبي ثوبان" حيث جاء بالاسم (أبي ثوبان) مجرورًا بـ(حاشا)، وقد ورد البيت بنصب الاسم بعدها، فقيل:(حاشا أبا ثوبان)، وهذا لا ينفي كونها تجرّ الاسم بعدها أحيانًا.

والبيت في المحتسب: ١/ ٣٤١، والإنصاف: ١/ ٢٨٠، والتبيين صـ: ٤١٠، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٠٨، والجنى الداني صـ: ٥٦٢، ولسان العرب (حشا)، والتذييل: ٨/ ٣١٢، والمقاصد الشافية: ٣/ ٤١٢، وهمع الهوامع: ٢/ ٢١١.

(١) ينظر الإنصاف: ١/ ٢٨٠، والتبيين صـ: ٤١٠، ٤١١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٤٨، ٤٩

(٢) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٠٨، شرح الأشموني ١/ ٥٢٧،

(٣) ينظر الإنصاف: ١/ ٢٧٨، والجني الداني صـ: ٥٦٤، والارتشاف: ٣/ ١٥٣٣.

وأنّه يُعدىٰ باللاَّمِ، كقولهِ تَعالىٰ: ﴿ حَشَ لِلَّهِ ﴾[1] وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل، لا بالحرف؛ لأنَّ الحرف لا يتعلق بالحرف.

والدليل علىٰ أنَّه فعل: أنَّه يدخله الحَذْفُ، والحَذْفُ إنَّما يكون في الفعل، لا الحرف، ألا ترىٰ أنهم قالوا في حاشىٰ لله: حاش لله، ولهذا قرأ أكثر القراء {حَاشَ للَّهِ}[2]، بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في المصاحف؛ فدل علىٰ أنه فعل[3]

هذا وقد أُجيب عن استدلال الكوفيين بما يأتي:

أمَّا قولهم: (إنه يتصرف) بدليل قولهم: (وما أُحَاشِي من الأقوام من أحد).

فردُّوه بأن: (أُحَاشِي) مأخوذ من لفظ (حاشىٰ)، وليس متصرفًا منه، كما يقال: بَسْمَلَ، وهلَّلَ، وحَمْدَلَ، وسَبْحَلَ، وحَوْلَقَ، إذا قال: بسم الله، ولا إله إلا الله، والحمد لله، وسبحان الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فكما بُنِيَتْ هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف، فكذلك ههنا.

وقولهم: (إن لام الجر تتعلق به) قلنا: لا نسلم، فإن اللام في قولهم: (حاشىٰ لله) زائدة لا تتعلق بشيء، كقوله تعالىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾[4]؛ لأن التقدير فيه: يرهبون ربهم، واللام زائدة لا تتعلق بشيء.

أمَّا قوله تعالىٰ: ﴿وَقُلْنَ حَشَ لِلَّهِ ﴾[5] : فليس لهم فيه حجة؛ فإن (حاشىٰ) ههنا ليس باستثناء، إذ ليس هو موضع استثناء، وإنما هو كقولك إذا قيل لك: فلان يُقْتَلُ أو يَمُوت أو نحو ذلك (حاشاه) وهذا ليس باستثناء، وإنما هو بمنزلة قولك (بعيدًا منه) فكذلك ههنا.

وقولهم: (يدخله الحذف، والحذف لا يكون في الحرف) فقد أجابوا عنه من وجهين:

---

(١) من الآية (٥١) من سورة يوسف .

(٢) هي قراءة الجمهور. تنظر القراءات لابن زنجلة صـ: ٣٥٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ١٠ .

(٣) ينظر الإنصاف: ١/ ٢٧٩، ٢٨٠ ، والتبيين صـ: ٤١٢، ٤١٣ .

(٤) من الآية: (١٥٤) من سورة الأعراف

(٥) من الآية (٥١) من سورة يوسف .

أحدهما: أن الأصل عند بعضهم في (حاشىٰ): حاش بغير ألف، وإنما زيدت فيه الألف.

والوجه الثاني: أنا نسلم أن الأصل فيه: حاشىٰ -بالألف- وإنما حذفت لكثرة الاستعمال.

وقولهم "إن الحرف لا يدخله الحذف" قلنا: لا نسلم، بل الحرف يدخله الحذف، فقد قالوا في رُبَّ: رُبَ، بالتخفيف، وقد قرئ به[1]، قال الله تعالىٰ: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[2].

القول الثالث: ذهب الفراء إلىٰ أنَّها فعل بغير فاعل، وعلىٰ هذا فهي مستعملة استعمال الأدوات، والجر بعدها بتقدير (لام) متعلقة به محذوفة؛ لكثرة الاستعمال [3].

وكان السيرافي أول من نسب هذا القول للفراء، ثم اعترضه وحكم علىٰ قوله بأنه محال، فقال: "فأما الفرّاء فزعم أنّ حاشا فعل، وزعم أنه لا فاعل له.

وهذا ظريف وهو كالمحال؛ لأن الفعل لا يكون بغير فاعل، وزعم أن الأصل حاشا لزيد، فكثر الكلام حتىٰ أسقطوا اللام، وخفضوا بها" [4].

وأرىٰ أن السيرافي كان محقا في اعتراضه الفراء؛ لأن هذا القول يؤدي إلىٰ محذورين، هما: حذف الفاعل، وتقدير حرف الجر يقول الرضي: " وهو بعيد، لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل، وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر، وهو نادر" [5].

---

(١) هي قراءة: نافع، وعاصم، وأبي عمر، وهي لغة أهل الحجاز . تنظر القراءة في: حجة القراءات لابن زنجلة صـ ٣٨٠، والحجة في القراءات السبعه لابن خالويه صـ ٢٠٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٢٩ .

(٢) الإنصاف: ١/ ٢٨٢، ٢٨٣. وينظر التبيين صـ: ٤١٣، ٤١٤ .

(٣) ينظر شرح المفصل: ٢/ ٨٥، والتذييل: ٨/ ٣٢٣، وشرح الأشموني: ٤/ ٥٠٣.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٩٩ .

(٥) شرح الرضي علىٰ الكافية: ٢/ ١٢٣ .

القول الرابع: ذهب الأخفش، والجرمي، والمبرد، والزجاج، وابن جني في قوله الآخر، وابن مالك، والمرادي، وأبو حيان، والشيخ خالد الأزهري، والسيوطي، والأشموني، والألوسي[1]: إلى أنها " تكون حرف خفض، نحوَ قولك: (أتاني القوم حاشا زيدٍ)؛ لأنَّ المعنى: (سِوَى زيدٍ). كما تكون فعلًا من (حاشَيْتُ)، فتنصب ما بعدها بمنزلة (خَلا، وعَدا)؛ لأنك إذا قلت: (أتاني القوم)، وقع في نفس السامع أن زيدًا فيهم، فأردت أن تُخْرِج ذلك من نفسه، فقلت: (حاشا زيدًا)، أي: جاوَزَ مَن أتاني زيدًا، فيكون في (حاشا) ضميرُ فاعل لا يُثنَّى، ولا يُجْمَع، ولا يؤنّث" [2].

الترجيح:

أرى أنَّ الراجح في هذه المسألة هو ما قاله المبرد ومن وافقه من أنَّ (حاشا) الاستثنائية قد تكون حرفا، كما تكون فعلا، فيجوز في الاسم بعدها: الجر والنصب، وذلك لأنَّه قد ثبت بنقلٍ صحيح نصب الاسم بعد (حاشا)، منه ما رواه أبو زيد، وأبو عمرو الشيباني والأخفش :

حاشا قريشا فإن الله فضلهم ... على البرية بالإسلام والدين[3]

وقول الآخر: حاشا أبا ثوبان إن أبا ... ثوبان ليس ببكمة فدم

---

(١) ينظر المقتضب ٤/ ٣٩١، والمحتسب: ١/ ٣٤٢، واللمع لابن جني صـ: ٦٩، والأصول لابن السراج: ١/ ٢٨٩، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٠٧، والجنى الداني صـ: ٥٦٢، والارتشاف: ٣/ ١٥٣٤.والتصريح: ١/ ٥٦٧ وشرح الأشموني: ٢/ ٤٩٨، وهمع الهوامع: ٢/ ٢١٠، وروح المعاني للألوسي: ٦/ ٤٢١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٨٥

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه، والرواية في الديوان: إلا قريشا فإن الله فضلها ... مع النبوة بالإسلام والخير

والمعنى: يحاشي الشاعر قريشا، ويؤكد أن الله فضلهم على غيرهم من الناس بالإسلام والدين.

والشاهد: قوله: (حاشا قريشا) حيث استعمل (حاشا) فعلا، فنصب مفعولا به (قريشا).

والبيت في ديوانه: ١/ ٣٦٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٠٨، وشرح الرضي: ٢/ ١٢٣، ولسان العرب: (حشا)، والتذييل: ٨/ ٣١٤، والمقاصد الشافية: ٣/ ٤١٢، وهمع الهوامع: ٢/ ٢١٠، وشرح الأشموني: ٢/ ٤٩٩، وخزانة الأدب: ٣/ ٣٨٨ .

وأنَّ ما احتج به المانعون من أنَّ (حاشاي) قد جاءت بلا نون، فيجاب عنه: بأنَّ هذا قد وَرَدَ على استعمالها حرفا؛ لأنَّه أكثر من استعمالها فعلا؛ وقد نقل ابن مالك هذا عن الفراء فقال: " ومن نصب بـ(حاشا) قال: حاشاني، ومن خفض قال: حاشايَ "[1].

وأنَّ من قال بأنها فعل أبدا، فَيُردُّ عليهم: بأنَّه قد جاء السماع باستعمالها حرف جر، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

مَنْ رامَها حاشا النبيِّ ورهطه ... في الفخر غَطْمَطَهُ هناك المُزْبِدُ

المسألة العاشرة: أفعل في التعجب بين الاسمية والفعلية

اتفق النحاة على أنَّ (أَفْعَلَ) المسبوق بـ (ما) يفيد التعجب، ولكنَّهم اختلفوا في هذه الصيغة، أهي اسم أم فعل؟ فسيبويه والبصريون يقولون بفعليتها، وقال الفراء إنَّها اسم، ورد السيرافي ما قاله الفراء وأجاب عما استدل به. فقال: "والجواب عن هذا: أن "أحسن" في التعجب، وإن كان فعلا، فقد أشبه الاسم؛ للزومه لفظ الماضي، وقلة تصرفه ..... "[2].

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في (أفعل) في التعجب، وذلك على قولين:

القول الأول: ذهب سيبويه والبصريون إلى أنَّ (أفعل) في التعجب فِعْلٌ ماضٍ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين [3].

وقد بَيَّنَ سيبويه أنَّه من الأفعال، ولكنه لا يجري مجراه في كل استعمالاته، فقال: " هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل، ولم يَجْرِ مَجرى الفعل، ولم يَتمكَّن تمكُّنَه، وذلك قولك: ما أَحْسَنَ عبدَ الله، زعم الخليلُ أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التعجُّب، وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به[4].

---

(1) شرح التسهيل: ٢/ ٣٠٧ .

(2) شرح السيرافي ١/ ٣٥٥ .

(3) ينظر المقتضب: ٤/ ١٨٥، واللباب: ١/ ١٩٧، وشرح الجمل لابن عصور: ١/ ٥٨٤، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٣٠ .

(4) الكتاب: ١/ ٧٢ .

وقد احتجوا لذلك بأنَّه إذا وُصِلَ بـ(ياء) الضمير دَخَلَتْ عليه نُونُ الوقاية نحو: (ما أحسنني عندك، وما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك)، ونون الوقاية إنَّما تدخل على الفِعْلِ لا على الاسم، فلو لم يكن (أَفْعَلُ) في التعجب فِعْلًا لمَا دَخَلَتْ عليه نُونُ الوقاية، كدخولها على سائر الأفعال .

وأنَّه يَنْصِبُ المعارف والنكرات، و(أَفْعَلُ) إذا كان اسما لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز نحو قولك: (زيد أكبر منك سنا، وأكثر منك علما) ولو قلت: (زيد أكبر منك السن أو أكثر منك العلم) لم يجز، ولَمَّا جاز أنْ يُقَالَ: (ما أكبر السن له، وما أكثر العلم له) دَلَّ على أنَّه فِعْلٌ .

وأنَّه مفتوح الآخر، ولولا أنَّه فِعْلٌ ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه؛ لأنَّه لو كان اسما لارتفع لكونه خبرا، فلمَّا لَزِمَ فتح آخره دَلَّ على أنَّه فعل ماض [1] .

القول الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنَّ (أَفْعَل) في التعجب في نحو: ما أحسن زيدا، اسم، فهو مثل (أفعل) التفضيل[2].

واحتجوا لذلك بأنَّه جامد لا يتصرف، ولو كان فِعْلا لوَجَبَ أنْ يتصرف؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال، فلمَّا لم يتصرف، وكان جامدا وَجَبَ أنْ يَلْحَقَ بالأسماء[3].

وأنَّه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... من هؤُلَيائكُن الضالِ والسَّمُرِ[4]

---

(1) ينظر المقتضب: 4/ 185، والأصول في النحو لابن السراج: 1/ 101، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: 1/ 213، والإنصاف: 1/ 129- 136، وشرح المفصل: 7/ 143، والمقاصد الشافية: 4/ 440.

(2) ينظر والإنصاف: 1/ 126، واللباب: 1/ 198، وشرح المفصل: 7/ 143، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 583 .

(3) ينظر الإنصاف: 1/ 126 .

(4) البيت من البسيط، وهو للمجنون . و(أميلح): تصغير(أملح)، (ومَلُح): حَسُن. و(شدنّ): قوين وترعرعن، واستغنين عن أمهاتهنّ. و(هؤلياء): تصغير هؤلاء. و(الضال والسمر): نوعان من النبات.

والمعنى: يتعجّب من حسن النسوة الصغار مشبهًا إياهنّ بالغزلان الصغار وقد استغنت عن أمّهاتها بأكل الضال والسمر.

والشاهد فيه قوله: (أميلح)، فقد استدل به الكوفيون على أنه اسم؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء.

فـ(أميلح) تصغير (أملح) وقد جاء ذلك كثيرا في الشعر وسعة الكلام .

وأنَّ عينَ هذه الكلمةِ تَصِحُّ إذا كانت (واواً أو ياءً) نحو: (ما أَخوف زيدًا، وما أَسيره) ولو كان فِعلاً لاعتُلت؛ لأنَّ الاعتلال من خَصائص الأفعالِ، ولو أنَّه فِعْلٌ لَوَجَبَ أنْ تُعَلَّ عَيْنُهُ بقلبها (ألفًا) كما قلبت من الفعل في نحو: (قام، وباع، وأقام، وأباع) في قولهم: (أبعت الشيء) إذا عرضته للبيع[1].

وكان السيرافي قد نسب هذا القول للفراء، ثم بيَّن حجته فقال: " واحتج القائل -يقصد الفراء- بأن "أحسن" اسم بقول العرب: "ما أحيسن زيدا" كما قال الشاعر:

يا ما أميلح غزلانا شدنّ لنا ... من هؤليّئكنّ الضّال والسّمر

فصغر أملح، والفعل لا يصغر، واحتج أيضا بقولهم: "ما أقوم زيدا" ولو كان فعلا لم تصح الواو: ألا ترىٰ أنك تقول: "أقام يقيم" ولا تقول: "أقوم يقوم".

وقد ردَّ السيرافي ما استدل به الفراء، فقال: "والجواب عن هذا: أن "أحسن" في التعجب، وإن كان فعلا، فقد أشبه الاسم؛ للزومه لفظ الماضي، وقلة تصرفه، ولأن معنىٰ: "ما أحسن زيدا" ومذهب التعجب فيه- كمعنىٰ: زيد أحسن من غيره، وزيد أقوم من غيره. وقولنا: "أحسن من غيره"، هو اسم فيه معنىٰ التعجب والتفضيل فلما كان "ما أحسن زيدا" زائلا عن تصرف الفعل، مشبها للاسم في لزومه لفظا واحدا، حمل علىٰ الاسم الذي هو نظيره في جواز التصغير، وترك الإعلال[2].

وأرىٰ أنَّ السيرافي كان موفقا في اعتراضه قول الفراء، وذلك لأنَّ عدم تصرفه لا يَدُلُّ علىٰ أنَّه اسم؛ لأنَّ (ليس، وعسىٰ) فِعْلَان، ومع هذا فإنهما لا يتصرفان[3]

والبيت في الإنصاف: ١/ ١٢٧، وشرح المفصل: ٧/ ١٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٨٣، وشرح التسهيل: ٣/ ٤٠، ولسان العرب: (شدن)، والتذييل والتكميل: ١٠/ ٢٠٧، والمقاصد الشافية: ٤/ ٤٤١، وخزانة الأدب: ٩/ ٣٦٣ .

(١) ينظر الإنصاف: ١/ ١٢٦، والتبيين: ١/ ٢٩٠ .

(٢) شرح السيرافي ١/ ٣٥٥ .

(٣) الإنصاف: ١/ ١٣٨ .

وأنَّ تَّصحيح عينه لا دليل فيه، فلو كان مستقلاً بالدلالة على الاسميَّة لَدَلَّ على اسمية (أَفْعِلْ) فإنك تقول: (أَقْمِمْ بِه، وأَبِيعْ بِه). وإذا لم يخرج (أَفْعِلْ) عما ثَبت له من الفعليَّة، فلا يخرج (أَفْعَلَ) عن ذلك[1].

وأمَّا التَّصغير فقد رَدَّهُ سيبويه بأنَّهم أرادوا تصغيرَ الموصوف بالملاَحة، كأنك قلت: (مُلَيِّحٌ)، لكنَّهم عدلوا عن ذلك، وهم يَعنون الأول، قال سيبويه: " وسألت الخليل عن قول العرب: (ما أميلحه). فقال: لم يكن ينبغي أنْ يكون في القياس؛ لأنَّ الفعل لا يحقَّر، وإنما تحقَّر الأسماء لأنَّها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أنْ تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنَّهم حقروا هذا اللفظ، وإنَّما يعنون الذي تصفه بالمليح، كأنَّك قلت: (مليِّحٌ)، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: (يطؤهم الطريق)، و(صيد عليه يومان). ونحو هذا كثير في الكلام " [2].

" والحاصل أنَّهم يُقِرُّون بالتصغير، ولا يُقِرُّون بما يلزمه من الاسمية، وإنما لم يُقِرُّوا بذلك لمعارِض ثبوتِ الفعليَّة، فاحتاجوا إلى الاعتذار عنه [3].

الترجيح:

أرى أنَّ الراجح هو أنَّ صيغة (أفعل) في التعجُّب فِعْلٌ، وهو قول سيبويه والبصريين، وذلك لإلحاق نون الوقاية بها في قولك: ما أحسنني! فهو كقولك: أكرمني .

وأنَّ (أفعل) هذه تنصب المتعَّجب منه على أنَّه مفعول به، ولا تجوز إضافته إليه على الفتح أبدًا، ولو كان اسمًا لأعرب[4] .

ولأنَّ التصغير وصف في المعنى، والفعل لا يُوصَفُ، فلا يصغّر[5].

---

(١) المقاصد الشافية: ٤/ ٤٤٢ .

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٧٧، ٤٧٨ .

(٣) المقاصد الشافية: ٤/ ٤٤٢، ٤٤٣ .

(٤) اللباب: ١/ ١٩٧

(٥) شرح التسهيل: ٣/ ٤٠ .

المسألة الحادية عشرة: نوع (ما) في أسلوب التعجب

تَرِدُ (ما) الاسمية على أوجه، منها:

١- أَنْ تكون معرفَة نَاقِصَة وَهِي الموصولة نَحْو قوله تعالى﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾[١].

٢- ومعرفة تامة، وهي المقدرة بِقَوْلِك (الشَّيْء)، وَهِي الَّتِي لم يتقدمها اسْم تكون هِيَ وعاملها صفة لَهُ فِي الْمَعْنى نَحْو ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾[٢]أَي: فَنعم الشَّيْء هِيَ .

٣- وتكونَ نكرَة نَاقِصَة، وهِيَ الموصوفة، وتقدر بِقَوْلِك: (شَيْء) كَقَوْلِهِم: مَرَرْت بِمَا معجب لَك، أَي: بِشَيْء معجب لَك.

٤- ونكرة تامة، نحو قولك: غسلته غسلا نعما، ودققته دقا نعما، أَي: نعم شَيْئا .

٥- وتكون استفهامية وَمَعْنَاهَا: أَي شَيْء، نَحْو قوله تعالى: [٣]﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾[٤].

وقد اختلف النحاة في نوع (ما) التعجبية، في نحو: قوله تعالى: ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[٥]، وقولهم: ما أحسن زيدا، وقد نص الفراء على أنها استفهامية دخلها معنى التعجب .

ولم يرتض السيرافي رأي الفراء، فرده وأفسد ما ذهب إليه، فقال: "وهذا قول لا دليل عليه، وهو أيضا يفسد..."[٦] .

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في (ما) التعجبية في (ما أَفْعَلَ)، وذلك على أربعة أقوال:

---

(١) من الآية: (٩٦) من سورة النحل .

(٢) من الآية: (٢٧١) من سورة البقرة .

(٣) الآية: (١٧) من سورة طه .

(٤) ينظر معاني الحروف للرماني صـ: ٨٦، ٨٧، والجنى الداني صـ: ٣٣٧، ومغني اللبيب: ٤/ ٧-١٣ .

(٥) من الآية: (١٧٥) من سورة البقرة .

(٦) شرح السيرافي ١/ ٣٥٥ .

القول الأول: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّ (ما) التعجبية نكرة تامة، بمعنى (شيء)، فإذا قلت: ما أحسن زيدا، فـ(ما) نكرة مبهمة في محل رفع بالابتداء، والجملة بعدها خبر لها، والمعنى: شيء أحسن زيدا، أي: جعله حسنا [1].

وقد نصَّ سيبويه على أنَّ (ما) هنا بمعنى (شيء) فقال: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجري مجري الفعل، ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: ما أحسن عبدالله، زعم الخليل أنَّه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبدالله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلم به" [2].

وقد اختار هذا القول: أبو علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري، وأبو البركات الأنباري، والعكبري، وابن الخباز، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام، وابن عقيل، والشيخ. خالد الأزهري، والسيوطي[3].

ويَدُلُّ على كونها نكرة تامة: هو الإبهام الذي يفيده معنى التعجب؛ " لأنَّ قَصْدَ المُتَعَجِّبِ الإعلامَ بأنَّ المُتَعَجَّبَ منه ذو مَزِيَّةٍ، إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المُعَبَّرُ بها عن ذلك أنْ تُفْتَتَحَ بنكرة غير مختصة ليحصلَ بذلك إبهام متلوّ بإفهام، ولا شك أنَّ الإفهام حاصل بإيقاع (أفعل) على المُتَعَجَّبِ منه، إذْ لا يكون إلا مختصًا، فتَعَيَّنَ كون الباقي وهو (ما) مقتضيًا الإبهام "[4].

وأنَّ الكلام على أنَّها نكرة تامة، يكون مستقلا بنفسه لا يفتقر إلى تقدير شيء، وعلى القول الآخر يفتقر إلى تقدير شيء، وإذا كان الكلام مستقلا بنفسه مستغنيا عن تقدير كان أولى مما يفتقر إلى تقدير[5].

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١، وهمع الهوامع: ٣/ ٣٧.

(٢) الكتاب: ١/ ٧٢، ٧٣ .

(٣) ينظر البغداديات صـ: ٢٥٥، واللمع لابن جني صـ: ١٣٦، والمفصل صـ: ٣٦٨، وأسرار العربية صـ: ١١٢، واللباب: ١/ ١٩٦، وتوجيه اللمع: ٣٨٢، وشرح المفصل: ٧/ ١٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١، ومغني اللبيب: ٤/ ١٣، والمساعد: ٢/ ١٤٨، والتصريح على التوضيح: ٢/ ٥٩، وهمع الهوامع: ٣/ ٣٧ .

(٤) شرح التسهيل: ٣/ ٣١، والتصريح على التوضيح: ٢/ ٥٩ .

(٥) ينظر أسرار العربية صـ: ١١٢ .

القول الثاني: ذهب الأخفش في أحد قوليه، ونُسِبَ لبعض الكوفيين إلى أن (ما) اسم موصول بمعنى (الذي)، وما بعدها من قولك: أحسن زيدًا صلتها، والخبر محذوف، وتقديره: الذي أحسن زيدًا شيءٌ عظيمٌ. واحتجّ لذلك بقولهم: (حَسْبُك)، فهو اسم مبتدأٌ لم يؤتَ له بخبرٍ؛ لأن فيه معنى النَّهي، فكانت (ما) كذلك[1].

القول الثالث: ذهب الأخفش في قوله الثاني: إلى أنَّها نكرة ناقصة، أي نكرة موصوفة بمعنى (شيء) وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها، "فمحله رفع تبعًا لمحل (ما)[2].

وردَّ هذا القول بأنَّ هذا القول فيه تقديم الإفهام وتأخير الإبهام، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما: تقديم ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام، كما فُعِلَ بضمير الشأن ومُفَسِّرِهِ، وبضميري (نعم ورُبّ)، بالعموم والتخصيص، وبالمميز والتمييز وأشباه ذلك.

وأنَّ الخبر ملتزم الحذف دون شيء يسد مسدّه، والمعتاد في الخبر الملتزم الحَذْفِ أنْ يَسُدَّ مسدّه شيء يحصل به استطالة كما فعل بعد(لولا) وفي (عمرك لأفعلنّ)، فالحكم بموصولية (ما) وكون الخبر محذوفا دون استطالة حكم بما لا نظير له، فلم يعوَّل عليه ولا أجيب الداعي إليه[3].

القول الرابع: ذهب الفراء وابن درستويه[4]، ونسب للكوفيين إلى أنَّ (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب، وهي التي يُستفهم بها في قولك: ما تصنع؟ وما عندك؟ فهي بمنزلةِ (مَن، وأي) في الإبهام.

---

(١) ينظر الأصول في النحو: ١/ ١٠٠، وأسرار العربية صـ: ١١٢، وشرح المفصل: ٧/ ١٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٨٣ .

(٢) ينظر شرح الأشموني: ٢/ ٢٦٣، والتصريح: ٢/ ٥٨ .

(٣) ينظر الأصول: ١/ ١٠٠، وشرح التسهيل: ٣/ ٣١/ ٣٢ .

(٤) ينظر رأي ابن درستويه في شرح الرضي: ٤/ ٢٣٤، والارتشاف: ٤/ ٢٠٦٥، والمساعد: ٢/ ١٤٨ .

وقد صرَّح الفراء بأنَّها استفهامية في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [1]: فقال: " فيه وجهان: أحدهما: فما الذي صبرهم علىٰ النار ؟ والوجه الآخر: فما أجرأهم علىٰ النار! " [2] .

وعللوا لذلك: بأنَّ التعجّب فيه إبهامٌ، وذلك أنَّ التعجّب إنَّما يكون فيما جاوز الحدَّ المعروفَ، وخرج عن العادة، وصار كأنَّه لا يُبْلَغُ وَصْفه، ولا يُوقَف علىٰ كُنهه، فقولُك: ما أحسن زيدًا!، في المعنىٰ كقولك: (أيُّ رجل زيدٌ) إذا عنيتَ أنه رجلٌ عظيمٌ، أو جليلٌ ونحوَ ذلك[3] .

وكان السيرافي قد ردَّ ما ذهب إليه الفراء، وأفسده؛ لأنه غَيَّر علامة الإعراب في (أحسن، وعبدالله)، ليفرق بين الخبر والاستفهام، وهذا لا دليل عليه، فقال: " وقال الفراء ومن تابعه من الكوفيين: إن قولنا: "ما أحسنَ عبد الله"، أصله "ما أحسن عبد الله"، وأن "أحسن" اسم كان مضافا إلىٰ "عبد الله"، وكان المعنىٰ فيه الاستفهام. ثم إنهم عدلوا عن الاستفهام إلىٰ الخبر، فغيروا "أحسن" ففتحوه، ونصبوا "عبد الله"، فرقا بين الخبر والاستفهام.

وهذا قول لا دليل عليه، وهو أيضا يفسد؛ لأنه يقال: بأي شيء نصبت أحسن، و"ما" هي مبتدأه، و"أحسن" خبرها، وهو اسم، وحكم الاسم المبتدأ إذا كان خبره اسما مفردا أن يكون مرفوعا مثله، والتفريق بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه، ومن ذلك أنا نقول: "ما أحسن بالرجل أن يصدق"، ولو كان أصله الإضافة لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه "بالياء"، ألا ترىٰ أنا نقول: "ما أحسن بالرجل الصدق" [4].

وأرىٰ أن السيرافي كان موفقا في تضعيفه قول الفراء " لأنَّ التعجّب خبرٌ محضٌ يحسن في جوابه صدقٌ أو كذبٌ، والمتكلّمُ لا يَسألُ المُخَاطَبَ عن الشَّيء الذي جعله حسنًا، وإنما يُخْبره بأنه حسنٌ، ولو كانت (ما) استفهامًا، لم يَسُغْ فيها صدقٌ أو كذبٌ؛ لأنَّ الاستفهامَ ليس بخبرٍ " [5].

---

(١) من الآية: (١٧٥) من سورة البقرة .

(٢) معاني القرآن للفراء: ١/ ١٠٣ .

(٣) ينظر شرح المفصل: ٧/ ١٤٩.

(٤) شرح السيرافي ١/ ٣٥٥ .

(٥) ينظر وشرح المفصل: ٧/ ١٤٩.

وأنَّ الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالبا إلا الأسماء نحو: ﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾[1].

ولو كان فيها معنى الاستفهام؛ لجاز أنَّ تخلفها (أيّ) في نحو: ما أنت من سيّد[2]، فلا يجوز أن نقول في المثال السابق: أي أنت من سيد .

الترجيح:

أرى أنَّ الراجح أنَّ (ما) التعجبية نكرة تامة بمعنى (شيء) والجملة بعدها هي الخبر، وهذا قول سيبويه وجمهور البصريين، وذلك لأنَّ كونها بمعنى (شيء) يناسب باب التعجب؛ لأنَّ التعجب بابه الإبهام؛ لأنَّه يكون من شيء خَفِيَ سببه، والشيء إذا أبهم كان أفخم لمعناه، وكانت النفس متشوقة إليه لاحتماله أمورا "[3].

وأنَّها إذا كانت نكرة تامة فلا تفتقر إلى تقدير شيء، والقول الآخر يفتقر إلى تقدير شيء، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج " [4] .

ولأنَّ القول بحذف الخبر وجوبا-هنا- بعيد؛ وذلك لِعَدَمِ وجود شيء يسد مسده، والمعتاد في الخبر الملتزم الحذف أن يسدّ مسدّه شيء يحصل به استطالة [5].

وأنَّ مِمَّا يُبعِدُ أنْ تكون موصولة، أنَّ باب التعجّب بابُ إبهام، والصلةُ مُوضحةٌ الموصولَ، ففيه نقضٌ لما اعتزموه في باب التعجّب من إرادة الإبهام[6].

---

(١) الآية: (٢٧) من سورة الواقعة .

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٣٢ .

(٣) ينظر شرح المفصل: ٧/ ١٤٩.

(٤) ينظر أسرار العربية صـ: ١١٢ .

(٥) ينظر الأصول: ١/ ١٠٠، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٢ .

(٦) ينظر شرح المفصل: ٧/ ١٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٨٢ .

المسألة الثانية عشرة: الأصل في (اللهم)

اسم الجلالة (الله) من الأسماء التي لها ميزةٌ خاصة في باب النداء، وقد وَرَدَ نداء اسم الجلالة علي عدة أوجه:

الأول: أنْ تقول: (يا ألله) بقطع الهمزة، والثاني: أن تقول: (يا الله) بهمزة وصل، والثالث: أن تقول: (اللَّهُمَّ) بحذف حرف النداء، والتعويض في آخر الاسم بميم مشددة، وهذا هو الأكثر استعمالا. الرابع: أنْ تقول: (لاهم) فتحذف حرف النداء وتحذف (أل) من الاسم الكريم وتجيء بميم مشددة في آخر الاسم[1].

وقد اختلف النحاة في (الميم) في (اللَّهُمَّ)هل هي عوض من حرف النداء (يا) كما قال البصريون، أو أنَّها بدل من جملة محذوفة كما قال الكوفيون والفراء؟

وقد ردَّ السيرافي ما ذهب إليه الفراء وأبطله، فقال: " وهذا عند البصريين غير جائز، من قبل أن هذا الاسم يستعمل في المواضع التي لا يحسن فيها هذا التقدير..... "[2].

الدراسة والتحليل:

اختلف البصريون والكوفيون في أصل: (اللَّهُمَّ) تبعا لاختلافهم في أصل هذه الميم، وذلك على قولين:

القول الأول: ذهب البصريون: إلى أنَّ الميم المشددة في (اللَّهُمَّ)عوض من (يا) في (يا الله)، والهاء مبنية علي الضم[3].

وقد نَصَّ سيبويه على أنَّ هذا هو رأي الخليل[4] فقال: " وقال الخليل – رحمه الله – اللهم نداء، والميم ههنا بدل من (يا) فهي ههنا فيما زعم الخليل – رحمه الله – آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلا أنَّ الميم ههنا في الكلمة، كما أنَّ نون (المسلمين) في الكلمة بُنِيَتْ عليها "[5].

---

(1) ينظر وتوضيح المقاصد: 2/ 1069، والتصريح: 2/ 223، الانتصاف من الإنصاف: 1/ 341.

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 1/ 184، 185 .

(3) ينظر الكتاب: 2/ 196، وأمالي ابن الشجري: 2/ 340، والإنصاف: 1/ 341.

(4) وقد صرح الخليل بهذا القول فقال: " وَمعنى (اللَّهُمَّ) أَرَادوا أَنهم أَن يَقُولُوا: (يَا الله) فثقل عَلَيْهِم فَجعلُوا مَكَان حرف النداء الْمِيم، وَجعلُوا الْمِيم بدلا من حُرُوف النداء فَقَالُوا: (اللَّهُمَّ)؛ لِأَنَّ الْمِيم من حُرُوف الزَّوَائِد أَيْضا فأسقطوا (يَا) وَهُوَ حرف النداء وَجعلُوا (ميما) زَائِدَة فِي آخر الْكَلِمَة؛ لِأَنَّ الْمِيم من حُرُوف الزَّوَائِد، كَأَنَّك تُرِيدُ: (يَا ألله) ثمَّ قلت: (اللَّهُمَّ) فزدت (الْمِيم) بَدَلا من (يَا) فِي أَوله " الجمل للخليل صـ: 136، 137 .

(5) الكتاب: 2 / 196.

وقد أيَّدَ هذا القول طائفة من النحاة، منهم: الزجاج، والنحاس، وابن جني، وابن الشجري، وأبو البركات الأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان[1].

وعلل البصريون لذلك: " بأنهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا)، والميم حرفان و(يا) حرفان، ويستفاد من قولك: (اللَّهُمَّ) ما يستفاد من قولك: (يا ألله)، فعُلِم بذلك أنَّ الميم عوض من (يا)؛ لأنَّ العوض ما قام مقام المعوض، وها هنا (الميم) قد أفادت ما أفادت (يا)، فَدَلَّ على أنَّها عوض منها، ولهذا لا يَجْمَعُون بينهما إلَّا في ضرورة الشعر[2].

القول الثاني: ذهب الفراء، ونُسب للكوفيون: إلى أنَّ الميم المشددة في (اللَّهُمَّ) ليست عوضًا من (يا) التي للتنبيه في النداء، وإنَّما هي بقية جملة محذوفة وهي (أمنا بخير)؛ ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار"[3].

يقول الفراء: " ونرى أنَّها [4] كانت كلمة ضم إليها (أم) تريد: يا الله أمنا بخير، فكثرت في الكلام فاختلطت، فالرَّفْعَةُ التي في (الهاء) من همزة (أم) لما تركت انتقلت إلى ما قبلها، ونرى أنَّ قول العرب: (هلم إلينا) مثلها، إنَّما كانت (هل) فضم إليها (أم) فتركت على نصبها " [5].

وقد اختار أبو بكر الأنباري هذا القول وصححه في كتابه الزاهر فقال: " والدليل على صحة قول الفراء وأبي العباس: إدخال العرب (يا) على (اللَّهُمَّ) " [6].

---

(١) ينظر معاني الزجاج: ١/ ٣٩٣، إعراب النحاس:١/ ٣٦٤، الخصائص: ١/ ٢٦٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٣٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤٠، والإنصاف: ١/ ٣٤٤، وشرح المفصل:٢/ ١٦، وشرح الجمل:٢/ ١٠٧، وشرح التسهيل:٣/ ٤٠١، والارتشاف: ٤/ ٢١٩١ .

(٢) ينظر الإنصاف: ١/ ٣٤٣ .

(٣) ينظر الإنصاف: ١/ ٣٤١، والارتشاف ٤/ ٢١٩١، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٦٩ .

(٤) يقصد بذلك قوله (اللهم)

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٠٣ .

(٦) ينظر الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ١٤٦ .

وقد احتج لذلك بأنَّ الجمع بين (يا) والميم جائز؛لأن (يا) ليست عوضًا من الميم، وإنَّما أصل (اللَّهُمَّ) هو (يا ألله أمَّنا بخير) يقول الأنباري على لسان الكوفيين:"إنَّما قلنا ذلك؛لأنَّ الأصل فيه (يا ألله أمَّنا بخير) إلا أنَّه لما كثر في كلامهم وجَرىٰ على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة "[1]

كذلك استدلوا بقول الشاعر

وما عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّما ... سَبَّحْتِ أَوْ صَلَّيْت يا اللَّهُمَّما [2]

وبقول الآخر: إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ... أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا [3].

---

(1) الإنصاف: 1/ 341 .

(2) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

المعني: عليكِ أن تقولي كلما صليتِ أو دعوت الله –جل وعلا – يارب أعد لنا أبانا مقبلا مسلما .

والشاهد فيه قوله: (يا اللَّهُمَّا) حيث جمع بين حرف النداء والميم التي هي عوض عنها، وزاد أيضا ميما، وذلك نادر إن لم يكن شاذا علي رأي البصريين .

والبيت في معاني القرآن للفراء: 1/ 203، ومعاني الزجاج: 1/ 294، والإنصاف: 1/ 341، وشرح الجمل لابن عصفور: 2/ 107، وشرح الرضي علي الكافية: 1/ 384، ولسان العرب (ألله)، وهمع الهوامع: 2/ 48، وخزانة الأدب: 2/ 296.

(3) البيت من الرجز، وهو لأبي خراش الهذلي، وقيل: لأمية بن أبي الصلت .

و(حدث): حادث طارئ من مكاره الدنيا. و(ألما): نزل .

والمعنىٰ: إذا نزل بي حادث من حوادث الدهر، وطرأ علي ما أحتاج فيه إلى المعونة، ألجأ إلى الله وأناديه، فإنه جلت قدرته هو المعين وحده.

والشاهد فيه قوله: "يا اللهم" فقد جمع بين "يا" والميم المشددة التي تأتي عوضا عن حرف النداء، وحكم هذا الجمع شاذ أو نادر؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض عنه.

والبيت في المقتضب: 4/ 242، وسر الصناعة: 1/ 419، وأمالي ابن الشجري: 2/ 340، والإنصاف: 1/ 342، وشرح المفصل لابن يعيش:2/ 16، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 401، ولسان العرب:(ألله)، وهمع الهوامع:2/ 48، خزانة الأدب:2/ 295 .

فجمع بين الميم و(يا) ولو كانت عوضًا عنها، لما جاز أنْ يجمع بينهما، لأن العوض والمعوض لا يجتمعان[1].

وما ذهب إليه الفراء ردَّه السيرافي فقال: " قال الفراء: إن الأصل في هذا الحرف: يا الله أمنّا بخير، وكثر في كلامهم حتىٰ ألقوا الهمزة وطرحوا ضمتها علىٰ الهاء، وحذفوا حركة الهاء.

وهذا عند البصريين غير جائز، من قبل أن هذا الاسم يستعمل في المواضع التي لا يحسن فيها هذا التقدير؛ من ذلك أنا نقول: اللهمّ أمّنا بخير، ولا نقول: يا الله أمّنا بخير، ونقول في الدعاء علىٰ غيرنا: اللهم عذّب الكفّار ودمّر عليهم، ولا يحسن في مبدأ مثل هذا الدعاء: يا الله أمنّا بخير عذّب الكفّار.

واحتج الفراء في إبطال من يقول: إن الميم عوض من "يا" بأن قال: قد يجيء في الشعر " يا " مع " اللهمّ " كقول الشاعر: وما عليك أن تقولي كلّما ... سبّحت أو صلّيت يا اللهمّا

اردد علينا شيخنا مسلّما

وهذا عند البصريين في ضرورة الشعر جائز أن يعوّضوا من حروف، ثم يردونه مع بقاء العوض، فمن ذلك قولهم: يا رجل، ويا غلامان، فتكون "يا" عوضا من الألف واللام، ويتعرّف المنادىٰ بـ (يا)، كما يتعرف بالألف واللام، ثم يضطر الشاعر فيجمع بينهما، فمن ذلك قوله:

فيا الغلامان اللذان فرّا ... إيّاكما أن تكسباني شرّا

وقوله: من أجلك يا التي تيمت قلبي ... وأنت بخيلة بالودّ عنّي

ومن ذلك أنهم جعلوا الميم في فم بدلا من الواو، ثم يضطر الشاعر فيردّ الواو مع بقاء الميم. قال الفرزدق: هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما ... علىٰ النَّابحِ العَاوِي أَشَدَّ[2] رَجَام[3]

---

(1) ينظر الإنصاف: 1/ 343.

(2) البيت من الطويل وهو للفرزدق

والمعنىٰ: يقول الفرزدق: إنه يجعل في فم الذي يسبه ويهاجيه لجاماً يسكته به، معناه أنه يهجوه بما لا يمكنه أن يجيب عنه، فيكون ذلك الهجو بمنزلة اللجام.

والشاهد فيه قوله : فَمَوَيْهِما حيث جمع الشاعر بين العوض والمعوض عنه للضرورة .

والبيت في ديوان الفرزدق: 2/ 409، تحقيق: إيليا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني، والكتاب لسيبويه: 3/ 365، والمقتضب: 3/ 158، والخصائص: 3/ 147، والإنصاف: 1/ 345، وشرح الكافية للرضي: 2/ 270، ولسان العرب: (فوه) (10/ 358)، والتذييل والتكميل: 1/ 169، وتاج العروس: (36/ 466) .

(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 1/ 184، 185 .

وبالنظر في ردود السيرافي نجد أنها تعود إلى المعنى والاستعمال، فهو قد ردَّها نظرا لفساد التقدير، وكذلك فساد المعنى .

ويلاحظ أنه قد خرج ما استشهد به من الشعر على إنَّه قد جُمع بين العوض والمعوض عنه؛ لضرورة الشعر، وسهَّل ذلك أنَ العوض في آخر الاسم، والمعوض في أوله .

وأتفق معه في حكمه وفي رده قول الفراء، وذلك لأنَّه لو كان الأصل في (اللهم): (يا ألله أُمَّنا بخير) لما جاز " الفصل بـ (اللهم) بين الشيئين اللذين أحدهما متعلق بالآخر، وسبب له، وغير أجنبي منه، وذلك نحو قولك: (بك –اللهم– نرجو الفضل)، و(أنت –اللهم– الرازق) فلو كان المعنى فيه (يا الله أم) لم يستجيزوا هذا الكلام؛ لأنه كان يُفصَل بين الشيئين المتصل أحدُهما بالآخر بجملتين: إحداهما النداء، والأخرى الدعاء "[1] .

ولو كان الأصل: (يا ألله أُمَّنا بخير) فحذفوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال، " لكان يجب أن تلزمه (ياء) النداء فيقول: يا الله اغفر لنا، ولم يقل أحد من العرب إلا (اللهم). قال الله عز وجل:﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾، وقال تعالي[2]﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ " [3] .

وأنه لا يجوز أنْ يكون انضمام (أم) إلى الاسم، على وجه ما تُضمُّ الكلمة إلى الكلمة لتكون معها كالشيء الواحد، لأنَّه لا يوجد في الكلمة التي ضُمَّ بعضها إلى بعضٍ جملةٌ ضُمَّتْ إلى اسم، فصارت معه كالشيء الواحد، ولا جملة ضُمَّتْ إلى جملة" [4] .

ولو كان الأمر كما زعموا، لما جاز أنْ يستعمل هذا اللفظ إلَّا فيما يؤدي هذا المعنى، ولا خلاف أنَّه يجوز أنْ يقال:"اللهم العنه، اللهم أخزه، اللهم أهلكه" وما أشبه ذلك، وقد قال الله تعالى:﴿ وَإِذْ

---

(1) المسائل الشيرازيات: 1/ 186، تحقيق: د. حسن هنداوي– طبعة: كنوز أشبيليا، الطبعة الأولى 1424هـ– 2004م .

(2) من الآية: (46) من سورة الزمر .

(3) ينظر معاني القرآن للزجاج: 1 / 293 .

(4) المسائل الشيرازيات: 1/ 189 .

قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[1].

ولو كان الأمر كما زعموا لكان التقدير:" (أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم)، ولا شك أنَّ هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض؛ لأنه لا يكون أمهم بالخير: أن يمطر عليهم حجارة من السماء أو يؤتوا بعذاب أليم " [2] .

الترجيح:

أرىٰ أنَّ الراجح هو مذهب جمهور البصريين، وأنَّ الميم المشددة في (اللهم) عوض عن (يا) في (يا الله) ، و لا تجتمع (يا) مع الميم إلا في ضرورة الشعر، وذلك لأنَّ هذه التقديرات التي قدرها الكوفيون لا دليل عليها، ولا يقتضيها القياس، فلا يصار إليها بغير دليل .

وأنَّه لو لم تكن (يا) عوضا من (الميم) لكثر في كلامهم (يا اللهم)، فكونه لا يقال، دليلا علىٰ أنه عوض .

ولأنَّ القياس إنَّما يجري إذا فهمنا من العرب إجراء القياس، وذلك يكون بوجوده مسموعًا كثيرا جدا في النثر والنظم، أو بمجرد سماعه من غير وجود معارض له، وليس ما نحن فيه كذلك، لأنَّ السماع إنَّما فشا بعدم الجمع، ولم يُوَجَدْ الجمع إلا في الشعر، ولا وُجِدَ في الشعر إلا شاذا"[3] .

وأنَّ أدلة الكوفيين فيها تكلف واضح، وقد رُدَّت من وجوه كثيرة ، أشرت إليها في الدراسة.

---

(١) الآية: (٣٢) من سورة الأنفال .

(٢) الإنصاف: ١/ ٢٤٥.

(٣) المقاصد الشافية: ٥/ ٢٩٣ .

المسألة الثالثة عشرة: اتصال نون الإناث بـ هلم

"هَلُمَّ" اسمٌ من أسماء الأفعال، ومسمّاه "إيتِ"، و"تَعالَ"، وهو مبنيٌ لوقوعه موقع الفعل المبنيّ، وأصلُه أن يكون ساكنا على أصل البناء، وإنما حُرّك آخِره لالتقاء الساكنين، وهما الميمان في آخِره، وفُتح تخفيفًا لثقل التضعيف .

وهي عند أهل الحجاز بلفظ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة، والمذكر والمؤنث، نحوِ: "هَلُم يا رجلُ"، و"هلم يا رجلان"، و"هلمّ يا رجالُ"، و"هلم يا امرأة"، و"هلم يا امرأتان"، و"هلم يا نسوةُ". يستوي في اللفظ الواحدُ والجمعُ، وبه ورد التنزيل، قال الله تعالى: {وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا}[1]، أفرد، والمخاطبون جماعة.

أما بنو تميم فيغلبون جانب الفعلية، فيُثنون ويجمعون، فيقولون: "هلمّ يا رجلُ"، و"هلمَّا يا رجلان"، و"هَلُمُّوا يا رجالُ"، و"هَلُمي يا امرأةُ" [2].

أما إذا اتصلت بـ (هلمَّ) نون النسوة، فإن الفراء يقول (هلمَّنَّ) ، بزيادة نون بعد الميم، قياسا على لغة من يزيد الألف وأنكر عليه السيرافي هذا القول، وجعله من الشاذ الذي لا يعبأ به [3].

الدراسة والتحليل:

إذا اتصلت نون النسوة بـ (هلم)، فللنحاة فيها قولان:

القول الأول: يقولون: "هَلُمُمْنَ يا نسوةُ". بفتح الهاء، وتسكين اللام، وضم الميم الأُولى، وتسكين الثانية، وفتح النون مخفَّفة، وهذا مذهبُ البصريين وأكثرِ الكوفيين .

وإنما كان كذلك؛ لأن لام الكلمة تسكن عند اتصالِ هذه النون بها، إذ كانت ضميرَ مرفوع، كما تقول: " ضَرَبْنَ"، و"خَرَجْنَ"، وإذا سكن ما قبلها، بطل الادغامُ، وصار بمنزلةِ "اشْدُدْ"، و"ارْدُدْ".

---

(١) من الآية (١٨) من سورة الأحزاب .

(٢) ينظر شرح السيرافي ١/ ١٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤١.

(٣) شرح السيرافي ١/ ١٠٥ .

وقد نص سيبويه على أن أهل الحجاز وغيرهم لا يدغمون الفعل المضعف إذا اتصلت به نون النسوة فقال: " وأهل الحجاز وغيرهم، مجتمعون على أنهم يقولون للنساء: اردُدن، وذلك لأن الدال لم تسكن ههنا لأمر ولا نهيٍ. وكذلك كل حرف قبل نون النساء لا يسكن لأمر ولا لحرفٍ يجزم.... وكذلك يجري غير المضاعف قبل نون النساء، لا يحرك في حال. وذلك قولك: ضربن ويضربن ويذهبن. فلما كان هذا الحرف يلزمه السكون في كل موضع وكان السكون حاجزاً عنه ما سواه من الإعراب وتمكن فيه ما لم يتمكن في غيره من الفعل، كرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما يجزم لأمر أو لحرف الجزم، فلم يلزمه السكون كلزوم هذا الذي هو غير مضاعف.

ومثل ذلك قولهم: رددت ومددت؛ لأن الحرف بني على هذه التاء كم بني على النون وصار السكون فيه بمنزلته فيما نون النساء. يدلك على ذلك أنه في موضع فتح " [1].

وهذا الذي ذكره سيبويه من وجوب فك الإدغام إذا اتصلت نون النسوة بالفعل المضعف، هو مذهب أكثر النحاة[2]، ولم أجد أحدا من النحاة خالف هذا القول إلا الفراء .

القول الثاني: يقول في (هلم) إذا اتصلت نون النسوة به (هلمَّنَّ)، بفتح الهاء، وضمّ اللام، وفتح الميم وتشديدها، وفتح النون أيضًا مشدّدة[3].

كان السيرافي قد نسب هذا القول للفراء، وبين حجته فقال: " وزعم الفراء أن الصواب في هذه اللغة: "هلمّن" فتحة الهاء وضمة اللام وتشديد الميم وفتحها وفتحة النون وتشديدها. وزعم أن الذي أوجب ذلك أن هذه النون التي هي ضمير الجماعة لا توجد إلا وقبلها ساكن، فزادوا نونا أخرى، لئلا تسكن الميم الأخيرة، وتركوا الميم الأخيرة على حالها، وجعلوا النون المزيدة توقية لتغيير

---

(١) الكتاب لسيبويه: ٣/ ٥٣٥ .

(٢) ينظر : المقتضب للمبرد ٣/ ٢٥ ، والتعليقة ٤/ ٤٠، اللباب ٢/ ٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٤٢، شرح الشافية ٣/ ٢٤٥ ، توضيح المقاصد للمرادي ، التصريح ٢/ ٧٦٥، شرح الأشموني ٤/ ١٦٤ – دار الكتب العلمية بيروت .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٤٢.

الميم الأخيرة. ويشبه هذا قولهم: "مني" و "عني" حين زادوا نونا أخرىٰ توقي سكون النون الأولىٰ: لأن النون الأولىٰ لا تكون إلا ساكنة، وياء المتكلم يكسر ما قبلها، فزيدت نون لتكسر لدخول الياء، وتسلم النون الأولىٰ.

واحتج الفراء لذلك بما يروىٰ في بعض اللغات من زيادة الألف في: "ردّات"؛ وذلك أن من العرب من يقول مكان: "رددت": "ردّت" فيدغم، كما كان قبل دخول تاء ضمير المتكلم، فمن أهل هذه اللغة من يقول: "ردّات" فيزيد ألفا، ليسكن ما قبل هذه التاء؛ لأن ذلك حكمها، ويبقىٰ التضعيف علىٰ حاله. وكذلك تزاد نون قبل نون جماعة المؤنث، ليكون ما قبل النون ساكنا ويسلم التضعيف"[1].

يلاحظ أن السيرافي قد ذكر حجة الفراء في زيادة النون، وبين أن لها وظيفتين، الأولىٰ: أن تسلَمَ فتحةُ الميم في "هَلُمَّ"، الثانية: أن يقع عليها السكون، إذ ما قبل نون النسوة يكون ساكنا .

وبين أن زيادة النون هنا، ليس غريبا عن العرب، إذ قد زادوا النون في (من، وعن) لتسلم النون الأولىٰ من الكسر، إذ كانت ياءُ المتكلّم أبدًا تَكْسِر ما قبلها، ثم قاس زيادة النون هنا علىٰ ما فعلته العرب في بعض لغاتها من زيادة (ألف) في قولهم: ردات، وهي لغة في ردّت .

ثم جاء واعترض الفراء في قوله هذا، وحكم عليه بالشذوذ فقال: " والذي ذكره الجماعة سوىٰ الفراء هو القياس، وما قاله الفراء من زيادة الألف في هذه اللغة، فهو شاذ من شاذ لا يعبأ بمثله"[2].

وما قاله الفراء قريب من لغة بكر بن وائل، فهم لا يفكون الإدغام إذا اتصلت بالفعل نون النسوة، وقد حكاها سيبويه نقلا عن الخليل فقال: " وزعم الخليل أنَّ ناساً من بكر بن وائل يقولون: ردَّن ومدَّن وردَّت، جعلوه بمنزلة ردَّ ومدَّ. وكذلك جميع المضاعف يجري كم ذكرت لك في لغة أهل الحجاز وغيرهم والبكريين " [3].

---

(١) شرح السيرافي ١/ ١٠٥ .

(٢) شرح السيرافي ١/ ١٠٥.

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٣٥ .

وهم إذ يفعلون ذلك "كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء، فأبقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما"[1].

إذن الفرق بين ما قاله الفراء وبين لغة بكر بن وائل هو زيادة النون قبل نون الإناث عند الفراء .

واعتراض السيرافي في محله، فهو قد حكم بالشذوذ على قول الفراء، لمخالفته القياس؛ لأنه قد تقرر عند النحاة أنه إذ سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع البارز وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل، لأن ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون إلا ساكنًا: نحو:حللت"[2].

القول الثالث: يقول في (هلم) إذا اتصلت به نون النسوة ("هَلُمَّيْنَ) فيجعلون بدل نون الوقاية ياء، وقد نقل السيرافي هذه اللغة وحكم عليها بالشذوذ فقال: "وقد حكي عن بعضهم: " هلمّين يا نسوة " في هذه اللغة، بجعل الزائد ياء وهذا شاذ أيضا"[3] .

الترجيح:

أرى أن القياس في (هلم) إذا اتصلت به نون النسوة أن يُقال: ("هَلُمُمْنَ)، وذلك قياسا على ما نطقت به العرب في الفعل المضعف، فهم مجمعون على أن الفعل المضعف لا يدغم إذا اتصلت به نون النسوة، وهذا ما نقله سيبويه عن استعمالهم فقال: " وأهل الحجاز وغيرهم، مجتمعون على أنهم يقولون للنساء: اردن.." [4] . كذلك لم يخالف أحد غير الفراء، فكان السيرافي مصيبا في اعتراضه .

---

(١) التعليقة ٤/ ٤٠ .

(٢) التصريح ٢/ ٧٦٥ .

(٣) شرح السيرافي ١/ ١٠٥ .

(٤) الكتاب لسيبويه: ٣/ ٥٣٥ .

المسألة الرابعة عشرة: (ويكأن) بين البساطة والتركيب

اختلف النحويون في أصل "ويكأن" في قوله تعالىٰ: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ﴾على النحو الآتي:

القول الأول: ذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلىٰ أن (وَيٌ) مفصولة من (كأن)، فهما كلمتان غير مركبتين، ومعنىٰ (وي) التعجب، و(كأن) التشبيه. قال الخليل في العين: "وقد تدخل (وَيٌ) علىٰ (كأن) المخففة والمشددة، قال الله تعالىٰ: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ﴾ ، قال الخليل: هي مفصولة تقول:(وَيٌ)، ثم تبتدأ فتقول:(كأن) "[1].

وقال سيبويه : "وسألت الخليل –رحمه الله تعالىٰ–: عن قوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [2] وعن قوله –تعالىٰ جده: (ويكأن الله) فزعم أنها " وَيٌ" مفصولة من "كأنَّ" والمعنىٰ: وقع علىٰ أن القوم انتبهوا فتكلموا علىٰ قدر علمهم، أو نُبِّهوا، فقيل لهم: أما يُشْبِه أن يكون هذا عندكم هكذا، والله تعالىٰ أعلم، وأما المفسرون فقالوا :" أَلَم تر أن الله" [3].

ووافقهما ابن جني، فقال:" والوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه، وهو أن "وَيٌ" علىٰ قياس مذهبهما اسم سمي به الفعل في الخبر، فكأنه اسم (أعجب)، ثم ابتدأ فقال: {كَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُون}، و {وَيٌ كَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ} . فـ"كأن" هنا إخبارٌ عارٍ من معنىٰ التشبيه، ومعناه: أن الله يبسط الرزق لمن يشاء. و"وَيٌ" منفصلة من "كَأَنَّ" "[4]

ويرىٰ الرضي أن في هذا القول تعسفا في المعنىٰ؛ لأن معنىٰ التشبيه غير ظاهر في الآيتين ، يقول الرضي : " وفي هذا القول تعسف في المعنىٰ؛ لأن معنىٰ التشبيه غير ظاهر في نحو قوله تعالىٰ :

---

(١) العين ٨/ ٤٤٣ .

(٢) من الآية (٨٢) من سورة القصص .

(٣) الكتاب ٢/ ١٥٤ .

(٤) المحتسب لابن جني ٢/ ١٥٥ .

﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ﴾[1] إلى قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ وفي قوله:

ويكأنّ مَنْ يكُن له نَشَبٌ يحـ ٠٠ بَبْ ومن يفتقِرْ يَعِشْ عيش ضَرِّ[2].

القول الثاني: ذهب بعضهم إلى بساطة (ويكأن) قال ابن يعيش: " وقد ذهب بعضهم إلى أن (ويكأنه) اسم واحد، والمراد شدة الاتصال، وأنه لا ينفصل بعضه من بعض فاعرفه"[3].

ونسب ابن خالويه هذا الرأي إلى الكوفيين فقال: "واختار الكوفيون أن يجعلوا "ويكأن" كلمة واحدة؛ لأنهم وجدوه كذلك في المصحف مكتوباً. ومعنى ويكأنه: ألم تر أنه "[4].

القول الثالث: ذهب الكسائي [5]، والفراء [6]، وقطرب[7]، إلى أنها مركبة من "ويك" و"أن"، و"ويك" أصلها "ويلك"، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال، وفتحت (أن) بإضمار "اعلم"

---

(1) من الآية (٨٢) من سورة القصص .

(2) البيت من الخفيف نُسب لزيد بن عمرو بن نفيل . و: وَيَّ : اسم فعل بمعنى أعجب ، النشب: المالّ والورقّ وما أشبههما. والمعنى : أي من كان له مال أحبته زوجاته، وقمن بإصلاح طعامه، وتمهيد فراشه، واستعداد ما يحتاج إلى استعماله من الآلة. وإن لم يكن معه شيء تهاون به، فساءت حاله، ولم يصف عيشه.

سالتاني: يعني زوجتيه اللتين ذكرهما في بيت قبله، وهو: تلك عرسايَ تنطقان على العمـ ...ـد إلى اليوم قول زور وهتر

وسال: مخفف سأل، بإبدال الهمزة ألفاً. والنكر: المنكر. والشاهد: "وَيَّ كأن" حيث جاءت "وَي" مفصولة عن "كأن" .

والبيت في :الكتاب ٢/ ١٥٥، ومعاني الفراء ٢/ ٣١٢، والأصول لابن السراج ١/ ٥٢، والخصائص ٣/ ٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٦، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣١، والبحر المحيط ٧/ ١٣٠، والمغني ٤/ ٤٢٢، ولسان العرب مادة (وا) ١٥/ ٤٢٩، وتاج العروس مادة (وي) ٤٠/ ٢٧٠.

(3) شرح المفصل ٤/ ٧٨ .

(4) الحجة/ ٢٧٩.

(5) ينظر : معاني القرآن للكسائي ٢١٠ .

(6) ينظر : معاني الفراء ٢/ ٣١٢، ومشكل مكي ٢/ ٥٤٨ .

(7) ينظر : شرح الأشموني ٣/ ١٩٩.

قال الفراء : "وقد يَذْهَبُ بعضُ النحويين إلى أَنَّهما كلمتان، يريدُ: "وَيْكَ أَنَّه" أراد: وَيْلَكَ، فحذفَ اللامَ، وجعلَ "أن" مفتوحةً بفعل مضمرٍ، كأنَّه قال: وَيْلَكَ اعلم أَنَّه وراءَ البيت، فأضمر "اعلم"، ولم نجد العربَ تُعْمِلُ الظنَّ والعلمَ بإضمار مُضْمر في "أن"، وذلك انه يَبْطُلُ إذا كان بين الكلمتين أو في آخرِ الكلمةِ. فلمَّا أضمره جَرَىٰ مَجْرَىٰ التَّرْكِ؛ ألا ترىٰ أنه لا يجوز في الابتداء أن تقول: "يا هذا أَنَّك قائمٌ"، ولا "يا هذا أَنْ قمتَ"، تريد: علمتُ أو أَعْلَم أو ظَنَنْتُ أو أَظُنُّ.

وأما حذف اللام من " ويلك " حتىٰ تصير (ويك) فقد تقوله العرب لكثرتها في الكلام قال عنترة :

ولقد شفي نفس وأبرأ سقمها .... قيل الفوارس ويك عنتر أقدم " [1] [2].

واختار الرضي هذا القول فقال: "وهذا الذي قاله الفراء أقرب من جهة المعنىٰ" [3].

وكان السيرافي قد نسب هذا القول للفراء، ثم اعترضه فقال: "وأجاز الفراء وغيره أن يكون ويك بمعنىٰ ويلك، وحذفت العرب اللام لكثرتها في الكلام. وأنشد قول عنترة:

ولقد شفىٰ نفسي وأبرأ سقمها ... قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

قال أبو سعيد: وهذا عندي يبعد؛ لأنه لا يقال ويلك أنّ زيدا قائم، بفتح (أنّ)، وإنما يقال: ويلك إنّ زيدا قائم؛ لأن ويلك منقطع مما بعده" [4] .

يلاحظ أن السيرافي قد ردَّ ما أجازه الفراء من حذف اللام من (ويلك)؛ لكثرة الاستعمال، معللا اعتراضه بأن الفراء قد فتح همزة (أن) والقياس كسرها، كذلك انقطاعها عما قبلها من حيث المعنىٰ، والتقدير.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٢ .

(٢) البيت من الكامل ، قاله عنترة . و "قيل" بكسر القاف بمعنىٰ يقول، ويروىٰ: "قول الفوارس".
والشاهد فيه : ويك ، استشهد قطرب بهذا البيت؛ ليبرهن علىٰ أن(ويك) أصلها ويلك ، وقد حُذفت منها اللام.
والبيت في ديوانه ١٠٨، ومعاني الفراء ٢/ ٣١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٧، وارتشاف الضرب ٣/ ٢٢٩٢، والجني الداني ٣٥٣، ولسان العرب مادة (وا) ١٥/ ٤٢٩، والتصريح ٢/ ٢٨٤ .

(٣) شرح الرضي ٣/ ١٢٦ .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٤٨١ .

وأرى أنه مصيب في اعتراضه؛ إذ فيه بعد في المعنى والإعراب؛ لأن القوم لم يخاطبوا أحدا، ولأن حذف اللام من هذا لا يعرف، ولأنه كان يجب أن تكون أن مكسورة؛ إذ لا شيء يوجب فتحها[1] .

وهذا ما كان من جواز الفراء حذف اللام من ويلك، ورد السيرافي عليه .

أما نسبة هذا القول للفراء ففيه نظر؛ لأنه ينكر جعل (أن) منصوبة بفعل مضمر. وإن كان قد أجاز ان تكون "ويك" بمعنى ويلك وحذفت اللام منها، وهذا لا يعني أنه يجيز هذا القول جملة، وإنما أجاز منه حذف اللام من ويلك .

أما رأي الفراء الذي صرح به هو أن (ويكأن) بسيطة لا تركيب فيها، فقال: " فقد قال:"(ويكأن) في كلام العرب تَقْرِيرٌ، كقول الرجل: "أما ترى إلى صُنْع الله". وأنشدني:

وَيْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ... ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ بِهُجْرِ

وأخبرني شيخٌ من أهل البَصْرة قال: سمعتُ أعرابية تقول لزوجها: "أين ابْنُك؟! وَيْلَكَ!" فقال: "ويكأنه وراءَ البيتِ"[2].

ومما يؤكد أن رأيه أنها بسيطة لا تركيب فيها، قول البغدادي بعد أن ذكر قول الفراء السابق: "عُلِمَ من كلامه أن "ويكأن" عنده كلمة بسيطةٌ بمعنى "ألم تر"، والاستفهام للتقرير؛ لا أنها مركبة من كلمتين، إما من "ويك" ومن "أن"، كما نقله عن بعض النحويين، وإما من "وَىْ" ومن "كأن" كما نقله عن بعض آخر "[3].

القول الرابع: أنها مركبة من (ويك) و(أنَّ)، و"وي" اسم للفعل بمعنى أتعجَّبُ، كما تقول: "وَىْ! لم فعلت هذا؟" والكاف حرف خطاب ضُمَّ إليها "أن" وانفتحت "أن" بتقدير اللام. ونسب ابن جني هذا القول للأخفش.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٤/ ١٥٦، ١٥٧، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢/ ١٦٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٢ .

(٣) خزانة الأدب٦/ ٤٠٦.

قال ابن جني: "وذهب أبو الحسن فيه إلى أنه: ويك أنه لا يفلح الكافرون، أراد: ويك أي أعجب أنه لا يفلح الكافرون، أي أعجب لسوء اختيارهم (ونحو ذلك) فعلق (أن) بما في (ويك) من معنى الفعل، وجعل الكاف حرف خطاب بمنزلة كاف ذلك وهنالك "[1].

أرى أنَّ (ويكأن) كلمة بسيطة لا تركيب فيها، فهي كلمة واحدة لا تنفصل أجزاؤها ؛ لأن من قال بتركيبها لم يستند لدليل ، كما أنَّ القول ببساطتها أسهل وأيسر من القول بتركيبها .

الترجيح:

أرى أن الراجح أن تكون (ويكأن) مكونة من (وي) على أنها اسم فعل بمعنى (أعجب)، و(كأن) للتشبيه، وهذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه؛ لأنها إذا كانت كذلك فهي حينئذ لا تبعد عن معنى الآية الكريمة، لأن القوم حين نُبهوا، تندموا، فقالوا متندمين ومتعجبين، (وي) أي: عجبا، ما أشبه حال الكافرين من هذا .

وأن من قال إنها بمعنى (ألم تر) فإنه يفتقر لدليل .

---

(١) الخصائص ٣/ ١٧٠ .

المسألة الخامسة عشرة: الخلاف في رافع الفعل المضارع

الأَصْلُ في الإعراب أنْ يكونَ للأسماء دون الأفعال والحروف، وذلك؛ لأنَّ الأسماء تَتَضَمَّنُ معاني مختلفة؛ نحو: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلو لم تُعْرَبْ؛ لالتبست هذه المعاني بعضها بعض .

والأَصْلُ في الفعل المضارع أنْ يكون مبنيًّا، إذْ الأَصْلُ في الأفعال البناء، ولكنه لَمَّا ضَارَعَ الاسم؛ أُعْرِبَ: رفعا ونصبا وجزما، ولهذا سُمِّي مضارعًا؛ والمُضَارَعَةُ: المُشَابَهَةُ [1].

وقد اختلف النُّحَاةُ في عِلَّةِ رفعه، وكان الفراء يقول: إنَّه ارتفع لتَجَرُّدِهِ من الناصب والجازم [2].

واعترضه السيرافي وردَّ ما قاله، فقال:" وقول الفرّاء في ذلك قول مدخول ولفظه غير صحيح "[3].

الدراسة والتحليل:

اختلف النُّحاةُ في رافع الفعل المضارع على أقوال، منها:

القول الأول: ذهب سيبويه وجمهور البصريين: إلى أنَّ الفعل المضارع ارتفع لقيامه مقام الاسم؛ فهو عامل معنوي لا لفظيّ[4] .

وقد بَيَّنَ سيبويه أنَّ عِلَّةَ الرفع في المضارع أنَّه قد وَقَعَ مَوْقِعَ الأسماء فقال في: "في باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء: اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدأ، أو موضع اسمٍ بني على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيٍّ على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مجرور أو منصوب، فإنَّها مُرتَفِعَةٌ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها.

وعلته: أنَّ ما عَمِلَ في الأسماء لم يَعْمَلْ في هذه الأفعال على حَدِّ عَمَلِهِ في الأسماء، كما أنَّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأً " [5].

---

(١) ينظر أسرار العربية صـ: ٢٤، ٢٥، والتصريح: ٢/ ٣٥٦ .

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٥٣ .

(٣) شرح السيرافي ٣/ ١٩٢ .

(٤) ينظر المقتضب: ٢/ ٥، والإنصاف: ٢/ ٥٥١، وشرح المفصل: ٧/ ١٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٣٠ .

(٥) الكتاب: ٣/ ٩، ١٠ .

وقد اختار هذا القول: المبرد، وابن السراج، وابن بابشاذ، والأنباري، والعكبري، وابن عصفور، والرضي[1].

واحتجوا بأنَّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي فأشبه الابتداءَ، والابتداءُ يوجب الرفع فكذلك ما أشبه.

وأنَّه بقيامه مقام الاسم قد وقَعَ في أقوىٰ أحواله، فلما وَقَعَ في أقوىٰ أحواله؛ وَجَبَ أنْ يُعْطَي أقوىٰ الإعراب، وأقوىٰ الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم[2].

ويمكن الرد علىٰ هذا القول: بأنَّ الفعل الماضي يقوم مقام الاسم ولا يرتفع[3].

القول الثاني: ذهب الكسائي: إلىٰ أنَّ الفعل المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله[4].

واحتج لذلك: بأنَّ الفعل المضارع قَبْلَ دخول هذه الحروف عليه كان مبنيًّا، وبها صار مرفوعًا، فأُضِيفَ العملُ إليها ضرورة، إذ لا حادثَ سواها[5].

وما ذهب إليه الكسائي مردود؛ لأنَّ هذه الأحرف لو كانت هي العاملة؛ لَمَا جاز أنْ يَدْخُلَ عليها عاملٌ آخر، كما لم يدخل ناصبٌ علىٰ جازم، ولا جازمٌ علىٰ ناصب.

ولو كانت هي العاملة لكان ينبغي ألَّا يَنْتَصِبَ الفعلُ بدخول النواصب، ولا ينجزم بدخول الجوازم؛ لوجود الزائد أبدا في أوله، فلما انتصبَ بدخول النواصب، وانْجَزَمَ بدخول الجوازم؛ دَلَّ علىٰ فساد ما ذهب إليه[6].

القول الثالث: ذهب الفراء إلىٰ أنَّ العاملَ في الفعل المضارع الرفع، هو: تجرده من الناصب والجازم.

---

(١) ينظر المقتضب: ٢/ ٥، والأصول في النحو: ٢/ ١٤٦، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣٤٦، والإنصاف: ٢/ ٥٥٣، واللباب: ٢/ ٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٣٠، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٧.

(٢) ينظر الإنصاف: ٢/ ٥٥٢، واللباب للعكبري: ٢/ ٢٥، وشرح الرضي: ٤/ ٢٧.

(٣) ينظر أسرار العربية صـ: ٢٨.

(٤) نُسب له في الإنصاف: ٢/ ٥٥١، وأسرار العربية صـ: ٢٨، وشرح المفصل: ٧/ ١٢، وهمع الهوامع: ١/ ٥٢٦.

(٥) ينظر شرح المفصل: ٧/ ١٢.

(٦) ينظر الإنصاف: ٢/ ٥٣، واللباب: ٢/ ٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٢، وتمهيد القواعد: ٨/ ٤١١٩، والتصريح: ٢/ ٣٥٧.

وقد صرَّح بهذا، وبيَّنَ أنَّ الفعلَ يَرْتَفِعُ إذا حُذِفَ منه أَدَاةُ النَّصْبِ، فقال: "وقوله: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[1]، رُفِعَتْ (تَعْبُدُونَ)؛ لأنَّ دخول (أنْ) يَصْلُحُ فيها، فلمَّا حُذِفَ الناصبُ رَفَعْتَ[2].

ونُسبَ هذا القول لأكثر الكوفيين[3]، واختاره ابن خروف فقال: "ورفعه لعدم الجازم والناصب، لا لوقوعه موقع الاسم[4]. كذلك أَيَّدَهُ ابن مالك فقال: " ... فَعُلِمَ أنَّ الرَّافعَ له ليس وقوعه موقع الاسم، فَوَجَبَ أنْ يكونَ تجرده من الناصب والجازم[5].

وقد احتج الفراء والكوفيون بأنَّ الفعل المضارع يُنصب ويُجزم إذا دخل عليه أداة نصب أو جزم، ويُرفع بسقوط هذه الأداة؛ فَدَلَّ ذلك على أنَّ تَجَرُّدَ الفِعْلِ من العلامة هو سبب الرفع.

وأنَّه لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم-كما قال البصريون- لكانَ يَنْبَغِي أنْ يُنْصَبَ إذا كان الاسمُ منصوبًا كقولك: (كان زيد يقوم)؛ لأنَّه قد حَلَّ محَلَّ الاسم إذا كان منصوبًا وهو (قائمًا)، وهذا يَدُلُّ على أنَّه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم.

ولأنَّه لَمَّا ارْتَفَعَ بعد (لو) وحروف التَّحْضِيضِ؛ لأنَّها مُخْتَصَّةٌ بالأفعال، نحو: (لو يقومُ زيد قمت، وهلا تفعلُ ذاك). فَعُلِمَ أنَّ الرَّافِعَ له ليس وقوعه موقع الاسم، فَوَجَبَ أنْ يكونَ لتجرده من الناصب والجازم[6].

وجاء السيرافي واعترض الفراء فيما ذهب إليه فقال: " واحتذى الفرّاء قول البصريين في ذلك فغيّر لفظهم، وقال: يرتفع الفعل بسلامته من النواصب والجوازم، وذلك أنّ النواصب والجوازم ألفاظ وحروف، ووقوعه موقع الاسم ليس بلفظ، فجعل خلوّه من الحروف الناصبة والجازمة هو الرافع.

---

(1) من الآية: (٨٣) من سورة البقرة.

(2) معاني القرآن للفراء: ١/ ٥٣.

(3) ينظر الإنصاف: ٢/ ٥٥١، وشرح التسهيل: ٤/ ٦.

(4) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١/ ٢٧٣.

(5) ينظر شرح التسهيل: ٦/ ٤.

(6) ينظر الإنصاف: ٢/ ٥٥١، ٥٥٢، واللباب: ٢/ ٢٥، وشرح التسهيل: ٤/ ٦.

والفرّاء وأصحابه قد عابوا البصريين برفعهم الاسم بالابتداء الذي هو خلوّ الاسم من العوامل اللفظيّة فدخلوا في مثل ما عابوه.

وقول الفرّاء في ذلك قول مدخول ولفظه غير صحيح؛ وذلك أنّ الرفع أول أحوال الفعل؛ فإذا رفعناه من قبل وجود المنصوب والمجزوم فلا بدّ من حال مقترنة به توجب له الرفع غير منسوبة إلى شيء لم يكن بعد، وإنما يقال: سلم فلان من كذا إذا كان قد دخل فيه ولابسه" [1].

وقد ردَّ النُّحاةُ قولَ الفراء وضعفوه لسببين:

الأول: أنَّه تَعْليلٌ بالعَدَمِ المَحْضِ .

والثاني: أنَّ ما قاله يقْضِي بأنَّ أوَّلَ أَحْوَالِ الفِعْلِ المُضارع النصبُ والجزمُ، والأمرُ بعكسه[2].

القول الرابع: ذهب ثعلب من الكوفيين: إلى أنَّ المُضارع إنَّما ارتفع لمضارعته الاسم [3] .

واعْتُرِضَ قول ثعلب: بأنَّ المضارعة إنَّما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه [4].

الترجيح:

أرى أنَّ العامل في الفعل المضارع تجرده من الناصب والجازم، وهو قول الفراء والكوفيين، وذلك لأنَّ القول بأنَّ العامل هو تجرده من الناصب والجازم، هو أقل الأقوال تضعيفا واعتراضا، قال الرضي: " ولعلَّ اختيار الفراء هذا، حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين"[5].

وأنَّ القول بأنَّه ارتفع لوقوعه موقع الاسم فيه نظر، من ثلاثة أوجه:

الأول: أنَّه مُنْتَقِض بالرفع بعد حروف التخصيص؛ لأنَّه ليس للاسم في الأصل .

والثاني: أنَّه منتقض بالرفع بعد (كاد) فإنَّه ليس للاسم في الاستعمال .

والثالث: منتقض بالجزم بعد (إنْ) الشرطية، فإنَّه موضعٌ صالح للاسم في الجُمْلة، نحو: إنْ زيدٌ قامَ أكرمتُه .

---

(١) شرح السيرافي ٣/ ١٩٢ .

(٢) ينظر توجيه اللمع لابن الخباز صـ: ٣٥١، واللباب: ٢/ ٢٦، والمفصل: ٧/ ١٢ .

(٣) ينظر شرح المفصل: ٧/ ١٢، ، والتصريح: ٢/ ٣٥٦، ٣٥٧، وشرح الأشموني: ٣/ ١٧٨ .

(٤) التصريح: ٢/ ٣٥٦، ٣٥٧ .

(٥) شرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٧ .

وأنَّ القولَ بأنَّه قد ارتفع بالزوائد الأربع التي في أوله، ضعيف ومخالفٌ القياس والسماع [1].

المسألة السادسة عشرة: الأصل في (لن)

(لن) من نواصب الفعل المضارع، وهي حرف نفي للمستقبل، يقول القائل: سيقوم زيد، وسيقعد عمرو. فتقول: لن يقوم زيد، ولن يقعد عمرو. إنما عملت النصب في الفعل لأنها مثل (أنْ) في الاختصاص بالفعل المستقبل، وفي كونها على حرفين أولهما مفتوح، وثانيهما نون ساكنة "[2].

والنحاة مختلفون في أصلها، وكان الفراء يقول بأنها بسيطة غير أنه يرى أن أصلها (لا) فأبدلت النون من الألف، ورد السيرافي ما قاله الفراء فقال: "وزعم الفراء أن (لن، ولم ولا) أصلها واحد، وأن الميم والنون مبدلتان من الألف في "لا" وهذا ادعاء شيء لا نعلم فيه دليلا، فيقال للمحتج عنه، ما الدليل على ما قلت؟ فلا يجد سبيلا إلى ذلك"[3]

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في أصل (لن) وذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إنها بسيطة غير مركبة من شيء، وهو مذهب سيبويه والجمهور .

يقول سيبويه: "وأما غيره -أي غير الخليل- فزعم أنه ليس في "لن" زيادة وليست من كلمتين ولكنّها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة "لم" في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضرب لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له" [4].

وسيبويه والجمهور يعتمدون في ذلك على قياس "لن" على نظائره في الحروف، يقول ابن يعيش مؤكدا ذلك: " وسيبويه يرى أنها مفردة غير مركبة من شيء عملًا بالظاهر، إذ كان لها نظيرٌ في

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٦/ ٢ .

(٢) شرح التسهيل ٤/ ١٤ .

(٣) شرح السيرافي ١/ ٢٤ .

(٤) الكتاب لسيبويه ٣/ ٥ .

الحروف، نحوُ: (أنَّ، ولمَّ، وأم) ونحن إذا شاهدنا ظاهرًا يكون مثلُه أصلاً، أمضينا الحكمَ على ما شاهدنا من حاله، وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه"[1] .

القول الثاني: إنها حرف مركب من "لا" النافية، و"أن" الناصبة، فأصلها: (لا أن)، ثم حُذِفَتْ همزة "أن" تخفيفا لكثرة الاستعمال، فصارت: "لانْ" ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهما الألف والنون بعدها، فصار اللفظ "لن" [2]، وهذا قول الخليل كما نقله عنه سيبويه فقال: "فأما الخليل فزعم أنها "لا أن"، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: "ويلمه" يريدون: ويل لأمه، وكما قالوا: يومئذٍ، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا "هلا" بمنزلة حرف واحد، فإنما هي "هل ولا""[3].

كذلك نُسب هذا القول للكسائي، قال المرادي: " وذهب الخليل، والكسائي إلى أنها مركبة، وأصلها "لا أن"، حُذفت همزة "أن" تخفيفا، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين "

ويرى السيوطي أن سبب قول الخليل والكسائي بالتركيب فيها، هو قربها في اللفظ من (لا أن)، كذلك وجود النفي فيها، فقال: "والحامل لهما على ذلك قربها في اللفظ من (لا أن) ووجود معنى (لا) و (أن) فيها وهو النفي والتخليص للاستقبال " [4].

القول الثالث: إن أصلها "لا" فأبدل من ألفها نون ، كما أبدل ميم في "لم"، ونسب هذا القول للفراء.

وكان السيرافي أول من نسبه له، فقال: " وزعم الفراء أن (لن، ولم، ولا) أصلها واحد، وأن الميم والنون مبدلتان من الألف في "لا" .

ثم جاء السيرافي واعترضه، ووصف قوله بأنه ادعاء لا دليل عليه، فقال: " وهذا ادعاء شيء لا نعلم فيه دليلا، فيقال للمحتج عنه، ما الدليل على ما قلت؟ فلا يجد سبيلا إلى ذلك[5].

---

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨: ١١٢

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١١٢ .

(3) الكتاب لسيبويه ٣/ ٥ .

(4) همع الهوامع: ٢/ ٣٦٥. تحقيق هنداوي

(5) شرح السيرافي ١/ ٣٤ .

والسيرافي ينكر على الفراء أن يأتي بدليل على ادعائه، والحق أن الفراء لم يصرح بهذا القول، بل هو منسوب له.

غير أن المالقي قد وضع نفسه موضع الفراء واحتج له فقال: " وأصلها عند الفراء: لا النافية، أُبدل من ألفها نون، لأن الألف والنون في البدل أخوان، فكما تبدل النون ألفا في الوقف في نحو (لنسفعا) كذلك تبدل ألفا في نحو (زيدا) "[1].

واعتراض السيرافي على الفراء في موضعه؛ إذ لا دليل على ما قاله وادعاه، يقول ابن يعيش: " ولا أدري كيف اطّلع على ذلك، إذ ذلك شيء لا يُطلع عليه إلَّا بنَصّ من الواضع "[2].

" ثم إن "النون" لم يعهد إبدالها من "الألف" بل المعهود إبدال "الألف" من "النون" كما في "نون" التوكيد الخفيفة، و "نون" إذا، إذا وقف على ما هما فيه "[3].

تعقيب وترجيح:

يترجح عندي أن تكون (لن) بسيطة لا تركيب فيها؛ لأن الأصل في الحروف البساطة، كذلك يحتاج من قال بتركيبها إلى دليل، " فإذا لم يدلّ دليل على التركيب؛ وجب أن يُعتقد فيه الإفراد، إذ التركيب على خلاف الأصل "[4].

ويُرد على الخليل: بأن (لن) يجوز تقديم معمولها عليها، في نحو: زيدًا لن أضرب، ولو كان أصلها: (لا أن) ما جاز تقديم معمولها عليها، يقول سيبويه في رده مذهب الخليل: "" ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضرب؛ لأن هذا اسم، والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له "[5].

---

(١) رصف المباني: ٣٥٥ . الخراط

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٦ .

(٣) تمهيد القواعد: ٨/ ٤١٤٠

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٦ .

(٥) الكتاب لسيبويه ٣/ ٥ .

كذلك يلزم الخليل أن يكرر "لا" لأنها لم تعمل، وعلى قوله بالتركيب: يكون ما بعد (لن) في تقدير المفرد، فلو كان المقدر مبتدأ لاحتاج إلى خبر، فيكون التقدير: لا قيام زيد حاصل أو موجود، وهو قول لا يستقيم، يقول المرادي: يلزم منه أن تكون أن وما بعدها في تقدير مفرد. فلا يكون قولك: لن يقوم زيد، كلاماً. فإن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرد! فالجواب أن هذا القول ضعيف، لوجهين: أحدهما أن هذا المحذوف لم يظهر قط، ولا دليل عليه. ذكره أبو علي. والثاني أن "لا" تكون في ذلك، قد دخلت على الجملة الاسمية، ولم تكرر"[1].

(1) الجنى الداني صـ: ٢٧١ .

المسألة السابعة عشرة: الخِلافُ في عامل الرَّفْعِ في الاسم بعد (إنْ) الشرطية

أَوْجَبَ النُّحَاةُ حَذفَ الفعل، مع بقاءِ فاعله، وذلك بعد كل اسمٍ مرفوعٍ بعد أداةٍ خاصةٍ بالفعل، وكان هناك فعل يفسر الفعل المحذوف، وذلك إذا وقع الفاعل بعد (إنْ، وإذا) الشرطيتين، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[1]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ[2]﴾[3].

هذا وقد اختلفوا في إعراب هذا الاسم: فالبصريون يرفعونه بفعل مقدر. والكوفيون يرفعونه بالفعل المذكور في الجملة، وهو متأخر عن الاسم . وقد أجاز الفراء ارتفاع هذا الاسم بالعائد من الفعل المتأخر، وأجاز الأخفش أن يرتفع بالابتداء .

وقد اعترض السيرافيُّ الفراء فقال: " وزعم الفرّاء أنّ "أحد" مرفوع بالعائد الذي عاد إليه وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك، وهذا لا يصحّ؛ لأنّا إذا رفعناه بما ذكر فقد جعلنا استجارك خبرا لأحد وصار الكلام كالمبتدأ والخبر، ولا يجوز أن يكون بعد "إن" مبتدأ وخبر. ألا ترىٰ أنه لا يجوز أن يقال: "إن زيد قائم أكرمك" ولا " إن زيد عندك آتك "[4].

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في عامل الرفع في الاسم الواقع بعد (إنْ) الشرطية، وذلك علىٰ ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب جمهور البصريين: إلىٰ أنَّ الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية نحو قولك: إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ، مرفوع بفعل محذوف، والتقدير فيه: إنْ أتاني زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر، وذلك لأنَّ (إنْ) هي أصل أدوات الشرط؛ لذا فقد اختصت بجواز تقديم المرفوع بتقدير فعل مع الفعل الماضي خاصة، دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازىٰ بها [5].

---

(١) من الآية: (٦) من سورة التوبة .

(٢) الآية: (١) من سورة الإنشقاق .

(٣) ينظر شرح الرضي: ١/ ١٩٧، والتصريح ١/ ٣٩٩، وشرح الأشموني: ١/ ٣٩٣ .

(٤) شرح السيرافي ٢/ ١٦١ .

(٥) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦١٦ .

يقول سيبويه: "واعلم أنَّ قولهم: إنْ زيد يأتك يكن كذا، إنما ارتفع على فعلٍ هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إن زيداً رأيته يكن ذلك؛ لأنَّه لا تبتدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها "[1].

واختاره الزجاج، والزمخشري، وابن يعيش، والرضي، وابن مالك، وابن أبي الربيع، وابن عقيل، وأبو حيان، والشيخ خالد الأزهري، والسيوطي، والأشموني[2].

وقد جعل الرضي إضمار الفعل هنا للاهتمام والتشويق، ويؤكد ذلك أنَّهم قد ذكروا ما يفسر هذا الفعل المضمر، إذ يقول: " إنَّما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو: استجارك، الظاهر؛ لأنَّ الغرض من الاتيان بهذا الظاهر: تفسير المقدر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسر؛ لأنَّ الإبهام المُحوِج إلى التفسير، إنَّما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إبهام، والغرض من الإبهام ثم التفسير؛ إِحْدَاثُ وَقْعٍ في النُّفُوسِ لذلك المُبْهَم؛ لأنَّ النفوس تتشوق، إذا سمعت المبهم، إلى العلم بالمقصود منه، وأيضا، في ذكر الشيء مرتين: مُبْهَما ثم مُفَسَّرًا توكيدٌ ليس في ذِكْرِهِ مرة "[3] .

وقد استدل البصريون لمذهبهم بأنَّ (إنْ) الشرطية تطلب الفعل على جهة اللزوم[4]، فلو وقع الاسم بعدها فكأن الفعل قد وقع قبل الاسم[5] .

وكما أنَّه لا يجوز أنْ يُفْصَل بين حرف الجزم وبين الفعل بـ (اسم) لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أنْ يكون الفعل ههنا عاملا فيه؛ لأنَّه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يُقدر ما يرفعه لبقي

---

(١) الكتاب لسيبويه: ٣/ ١١٣ .

(٢) ينظر معاني القرآن للزجاج: ٢/ ٤٣١، والمفصل للزمخشري: صـ ٤١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٢، وشرح الرضي على الكافية : ١/ ١٩٩، وشرح التسهيل: ٢/ ١٠٧ ، ٤/ ٧٥، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٦٤٠، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٨٦ ، والتذييل والتكميل: ٦/ ١٨٣ ، والتصريح: ١/ ٤٠٣، و همع الهوامع: ٢/ ٤٥٥، وشرح الأشموني: ٢/ ١٦٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٩٩ .

(٤) والذي يطلب الفعل على قسمين: منه ما يطلبه على جهة اللزوم، ومنه ما يطلبه على جهة الأَولَى. فالأول نحو: أدوات الشرط كلها، والثاني نحو: أدوات الاستفهام . التذييل والتكميل ٦/ ١٨٣ .

(٥) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع: ٢/ ٦٤٠ .

الاسم مرفوعًا بلا رافع، وذلك لا يجوز؛ فَدَلَّ على أنَّ الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأنَّ الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر[1].

القول الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنَّ هذا الاسم مرتفع بما عاد إليه من الفعل المذكور، من غير تقدير فعل، فالعامل في الاسم هو الفعل المتأخر عنه[2] .

وقد استدل الكوفيون لذلك بأنَّ (إنْ) أصلٌ في باب الجزاء؛ فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها .

وأنَّ الضمير مكنىً في الفعل المتأخر، وهو يعود إلى الاسم المرفوع؛ فينبغي أنْ يكون مرفوعًا به، وإذا كان مرفوعًا به لم يفتقر إلى تقدير فعل[3].

وكان السيرافي قد نَسَبَ للفراء أنَّ هذا الاسم المرفوع إنَّما ارتفع بالضمير في (استجارك) فقال: " وزعم الفرّاء أنّ (أحد) مرفوع بالعائد الذي عاد إليه وهو ضمير الفاعل الذي في (استجارك)، وهذا لا يصحّ؛ لأنّا إذا رفعناه بما ذكر فقد جعلنا (استجارك) خبرا لـ(أحد) وصار الكلام كالمبتدأ والخبر، ولا يجوز أنْ يكون بعد (إن) مبتدأ وخبر. ألا ترى أنَّه لا يجوز أنْ يقال: إنْ زيدٌ قائم أكرمك، ولا: إنْ زيدٌ عندك آتك "[4].

وأختلف معه في نسبته هذا القول للفراء؛ لأنَّ الفراء يتفق مع الكوفيين في أنَّ الاسم بعد (إن) إنما ارتفع بالفعل المتأخر، وهذا ما نفهمه من قول الفراء .

وقد أشار الفراء إلى هذا فقال: " وقوله:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[5] في موضع جزم وإن فُرِق بين الجازم والمجزوم بـ (أحد)، وذلك سهل في (إنْ) خاصة دون حروف الجزاء لأنّها شرط وليست باسم، وَلَهَا عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل، وتدور في الكلام فلا تعمل، فلم

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 616 .

(2) ينظر الإنصاف: 2/ 616 ، وشرح التسهيل: 2/ 109.

(3) ينظر الإنصاف: 2/ 616 .

(4) شرح السيرافي: 5/ 31 .

(5) من الآية: (6) من سورة التوبة .

يَحْفِلُوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب، فأمّا المنصوب فمثل قولك: إِنَّ أخاكَ ضربتَ ظلمتَ، والمرفوع مثل قوله: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ[1]﴾ "[2].

فتمثيله بـ(إِنَّ أخاكَ ضَرَبتَ ظَلَمْتَ) يدلُّ على أن هذا الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر، وكذلك يقاس عليه الآية الكريمة، فـ (امرؤ) مرفوع بالفعل المتأخر كذلك.

وكذلك قوله: " وذلك سهل في (إنْ) خاصة دون حروف الجزاء؛ لأنَّها شرط وليست باسم، وَهَا عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل " دليل على أنه يتفق مع الكوفيين، فهم يعطون (إن) مزية؛ لأنها أم الباب.

وعلى كلٍ فإنَّ السيرافي قد ردَّ قول الفراء؛ لأنّه حينئذٍ يصير (استجارك) خبرًا لـ (أحد) ويعود الكلامُ إلى المبتدأ والخبر.

هذا وقد رد الأنباري ما ذهب له الكوفيون والفراء؛ لأنَّه يؤدي إلى أنْ يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه، وذلك لا يجوز. وفي هذا يقول: " أمَّا قولهم: إنَّما جوزنا تقديم المرفوع مع (إنْ) خاصة لقوتها لأنَّها الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها. قلنا: نُسَلِّمُ أنَّ (إنْ) هي الأصل في باب الجزاء، ولكنْ هذا لا يَدُلُّ على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه؛ لأنَّه يؤدي إلى أنْ يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه، وذلك لا يجوز؛ لأنَّه لا نظير له في كلامهم"[3]

القول الثالث: ذهب أبو الحسن الأخفش: إلى أنَّ هذا الاسم قد ارتفع بالابتداء، إذ يقول: " فابتدأ بعد (إنْ)، وأنْ يكون رَفْعُ (أحد) على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأنَّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها. إلا أنَّهم قد قالوا ذلك في (إنْ) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ"[4].

([1]) من الآية: (١٧٦) من سورة النساء.

([2]) معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٢٢.

([3]) ينظر الإنصاف: ٢/ ٦١٦.

([4]) ينظر معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٥٤.

وما قاله الأخفش مردود إذ لا يجوز أنْ نقول: إنْ زيدٌ قائمٌ أكرمتك، ويقصد بذلك: أنَّه لا يجوز أنْ تقعَ الجملة الإسمية بعد (إنْ)؛ لأنَّ الجملة الاسمية لا يجازىٰ بها؛ إذ مراعاة الشرط وجوابه أمر مهم لا ينبغي العدول عنه، وهو هنا – علىٰ قول الأخفش – مفقود .

وقد خَطَّأَ الزَّجاجُ قولَ الأخفش معلِّلا لذلك؛ بأنَّ (إنْ) قد تخطت هذا الاسم وعملت الجزم فيما بعده وهو جواب الشرط: (فأجره)[1] فلو كان (أحد) مبتدأ ما تخطته للعمل فيما بعده، إذ يقول: "ومن زعم أنه يرفع (أحد) بالابتداء فخطأ؛ لأن الجزاء لا يتخطىٰ ما يرفع بالابتداء، ويعمل فيما بعده "[2].

وكذلك حكم الأنباري علىٰ ما قاله الأخفش بأنَّه فاسد؛ وذلك لأنَّ حرفَ الشَّرط يقتضي الفعل ويختصّ به دون غيره، ولهذا كان عاملا فيه، وإذا كان مقتضيًا الفعل ولا بُدَّ له منه؛ بطل تقدير الابتداء؛ لأنَّ الابتداء إنَّما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأنَّ حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم[3].

ومن الجدير بالذكر: أنَّ هناك قولا آخر للأخفش، فهو –أيضا– يجيز أنْ يُرفَعَ الاسم بعد (إنْ) الشرطية بفعل مقدر، بل يجعل هذا الوجه أقيس من رفعه بالابتداء، وهو بذلك قد وافق رأي الجمهور في رفع هذا الاسم بفعل مقدر، مع استحسانه رفعه علىٰ الابتداء، وقد صرح بذلك عند حديثه عن قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[4]، حيث قال: " فابتدأ بعد (إنْ)، وأن يكون رفع (أحد) علىٰ فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأنَّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها. إلا أنَّهم قد قالوا ذلك في (إنْ) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ"[5].

---

(١) يقصد في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ التوبة: ٦

(٢) معاني القرآن للزجاج: ٢/ ٤٣١، وينظر هامش الصفحة نفسها.

(٣) ينظر الإنصاف: ٢/ ٦١٧ .

(٤) من الآية: (٦) من سورة التوبة .

(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٥٤ .

الترجيح:

أرى أنَّ الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية مرفوع على أنَّه فاعل لفعل محذوف، دلَّ عليه الفعل المتأخر عنه، وهذا هو مذهب جمهور البصريين، وذلك لأنَّ (إنْ) الشرطية تطلب الفعل على جهة اللزوم، فوجب أنْ يقع بعدها الفعل ولو تقديرا؛ لتصحيح المعنى .

ولو كان الاسم بعد (إنْ) الشرطية مرفوعا على الابتداء، لما تخطته (إنْ) وعملت فيما بعده.

وأنه لو ارتفع بالعائد من الفاعل المتأخر؛ لأدَّى ذلك إلى أنْ يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه، وذلك لا يجوز؛ لأنَّه لا نظير له في كلامهم" [1].

---

(1) ينظر الإنصاف: ٢/ ٦١٦ .

المبحث الثاني : الدراسة

منهج السيرافي في عرض مأخذه على الفراء .

لم يكن السيرافي مجرد ناقل لآراء من سبقه من النحاة، بل كانت له شخصيته النحوية التي جعلته يظهر رأيه، ويعترض ويرد ما ذكره النحاة السابقين .

فكان في أثناء شرحه كتاب سيبويه يتعرض للمسائل الخلافية بين النحاة، ثم يذكر أقوال النحاة فيها، وكان الفراء يأتي من بين هؤلاء النحاة، إذ هو من أهم نحاة الكوفة، ولا يخفى الصراع الذي كان يدور بين البصريين والكوفيين .

ولأن السيرافي كان بصري المذهب، فكان من الطبعي أن يتتبع أقوال الكوفيين وأدلتهم، فكان إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف، ذكر مدرسة الكوفيين، أو أحد نحاتها، ويهمنا من هؤلاء الفراء .

وكان السيرافي يستشهد بأقوال الفراء كثيرا، إلا أنه لم يعترضه إلا في مسائل معدودة، وكان السيرافي حين يذكره في المسائل التي يختلف معه فيها فكان يقول (وزعم الفراء- وكان الفراء يقول – وقال الفراء) ثم يذكر رأيه وأدلته، ثم يعترضه ويرد عليه.

ألفاظه في مآخذه

كان السيرافي معتدلا في مآخذه على الفراء، مما يعني احترامه المخالفين له، وتقبل فكرهم، فلم أجد له لفظا خارجا أو قاسيا في ردوده واعتراضاته، وكانت ألفاظه في التعبير عن مخالفاته على قسمين:

أولا: عبارات صريحة:

كان السيرافي في أغلب اعتراضاته يصرح تصريحا مباشرا في مخالفته الفراء، وكان جازما في عباراته غير متردد فيها، فكان إذا ردَّ قولا للفراء يقول:

وهذا غلط من المحتج – وقد بينا القياس في فساد ذلك – وقد بينا بطلانه – وأما ما شبهه به فغير مقبول – والذي قاله الفراء فاسد – وهذا ظريف وهو كالمحال – فهو شاذ من الشاذ الذ لا يعبأ به – وهذا عندي ببعيد – قول مدخول ولفظه غير صحيح – وهذا ادعاء شيء لا دليل عليه – وهذا لا يصح)

ثانيا: عبارات غير صريحة :

كان السيرافي يستعمل بعض الألفاظ التي تدل على مخالفته غير الصريحة للفراء، منها:

(فالحجة عليه أن يقال – وقوله مخالف لكلام العرب – والجواب عن هذا – وهذا قول لا دليل عليه – وهذا عند البصريين غير جائز – ويلزمه على هذا الاعتلال –) .

الأدلة النحوية التي اعتمدها السيرافي في مآخذه على الفراء

لابد للمعترض من أن يقرن اعتراضه بالدليل، وإلا لن يكون له فائدة، ولهذا حرص السيرافي على تقوية مآخذه على الفراء بالأدلة والبراهين التي تعضد قوله ومأخذه، ومن الأدلة التي أيَّد بها مآخذه ما يأتي:

أولا: أدلة نقلية .

من المعلوم أن الدليل النقلي يدور في فلك القرآن الكريم بقراءاته، وكلام العرب نثرا وشعرا .

وقد ظهر لي من خلال دراسة المآخذ أن السيرافي لم يكثر من الدليل النقلي في مآخذه، بل لم أجد له إلا أربعة شواهد من الشعر رد بها على الفراء .

الأول: ردَّ به على الفراء فيما ادعاه من بطلان التركيب في باب التنازع، وذلك إذا اختلف الفعلين في طلب المعمول؛ إذ يؤدي عنده إلى الإضمار قبل الذكر، أو إلى حذف الفاعل، فاعترضه السيرافي مستدلا بما جاء في الشعر فقال: وأما الفراء فإن قوله مخالف لكلام العرب؛ لأن الرواة قد أنشدوا قول طفيل الغنوي:

وكمتا مدمّاة كأنّ متونها ... جرىٰ فوقها واستشعرت لون مذهب

فنصب "لونا" باستشعرت، وجعل في "جرىٰ" ضمير فاعل، كأنه قال: جرىٰ فوقها لون مذهب، واستشعرت لون مذهب مع ما حكاه البصريون من قول العرب: "ضربني وضربت زيدا"، واختيارهم لإعمال الفعل الثاني، وإذا أعملوا الفعل الثاني جعلوا في الأول ضمير فاعل " [1].

واستدل بثلاثة أبيات من الشعر في مسألة (الأصل في اللهم)، فحينما أجاز الفراء الجمع بين "يا" و"الميم" فيقول يااللهم؛ لأن الياء ليست عوضا من الميم. ردَّ عليه السيرافي بأن الجمع بينهما لا يكون

---

(1) شرح السيرافي ١/ ٣٦٢ .

إلا في ضرورة الشعر؛ إذ الميم عوض من الياء، وجائز أن يعوّضوا من حروف، ثم يردونه مع بقاء العوض، واستدل لجواز الجمع بين العوض والمعوض عنه بقول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرّا ... إيّاكما أن تكسباني شرّا

كذلك استدل على جواز الجمع بين "يا" و"أل" في ضرورة الشعر، بقول الشاعر:

من أجلك يا التي تيمت قلبي ... وأنت بخيلة بالودّ عنّي

وفي الجمع بين العوض والمعوض في ضرورة الشعر استشهد بقول الفرزدق:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما ... على النَّابحِ العَاوِي أَشَدَّ رَجَام

قد جعلوا الميم في فم بدلا من الواو، ثم اضطر الشاعر فردّ الواو مع بقاء الميم[1].

ثانيا: أدلة عقلية .

يدور الدليل العقلي في فلك القياس والتعليل، وتبين لي أن السيرافي كان يعتمد كثيرا في مآخذه على الفراء على الأدلة العقلية، وظهر من خلال الدراسة أنه يتبع البصريين في ذلك .

ومن الأدلة التي استعملها:

١- قياس الشبه أو الحمل على النظير:

ردَّ به السيرافي على الفراء في قوله إن أفعل التعجب اسم؛ بدليل تصغيرها، فقال: إن "أحسن" في التعجب، وإن كان فعلا، فقد أشبه الاسم في لزومه لفظا واحدا، فحمل على الاسم الذي هو نظيره في جواز التصغير، وترك الإعلال [2].

٢- التعليل بالبعد .

ردَّ به السيرافي على الفراء في تشبيهه (إلا) بـ (حتى) فقال: وأما تشبيهه إياها بـ "حتى" فبعيد؛ لأن "حتى" حرف واحد ليس بمركب من حرفين فيعمل عمل الحرفين، وإنما هو حرف واحد يتأول فيه تأويل حرفين في حالين، فإن ذهب به مذهب الحرف الجار فكأنه الحرف الجار لا يتوهم غيره، وإن ذهب

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٨٤، ١٨٥ .

(٢) شرح السيرافي ١/ ٣٥٥ .

به مذهب حرف العطف فكأنه حرف العطف لا يتوهم به غيره، و "إلا" عنده "إن" و "لا" منطوق بهما وكل واحد منهما يعمل عمله مفردا لو لم يكن معه الآخر [1].

كذلك ردَّ به على الفراء في قوله: إن ويك بمعنى ويلك، وحذفت العرب اللام لكثرتها في الكلام. فقال السيرافي: وهذا عندي يبعد؛ لأنه لا يقال ويلك أنّ زيدا قائم، بفتح (أنّ)، وإنما يقال: ويلك إنّ زيدا قائم؛ لأن ويلك منقطع مما بعده [2].

٣- التعليل بعدم النظير.

ردَّ به السيرافي على الفراء فيما ادعاه من أن الكاف في (أرأيتك) موضعها رفع، بقوله: " إنّا لم نر شيئا يعمل عمل الفعل وليس بفعل يتصل به ضمير الفاعل ظاهرا، وإنما يكون الضمير في النية كقولك: حذار زيدا " [3].

كذلك ردَّ السيرافي على الفراء في تشبيهه (الآن) بـ (قيل وقال) في جواز دخول (أل) عليها، فجاء السيرافي وأبطل الشبه بينهما، فقال: " "وأما ما شبّهه به من نهيه -عليه السّلام- عن قيل وقال، فغير مشبه له؛ لأنه حكاية والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى، ولا تدخل عليها الألف واللام، ألا ترى أنك تقول: "مررت بتأبط شرا"، ولا تقول: "هذا التأبط شرا"، وإنما حكي: قيل وقال عندي، من قبل أن فيهما ضميرا قد أقيم مقام الفاعل، ومتى ورد الفعل ومعه فاعله، حُكي لا غير، كما ذكرنا في:"تأبط شرّا" و"برق نحره" [4].

وأبطل السيرافي ما ذهب إليه الفراء من أن (حاشا) فعل بغير فاعل، وعلى هذا فهي مستعملة استعمال الأدوات، والجر بعدها بتقدير (لام) متعلقة به محذوفة؛ لكثرة الاستعمال .

---

(١) شرح السيرافي ٣/ ٦٢ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٤٨١ .

(٣) شرح السيرافي ٢/ ١٤٧ .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ١٠١ .

فرده لأنه لا نظير له؛ لأن الفعل لا يكون بغير فاعل [1].

٤- التعليل بعدم الدليل .

رد به السيرافي على الفراء حين قال: إن (إلا) مركبة من (إنَّ) التي للتوكيد، و(لا) التي للعطف، فقال: "والذي يزعم أن بعض هذه الحروف منفصل من بعض، فهو يدعي ما يحتاج إلى برهان عليه[2].

كذلك ردَّ به على الفراء فيما ذهب إليه من أنَّ (ما) في التعجب هي للاستفهام ودخلها معنى التعجب، فرده السيرافي قائلا:" وهذا قول لا دليل عليه، وهو أيضا يفسد؛ لأنه يقال: بأي شيء نصبت أحسن، و"ما" هي مبتدأه، و"أحسن" خبرها، وهو اسم، وحكم الاسم المبتدأ إذا كان خبره اسما مفردا أن يكون مرفوعا مثله، والتفريق بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه ... " [3].

وردَّ عليه في قوله: إن (لن) أصلها "لا" فأبدل من ألفها نون، كما أبدل ميم في "لم".

فقال السيرافي: " وهذا ادعاء شيء لا نعلم فيه دليلا، فيقال للمحتج عنه، ما الدليل على ما قلت؟ فلا يجد سبيلا إلى ذلك[4].

٥- التعليل بالشذوذ .

وبه ردَّ السيرافي على الفراء في قوله: في (هلم) إذا اتصلت به نون النسوة (هلمَّنَّ) بزيادة نون قبل نون جماعة المؤنث، ليكون ما قبل النون ساكنا ويسلم التضعيف، قياسا على زيادة الألف قبل تاء الفاعل عند بعض العرب، فيقولون في رددت: ردَّات . فقال السيرافي: " والذي ذكره الجماعة سوى الفراء هو القياس، وما قاله الفراء من زيادة الألف في هذه اللغة، فهو شاذ من شاذ لا يعبأ بمثله"[5].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٩٩ .

(٢) شرح السيرافي ٣/ ٦١، ٦٢ .

(٣) شرح السيرافي ١/ ٣٥٥ .

(٤) شرح السيرافي ١/ ٣٤ .

(٥) شرح السيرافي ١/ ١٠٥.

٦- التعليل بعدم صحة التركيب أو التقدير.

ردَّ به السيرافي على الفراء في قوله: إن الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية، مرفوع بما عاد إليه من الفعل المذكور، فقال السيرافي: " وهذا لا يصحّ؛ لأنّا إذا رفعناه بما ذكر فقد جعلنا استجارك خبرا لأحد وصار الكلام كالمبتدأ والخبر، ولا يجوز أن يكون بعد "إن" مبتدأ وخبر. ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: "إن زيد قائم أكرمك" ولا " إن زيد عندك آتك "[1].

وبعدم صحة التقدير ردَّ على الفراء في قوله: إن الأصل في اللهم: يا الله أمنّا بخير.

بعدم صحة التقدير لأن هذا الاسم يستعمل في المواضع التي لا يحسن فيها هذا التقدير؛ من ذلك أنا نقول: اللهمّ أمّنا بخير، ولا نقول: يا الله أمّنا بخير، ونقول في الدعاء على غيرنا: اللهم عذّب الكفّار ودمّر عليهم، ولا يحسن في مبدأ مثل هذا الدعاء: يا الله أمنّا بخير عذّب الكفّار [2].

---

(١) شرح السيرافي ٢/ ١٦١ .

(٢) شرح السيرافي ١/ ١٨٤ .

الخاتمة

الحمد لله أولا وأخيرا، والصلاة والسلام على من بعثه الله مبشرا ونذيرا .

وبعد...

فبعد التطواف مع السيرافي في مآخذه على الفراء، توصلت إلى النتائج الآتية:

١- كان السيرافي صاحب شخصية نحوية مستقلة، استطاع بفطنته أن ينقد ويمحص التراث النحوي .

٢- نسب السيرافي بعض الآراء النحوية للفراء، لم تُوجد في كتبه المطبوعة .

٣- ظهر من خلال البحث أن السيرافي كان يعتمد أصول المذهب البصري من حيث المصطلحات والسماع والقياس وغيرها من أدلة الترجيح .

٤- اتضح من خلال البحث أن الحق والصواب كانا مع السيرافي في مآخذه على الفراء .

٥- استطعت أن أصحح بعض الآراء النحوية كانت قد نُسبت خطأً لأصحابها، منها ما يأتي:

- صححت ما نُسب للفراء من أن (ويكأن) مركبة من (ويك و أن)، والصحيح أن ويكأن عنده بسيطة لا تركيب فيها [١].
- صححت ما نسبه السيرافي للفراء من أنَّ هذا الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية إنَّما ارتفع بالضمير في (استجارك) ، والصحيح أن الفراء يتفق مع الكوفيين في أنَّ الاسم بعد (إنْ) مرفوع بالفعل المتأخر.
- أثبت أنَّ صحيح مذهب سيبويه هو نصب المستثنى بالفعل المتقدم عليه، وقد نُسِبَ له القول بأنَّ العامل في الاستثناء هو الفعل المتقدم بواسطة (إلا) . كما نُسب له القول بأنَّ (إلا) نفسها هي العاملة في المستثنى [٢].
- أثبت أن ناصب المستثنى عند ابن خروف هو الفعل المتقدم عليه بواسطة (إلا)، وقد نُسب له أنَّ الناصب للمستثنى: ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال، أي: من غير واسطة (إلا) [٣] .

---

(١) تنظر المسألة الرابعة عشرة .

(٢) تنظر المسألة الثامنة .

(٣) تنظر المسألة الثامنة .

ثبت المصادر والمراجع

١. إتتلاف البصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، طبعة عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م .

٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي، تحقيق الشيخ: أنس مهرة، دار الكتب العلمية- بيروت .

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحيق: د. رجب عثمان محمد، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ م.

٤. الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م

٥. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي- دار الجيل، بيروت- الطبعة: الأولى ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م.

٦. أسرار العربية لأبي بركات الأنباري، تحقيق: د. محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العراقي بدمشق .

٧. أصول النحو العربي لـ محمد عيد، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

٨. الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (بيروت).

٩. الأعلام للزركلي، طبعة دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، (مايو ٢٠٠٢م) .

١٠. الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق أد. حمدي عبد الفتاح، مكتبة الآداب، الطبعة الرابعة ١٤٣٠هـ- ٢٠١٠م.

١١. أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ، طبعة مكتبة الخانجي (القاهرة).

١٢. إنباه الرواه على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق: أ. محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ- ١٩٨٢م) .

١٣. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، طبعة دار الفكر (دمشق) .

١٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية (بيروت).
١٥. الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ،عالم الكتب، ١٩٩٦م – ١٤١٦هـ
١٦. البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، طلعة دار الكتب العلمية – لبنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
١٧. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ– ١٩٨٦م .
١٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق: أ. محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة المكتبة العصرية– لبنان .
١٩. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، طبعة دار الهداية .
٢٠. التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
٢١. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٢٢. التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، طبعة دار القلم– دمشق.
٢٣. التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت(لبنان)، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
٢٤. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
٢٥. التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي– مطبعة الأمانة– الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٢٦. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ.

٢٧. توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق: أد. فايز زكي محمد دياب، طبعة دار السلام- القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٢٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق: د.عبد الرحمن علي سليمان، طبعة دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

٢٩. الجنى الداني من حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة –والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م .

٣٠. حاشية الصبان على الأشموني، تحقيق: د. طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٣١. حجة القراءات لابن زنجلة ، تحقيق: أ. سعيد الأفغاني، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة: الخامسة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م.

٣٢. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، طبعة دار الشروق، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م .

٣٣. الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني- دار مأمون للتراث- الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٣٤. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق وشرح الشيخ. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

٣٥. الخصائص لابن جني، تحقيق الشيخ: محمد علي النجار، المكتبة العلمية – بيروت .

٣٦. الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم، (دمشق).

٣٧. ديوان بشير بن خازم، تجقيق د.عزة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة السورية، دمشق١٣٧٩هـ =١٩٦٠م،

٣٨. ديوان جرير، طبعة دار بيروت للطباعة والنشر- ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م .

٣٩. ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة (الكويت) .

٤٠. ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: أ. على حسن فاغور، طبعة دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤١. ديوان علقمة بن عبدة، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبعة: المكتبة المحمودية- مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٣هـ- ١٩٣٥م.

٤٢. ديوان عنترة، تحقيق د. محمد سعيد مولى - المكتب الإسلامي .

٤٣. ديوان الفرزدق، تحقيق: إيليا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني- الطبعة الأولى، ١٩٨٣ م

٤٤. ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر- بيروت .

٤٥. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: عباس عبد الستار، طبعة دار الكتب العلمية(بيروت) الطبعة الثالثة ١٤١٦- ١٩٩٦ .

٤٦. رصف المباني في شروح المباني للمالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم (دمشق).

٤٧. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، طبعة: دار الشئون الثقافية العامة- بغداد، الطبعة الثانية ١٩٨٧م .

٤٨. السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف- مصر- الطبعة الثانية (١٤٠٠هـ) .

٤٩. سر صناعة الإعراب، تحقيق: د . حسن هنداوي، طبعة دار القلم، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٥٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين، طبعة دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ .

٥١. شرح ابن عقيل، تحقيق: الشيخ. محمد محيي الدين، طبعة دار التراث - القاهرة، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٥٢. شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق د.عبد الحميد السيد محمد- طبعة دار الجيل- بيروت- ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥٣. شرح التسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٥٤. شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير)تحقيق: د. صاحب أبو جناح .
٥٥. شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قر يونس، الطبعة الثانية ١٩٩٦ م .
٥٦. شرح كتاب سيبويه السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م .
٥٧. شرح المفصل لابن يعيش، طبعة إدارة الطباعة المنيرية .
٥٨. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر) تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧ .
٥٩. العين للخليل، تحقيق : د. مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، طبعة دار ومكتبة الهلال .
٦٠. الكتاب لسيبويه، تحقيق الشيخ: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الثالثة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م .
٦١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: الشيخ. عادل أحمد عبد الوجود، والشيخ. علي محمد عوض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م .
٦٢. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب تحقيق: د. محيي الدين رمضان ١٣٩٤ هـ- ١٩٧٤ م.
٦٣. اللباب في علل الإعراب والبناء للعكبري، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، طبعة دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى ١٩٩٥ م.
٦٤. لسان العرب لابن منظور، طبعة دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى .
٦٥. اللمع لابن جني، تحقيق د. فائز فارس، طبعة دار الكتب الثقافية – الكويت .
٦٦. مجالس ثعلب، تحقيق الشيخ: عبد السلام هارون، طبعة دار المعارف- مصر .

٦٧. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني: ١/ ٣١٣، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م،

٦٨. المسائل الحلبيات ، تحقيق د. حسن هنداوي، طبعة دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ودار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٦٩. المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ٢٠٠٢ م .

٧٠. المسائل المشكلة المعروفة بالبغدايات لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. صلاح الدين عبدالله، مطبعة العاني- بغداد .

٧١. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة

٧٢. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

٧٣. معاني الحروف للرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، طبعة دار الشروق، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ- ١٩٨١م .

٧٤. معاني القرآن للأخفش، تحقيق: الدكتورة. هدى محمود قراعة، طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

٧٥. معاني القرآن للفراء، تحقيق : أ.أحمد يوسف النجاتي ، أ. محمد علي النجار ، د. عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٧٦. معاني القرآن للكسائي، تحقيق: د. عيسى شحاتة عيسى، طبعة دار قباء- القاهرة، ١٩٩٨م

٧٧. معاني القرآن وإعرابه للزجاج: تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، طبعة عالم الكتب، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨ م.

٧٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.

٧٩. المفصل للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم- مكتبة الهلال – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

٨٠. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، وآخرين، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

٨١. المقتضب للمبرد: تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٨٢. نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.

٨٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية(بيروت).

٨٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق: أ. إحسان عباس، طبعة دار صادر (بيروت).